المركز الديمقراطي العربي
برلين- ألمانيا

منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية

الاشراف العام

أد. بوحوش عمار

تحرير والتنسيق

د. عباش عائشة د. رانجة زكية

رئيسة اللجنة العلمية

د. ليندة لطاد بن محرز

كتاب جماعي

رقم التسجيل: VR.3373.6346.B

المركز الديمقراطي العربي

الشامل في منهجية العلوم العلوم الاجتماعية

Methodology and techniques of scientific research in social sciences

المؤلفين المشاركين

د. ليندة لطاد
د. عائشة عباش
د. زكية رانجة
د. زهرة تيغزة
د. حورية حمزة
د. فريدة قصري
د. رزيقة يطو
د. إيمان عرابجي
د. سلمة بورياح
د. نبيلة بودي
د. أمينة ايجر

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

المؤلف: كتاب جماعي
الكتاب: منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية
رقم التسجيل:VR3373.6346.B

الناشر:
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
برلين _ألمانيا
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .
جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي
برلين – ألمانيا.
2019
All rightsreserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Germany:
Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
54884375 -030
91499898 -030
86450098 -030
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية

إعداد : مجموعة مؤلفين

الاشراف العام:

أ.د بوحوش عمار

رئيسة اللجنة العلمية:

د. ليندة لطاد بن محرز

تحرير وتنسيق

د. عباش عائشة

د. رانجة زكية

إصدار المركز الديمقراطي العربي للدارسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين –ألمانيا 2019

الهيئة العلمية المشرفة على الكتاب

رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا–برلين

أ. عمار شرعان

الإشراف العام

أ.د عمار بوحوش

تحرير وتنسيق

د. عباش عائشة

د. رانجة زكية

رئيس اللجنة العلمية:

د. ليندة لطاد بن محرز

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د بوحوش عمار جامعة الجزائر3

أ.د. قاسيمي ناصر جامعة البليدة

أ.د العايب شبيلة جامعة الجزائر3

أ.د شنان مسعود جامعة الجزائر 3

أ.د مرازقة عبد الرؤوف جامعة الجزائر3

أ.د سرير عبد الله جامعة الجزائر3

أ.د مصباح عامر جامعة الجزائر3

أ.د ناجي عمارة المدرسة العليا للعلوم السياسية

أ.د مسيح الدين تسعديت المدرسة العليا للعلوم السياسية

د. ليندة لطاد بن محرز جامعة الجزائر3

د. مزراق مختار جامعة الجزائر3

د. بن مرزوق عنترة جامعة المسيلة

د. بوعيسى سمير جامعة الجزائر 03

الأساتذة المشاركون في تأليف الكتاب:

د. ليندة لطاد جامعة الجزائر 3

د. رزيقة يطو جامعة الجزائر3

د. عائشة عباش جامعة الجزائر 3

د. إيمان عرابجي جامعة المدية

د. زكية رانجة جامعة الجزائر3

د. سلمة بورياح جامعة بومرداس

د. زهرة تيغزة جامعة الجزائر 3

د. نبيلة بودي جامعة الجزائر 3

د. حورية حمزة جامعة الجزائر3

د. أمينة ايجر جامعة الجزائر3

د. قصري فريدة جامعة الجزائر3

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين/ ألمانيا

الطبعة الأولى 2019

فهرس الكتاب

توطئة 4
مقدمة 6
الفصل الأول: أهمية المنهجية في العلوم الاجتماعية 9
مفاهيم البحث في العلوم الاجتماعية 12
1. تعريف المنهجية 12
2. تعريف المنهج 13
3. مفهوم الاقتراب 14
4. النظرية 17
5. القانون العلمي 18
6. المتغير 19
7. القياس 22
8. المؤشر 23
9. الأنموذج 24
10. المصطلح 25
11. التعريف 27
12. المفهوم 27
13. التعريف الإجرائي 28
14. الفرق بين المفهوم والتعريف 30
15. الفرق بين المفهوم والمصطلح 31
16. البحث العلمي 34
الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي 37
1. اختيار موضوع البحث العلمي وكيفية تحديده 38
2. معايير اختيار موضوع البحث 40
3. صياغة إشكالية البحث العلمي 45

4. الفروض العلمية 51
5. مقدمة البحث العلمي ومحتواها 62
الفصل الثالث: طرق جمع البيانات وتصنيف المراجع وكيفية البحث عنها في المكتبات 66
1. أدوات جمع البيانات 66
2. تصنيف المراجع وكيفية البحث عنها في المكتبات 73
3. البحث الالكتروني 75
الفصل الرابع: خاتمة البحث ومكوناتها 80
1. النظرة الشاملة للموضوع 81
2. إبراز العناصر الأساسية في البحث 81
3. تبيان النتائج التي تم التوصل إليها وإبرازها 83
4. تفسير هذه النتائج وبيان معناها 83
5. مناقشة النتائج وتقديم توصيات 83
6. التوازن بين الإيجابيات والسلبيات 84
7. الإجابة عن التساؤلات والفرضيات 84
8. الفرق بين الخاتمة والخلاصة 86
الفصل الخامس: أساليب توثيق المراجع في الهوامش والبيبليوغرافيا 92
1. الطريقة التقليدية.. 93
2. طريقة جمعية اللغات الحديثة MLA... 93
3. طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA.. 93
4. طريقة شيكاغو 109
5. طريقة كتابة المراجع 112
6. تحويل الخطة إلى فهرس بعد كتابة البحث 114
الفصل السادس: مناهج البحث العلمي وارتباطها بمواضيع البحوث 115

1. اختلاف المناهج باختلاف المواضيع 117
2. المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي 120
3. المنهج التاريخي 122
4. المنهج الاستردادي 124
5. المنهج المقارن 125
6. منهج دراسة الحالة 134
7. المنهج الإحصائي 140
8. منهج تحليل المضمون 152

الفصل السابع: توظيف المقاربات في البحث العلمي 159

1. تعريف المقاربة 160
2. أنواع المقاربات 160

الفصل الثامن: صعوبات تحليل الظواهر الاجتماعية.. 179

1. البحث العلمي بين العلوم الطبيعية و الاجتماعية.. 180
2. صعوبات البحث في العلوم الاجتماعية.. 184
3. كيفية تذليل صعوبات البحث في العلوم الاجتماعية.. 189
4. العلم واحتياج المجتمع الحديث لمساعدة التطورات العلمية 192

الخاتمة 194

المراجع 196

توطئة

إذا اخترنا هدفا معينا فإننا سنختار المنهج المناسب لتحقيق هذا الهدف، فإذا اخترنا المنهج بحثنا عن التقنيات أو الأدوات المناسبة له، فإذا اخترنا الأدوات اخترنا الأكثر فعالية والأقل من حيث الجهد والوقت والتكاليف، هذا ما يلخص لنا المنهجية في أهم أبعادها، فهي علم قائم بذاته ذو أصول وقواعد، ولا غنى عنه في كل تخصصات البحث العلمي.

فإذا أردنا الانتقال من النقطة أ نحو النقطة ب التي هي هدفنا اخترنا النهج أو الطريق المناسب والأقرب والأسهل، ثم نختار أداة التنقل المناسبة سواء كانت طيارة أو سيارة، ثم نكمل سيرا على الأقدام وقد نضطر إلى استعمال المصعد، هذا ما نسميه التقنيات المناسبة للمنهج.

والذي يميز البحث الأكاديمي هو اعتماده على مناهج البحث العلمي التي تتميز بالدقة و العقلانية والتنظيم المنطقي، والابتعاد عن تلك العشوائية وغموض الهدف، ولكل علم مناهجه وتقنياته الخاصة به والمناسبة لطبيعة أهدافه، كما أن هناك مناهج كمية ونوعية، وأخرى نظرية وعملية، وفى كل أعمالنا الأكاديمية نحتكم إلى المنهجية، منهجية البحث الوثائقي، ومنهجية التفكير والمناقشة، وتسيير الحوار، ومنهجية الاتصال والتفاوض، كلها تهدف إلى فكرة النظام والعمل العقلاني، هذا ما يجعل المنهجية لا غنى عنها في كل التخصصات العلمية.

وهذا الكتاب يقدم عملا أصيلا يختلف إلى حد بعيد عن كثير من كتب المنهجية في العلوم الاجتماعية، فهو عمل تقني يتميز بالدقة والتنوع، يجيب عن كثير من انشغالات الباحثين والطلبة، ويقدم أساليب عملية سهلة التطبيق، وأمثلة تطبيقية تتماشى مع متطلبات البحث المنهجي.

وقد احتوى الكتاب على مجموعة من المحاور هي في الأصل مراحل البحث في العلوم الاجتماعية بداية من اختيار الموضوع إلى صياغة الإشكالية إلى قائمة المراجع، وتم إرفاق كل محور من محاور البحث بالمناهج والتقنيات المناسبة له.

في البداية تم الحديث عن أهمية المنهجية في البحوث الاجتماعية، ودورها في التمييز بين العقلاني العشوائي وبين الفوضوي والمنظم، ثم تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية في المنهجية، بداية من مفهوم المنهجية، ومعنى المفهوم والمصطلح، إلى مفهوم المقاربة وخطواتها، لتنتقل الدراسة إلى منهجية اختيار

الموضوع، ثم منهجية صياغة الإشكالية، وصياغة الفرضيات، بما في ذلك ذكر مصادرها وأنواعها، ثم انتقلت الدراسة إلى محور الدراسات السابقة وأهميتها وكيفية الاستفادة منها ونقدها.

وفي محور آخر تناولت الدراسة أهم تقنيات البحث في العلوم الاجتماعية والتي منها المقابلة والملاحظة والاستبيان وكيفية استعمالها بحيث تعيننا على جمع المعلومات بكل دقة وموضوعية، كما تكون مناسبة لطبيعة الدراسة وللعينة موضوع البحث.

وقد تناولت الدراسة بالتفصيل المناهج الكمية والكيفية في البحوث الاجتماعية، وخطوات كل منهج ومزاياه وعيوبه، مما يجعلنا نستنتج أن المناهج و التقنيات يكمل بعضها بعضا، فيمكننا أن نستعمل عدة مناهج وتقنيات في نفس الوقت، حتى نغطى النقص الموجود في هذه أو تلك، وحتى نستجيب لمتطلبات البحث.

وفي محور آخر تحدثت الدراسة عن المقاربات النظرية فذكرت أنواعها وأساليب استعمالها وكيفية اختيارها، مبينة صعوبة تحليل الظواهر الاجتماعية نظرا لتعقدها وتغيرها المستمر وصعوبة ملاحظة القوانين التي تتحكم فيها، فهي تختلف تماما عن الظواهر الطبيعية والتي يسهل وصفها وملاحظتها باستعمال وسائل العلم التجريبي.

في الأخير لا يسعنا إلا أن نثني على هذا العمل ثناء حسنا، وهو مكسب يثري مكتبة العلوم الاجتماعية، ومفيد للطلبة والأساتذة على السواء في كل تخصصات العلوم الاجتماعية، كما أثني على فريق البحث وعلى نوعية العمل والدقة في الإنجاز، وأن نجاح هذا المشروع سيرسخ فى الوسط الجامعي الجزائري ثقافة العمل في الفريق مما نحن في أمس الحاجة إليه.

أ.د ناصر قاسيمي

مقدمة

في عام 2018 قام مخبر البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر (3) بتنظيم ملتقى وطني حول المنهجية وأساليب كتابة البحوث العلمية وذلك بقصد تمكين الباحثين من أساتذة وطلبة من التعرف على قواعد البحث العلمي وتوثيق المذكرات والأطروحات والالتزام بها عند كتابة الرسائل الجامعية.

ونظرا لنجاح الملتقى الوطني في إثراء تلك المظاهرة العلمية التي أشرفت على تنظيمها الدكتورة البارعة ليندة لطاد، فقد ارتأينا القيام بمبادرة جماعية لتأليف كتاب في المنهجية وتوضيح الأساليب العلمية للقيام ببحوث تتميز بالمصداقية والدقة في معالجة البحوث الجامعية وبصفتي مدير لمخبر البحوث والدراسات السياسية، فقد قبلت العرض المقدم إلي من اللجنة العلمية والمتمثل في الإشراف على تأليف جماعي يكون بمثابة دليل للبحث العلمي في الجزائر. وبعد الاطلاع على محتوى المخطوط الذي قام بإعداده أعضاء التي أشرفت على تنظيم الملتقى العلمي الخاص بالمنهجية، فإنني شعرت بسعادة كبيرة تغمرني لأن ما تباحثنا فيه في الملتقى تحول إلى إنتاج علمي ملموس يستفيد منه كل باحث.

وبالنسبة لجهود الموضوع، فإن مواضيع هذا الكتاب متنوعة وتم معالجتها بإسهاب ودقة في التعبير، وأعتقد أن في هذه المعالجات إبداع وإثراء للمواضيع التي تم التطرق إليها في الكتب المتداولة في المكتبات العربية. إن العلم والبحث العلمي قد تطور، والجيل الجديد من الباحثين يتطورون ويأتون بالجديد الذي يطلعون عليه باستمرار في كتب البحث العلمي. وبالفعل، هناك مراجع جديدة ظهرت في مجال البحث العلمي، والواجب العلمي يفرض علينا مسايرتها والاستفادة منها في أبحاثنا الجامعية.

إننا في البحث العلمي نعاني من عد الرؤيا الموحدة في البحث العلمي ونلتجئ لتطبيق قواعد علمية بالية، وباشتراكنا في أبحاث جماعية وتدريسها للطلبة في مختلف السنوات، قد نتغلب على هذه الصعاب المتمثلة في عدم الالتزام بقواعد علمية محددة ومتفق عليها في البحث العلمي.

إنني لا أكشف سرا إذا قلت بأن أزماتنا في بلداننا العربية تنبع من انعدام الإرادة في الجدية والاستعانة بالخبراء الباحثين في كل ميدان لتشخيص الداء والتعرف على مصائب سوء التسيير في مؤسساتنا الإدارية والمهنية. أن عدم الاعتماد على الباحثين الأكفاء والاستماع إلى وجهات نظرهم المهنية والمحايدة هي التي جعلتنا نعيش في الإدارة بالأزمات ونبتعد عن الإدارة بالأهداف. إنه لمن الواضح أن عقلية الاتكال على

أصحاب الموالاة والمتسلقين الذين يحيطون بكل قائد وطني ويصفقون له باستمرار ، هي التي تدفع بالمجتمعات إلى الهاوية. وإذا أردتنا أن نتقدم ونلتحق بمكب المجتمعات المتحضرة، فإنه يتعين علينا أن نستعين بالباحثين البارعين في كل تخصص علمي.

وعليه، فإن الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح في مجتمعاتنا العربية هي التعود على القيام ببحوث علمية تكتشف مشاكلنا الحقيقية ومعالجتها بطريقة جدية وواقعية ورسم معالم المستقبل الذي نطمح إليه. وللأسف الشديد، فإن ما ينقصنا هو الإلمام الجيد بقواعد المنهجية واستخلاص النتائج الملموسة. ومعنى هذا أننا نحتاج إلى تنظيم ندوات ولقاءات لتعميق معارفنا في ميدان البحث العلمي بحيث نبقى على الهامش ونستغل المعلومات التي تأتينا من غيرنا ولا نعرف كيف نستفيد منها بكفاءة عالية.

إن نشر هذا الكتاب يدل على وجود إدارة قوية لدى الباحثين الجزائريين للتعاون فيما بينهم، وتدريب الطلبة على البحث والتعرف على قضايا سوء الإدارة في الداخل وفي الخارج. إن الشيء المهم هو أن يلتقي الباحثون ببعضهم البعض ويتحاورون فيما بينهم، ويتوحدون لخدمة وطنهم، لأن بناء الثقة فيما بينهم قد يمكنهم من تغيير أوضاعنا، في ما إذا برزت قيادة ذات مصداقية وقادرة على تجنيد العلماء والمفكرين لخدمة وطنهم واستفادة مجتمعهم من خبرتهم وكفاءتهم.

إن من يقرأ هذا الكتاب بعناية كبيرة سيستفيد من هذا الكتاب الذي يسد الفراغ الموجود في مكتباتنا، ويساعد الجيل الصاعد على الإلمام والتطبيق الفعلي لقواعد البحث التي اشتمل عليها هذا الكتاب. وسيلاحظ القارئ الكريم، أن الباحثين قد اكتفوا بالتوثيق المطبق في جمعيات اللغات الحديثة في الجامعات الأمريكية، وكذلك التوثيق الذي تعتمد عليه جمعية علماء النفس الأمريكية، ولم يتوسعوا في الإكثار من قواعد التوثيق المعتمدة من طرف شيكاغو ستايل الخاصة بالتوثيق في التاريخ والموسوعات، وكذلك قواعد التوثيق التي تستعمل من طرف جامعة هارفرد، وهي طريقة توثيق الهوامش في جوانب الكتاب. المهم هو التركيز على القواعد الأساسية المتعارف عليها في جميع أنحاء العالم.

لقد تعمدنا العمل الجماعي وهذا بقصد السماح للطلبة والطالبات الباحثين لكي يتصلوا بسهولة بالأساتذة الباحثين ويتناقشوا معهم فيما اكتسبوه في هذا الكتاب. إن العبرة في البحث هي إتقان التطبيق والإلمام بقواعد التوثيق، وهذا بفضل الاحتكاك بالأساتذة الذين يقومون بتدريس مناهج البحث في الجامعات العربية.

وبطبيعة الحال، إن كل من يعمل قد يخطئ ويصيب. وإذا كنا قد أخطأنا في أي شيء في هذا الكتاب، أو قصرنا تغطية قواعد البحث العلمي، فإننا نطلب من الجميع الكتابة إلينا وانتقاد عملنا، وذلك لكي

نصحح الأخطاء ونقضي على الالتباس الذي يجول بخاطر كل قارئ. المهم هو القراءة المتمعنة للكتاب وتطبيق القواعد العلمية التي حاولنا من خلالها إبراز وإثراء البحث العلمي.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نشكر الباحثين على المجهودات التي بذلوها في هذا الميدان، ونتمنى أن تكون هذه البحوث مثرية للمعرفة والتوثيق العلمي في بلداننا العربية.

الأستاذ عمار بوحوش

يوم الجمعة أول نوفمبر 2019

الفصل الأول:

أهمية المنهجية في العلوم الاجتماعية

تتجلى أهمية منهجية البحث العلمي في العديد من الأمور التي من شأنها أن تساعد الباحث على كتابة بحث علمي على نحوٍ كاملٍ وشاملٍ، إذ ترتبط أهمية منهجية البحث العلمي في وضع الباحث العلمي للفرضيات وذلك بعد أن يقوم بجمع المعلومات والتأكد من صحتها، حيث يعتمد الباحث العلمي على منهج علمي واحد على الأقل من مناهج البحث العلمي وذلك بناءً على نوع المشكلة التي يتناولها الباحث العلمي في بحثه.[1]

يختار الباحث العلمي منهجية البحث العلمي من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة من العديد من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث العلمي الذي يتناوله الباحث. لذا يمكن القول، إن منهجية البحث العلمي توسع مدارك الباحث في التنبؤ حول ما سيحدث في المستقبل فيما يتعلق بمشكلة البحث العلمي وذلك بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ونتيجة خبرته في مشكلة البحث.

علاوة على ذلك، تساهم منهجية البحث العلمي في تمهيد الطريق للباحث العلمي بإجراء الفحص اللازم للفرضيات التي تم طرحها في خطة البحث، ونظرًا لتعدد مناهج البحث العلمي، فإن البحث العلمي الذي يتناول إحدى هذه المناهج، وليكن المنهج التجريبي _على سبيل المثال_ فيقوم الباحث العلمي باستخدام هذا المنهج إذا كانت مشكلة البحث بحاجة إلى تجريب ما، حيث يقوم الباحث بفحص الفرضيات المطروحة وذلك بالقيام بإثبات صحتها أو دحضها عن طريق مناهج البحث العلمي الذي اتخذها الباحث.[2]

إضافة إلى أن منهجية البحث العلمي تساعد الباحث على وضع عدة مقارنات يمكن من خلالها توضيح أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين فرضيات البحث المتناوَل وبين الفرضيات التي وضعها كل باحث علمي في بحث علمي سابق له يتناول نفس موضوع البحث.

[1] عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص ص: 1-3.

[2] Modeste Muke Zihisire,**La recherche en sciences sociales et humaines : guide pratique, méthodologie et cas concrets**, Paris : l'Harmattan, 2011, p : 25.

إن منهجية البحث العلمي تعمل على فحص الفرضيات التي يطرحها الباحث العلمي في خطة البحث خاصته بناءً على وجهة نظر المختصين ووجهة نظر المجتمع حول المشكلة أو القضية التي يحتويها البحث العلمي، وتوضيح مدى تأثير عواقب مشكلة البحث في المجتمع، لأن مناهج البحث العلمي تفسح المجال للمختصين حول موضوع مشكلة البحث بالتفكير حول أسباب انتشار مشكلة البحث على نطاقٍ واسع في الآونة الأخيرة، مما يؤدي إلى اطّلاع عدد أكبر من القُرّاء على دراساتهم حول ذات الموضوع، فهذا من شأنه أن يفتح المجال لعدد من المهتمين في الاختصاص حول مشكلة الدراسة وذلك بعد قراءة الأبحاث العلمية التي تتبع عددا من مناهج البحث العلمي، مما يؤدي إلى زيادة الاكتشاف حول أسباب مشكلة الدراسة وعواملهاوهذا بدوره يعمل على الحد من انتشار المشكلة أو معالجة مشكلة البحث العلمي بشكل أكثر حداثة وعلمًا من الدراسات التي سبقت.

كما تكمن أهمية منهجية البحث العلمي في:[1]

- باعتبارها أساس البحث العلمي الذي يعد بحثاً مُنظماً ومتسلسلاً وليس بمحض الصدفة، وأنّها ثمرة نشاطٍ عقلي مبذول بكل دقة وتخطيط وتوثيق للنتائج.
- تعدّ المنهجية نظرية كونها تعتمد على النظر لغاية إدراك النسب والعلاقات القائمة بين الأشياء، وكونها تخضع لكلٍّ من الاختبار والتجربة.
- يعتمد البحث العلمي على مبدأ ثابت وهو التجارب والفرضيات، وذلك لكونه في حال افتقاره لذلك يفتقد خاصيته العلمية.
- يوصف بأنّه بحثٌ تفسيريٌ؛ وذلك لقيامه بتفسير الظواهر والأمور من خلال النظريات.
- يُصنّف بأنّه بحثٌ حركي وتجديدي يعتمد على تجديد المعرفة وإضافتها من خلال الاستبدال المستمر للمعرفة القديمة.

أما أهداف منهجية البحث العلمي فتتمثل في:

- الإتيان بالأحكام الجديدة لحادثةٍ معينةٍ لم يتمّ البحث فيها مسبقاً.
- التوصل إلى الاختراعات والاكتشافات غير المسبوقة.
- السعي إلى تكملة بحثٍ لم يتسنى لأحد الباحثين السابقين إتمامه.
- تقديم التفصيل المجمل حول كلّ غامض، وتقديم الشروح والتحليلات.
- جمع النصوص والوثائق والمسائل العلمية المتفرقة مع بعضها البعض.

[1] عمار عوابدي، **مرجع سابق**، ص ص: 21-31.

- استعراض موضوعٍ قديمٍ بطريقة حديثة مُبتكرة لم يسبق استخدامها.

والمنهجية مهمة في البحث العلمي فهي:

- ✓ أداة فكر وتفكير وتنظير.
- ✓ أداة عمل وتطبيق
- ✓ أداة تخطيط وتسيير
- ✓ أداة فن وإبداع.

أ:**أداة فكر وتفكير وتنظير**: أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم ومساعدة الدارس على تنمية قدراته في فهم المعلومات والبيانات ومعرفة المفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها أي بحث علمي.

ب:**أداة عمل وتطبيق**: تزود الباحث بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها وتقييم نتائجها والحكم على أهميتها واستعمالها في المجال التطبيقي والعمل.

ج:**أداة تخطيط وتسيير**: تزود المشتغلين (خاصة في المجالات الفكرية بتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور والمشكلات التي تواجههم).

د:**أداة فن وإبداع**: تتضمن طرقا وأساليب وإرشادات وأدوات علمية وفنية حيث:

- ✓ تساعد الباحث لإنجاز بحوثه (نظرية علمية).
- ✓ تمكن الباحث من إتقان عمله.
- ✓ تجنبه الخطوات المبعثرة والهفوات.

مفاهيم البحث العلمي في العلوم الاجتماعية

شكلت مصطلحات البحث العلمي أحد أهم الركائز الأساسية التي تدعم وتقوي البحث العلمي، فكثير ما تتعداه المفاهيم والمعاني الخاصة ببعض المصطلحات العلمية المستخدمة في البحث، لذلك لابد أن يحدد الباحث المعاني والمفاهيم التي تناسب أو تتفق مع أهداف بحثه وإجراءاته، لذلك تساعد هذه المصطلحات العلمية في تحديد الخطوط العريضة للبحث العلمي.

1- تعريف المنهجية: Méthodologie

تعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها: " مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينص عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتباره طريقة تفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة وبالتالي يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث العلمي ".[1]

المنهجية Méthodologie أو علم المناهج:

"هي مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما كما أنها مجموعة المناهج والاقترابات والمفاهيم والأدوات التي تتضافر فيما بينها، حيث تقدم للباحث أو الطالب أو المحلل دليلا إرشاديا يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة والتعامل معها وسبر أغوارها ".

إذن هي " مجموعة من المسالك التي تتبعها هذه المناهج والاقترابات للوصول إلى الحقائق، أو إزالة اللبس والغموض عن كثير من العمليات وتفاعلاتها ".[2]

ويعرفها محمد بدوي بأنها: " علم يعتني بالبحث في أيسر الطرق للوصول إلى المعلومة مع توفير الجهد والوقت، وتفيد كذلك معنى ترتيب المادة المعرفية وتبويبها وفق أحكام مضبوطة لا يختلف عليها أهل الذكر ".[3]

المنهجية هي كذلك الطريق التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. هي مجموعة الأدوات التي يستخدمها باحث ما في تقديم البراهين والأدلة والحجج للتأكد من صحة فرضية أو نظرية معينة أو عدم صحتها.

[1] مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1986، ص: 17.

[2] محمد شفيق، **البحث العلمي: خطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص: 22.

[3] محمد بدوي، **المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية**، تونس: دار الطباعة والنشر، (د.ت.ن) ، ص: 9.

لذلك فإن المنهجية: " هي مجموعة الإجراءات والآليات المتعارف عليها بين العلماء، والتي يمكن استخدامها للملاحظة والكشف والتحقيق في اكتساب المعرفة والوصول إلى الحقائق والغرض الأساسي من المنهجية هو محاولة فهم الأمور والعلاقات في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان من أجل الوصول إلى النظريات والقوانين العلمية التي تحكم الكون وتسيره."[1]

إذن هي العلم الذي يدرس المناهج البحثية المستخدمة في كل فرع من فروع العلوم الأخرى.

ولقد اتفق المفكرون والمهتمون في تعريفهم للمنهجية بأنها: " هي الدراسة المنطقية لقواعد وطرق البحث العلمي وصياغتها صياغة إجرائية تيسر استخدامها ".

وحسب موريس أنجرس فإن المنهجية هي: " مجموعة المناهج والتقنيات التي توجه إعداد البحث العلمي وترتيب الطريقة العلمية، أي هي دراسة المناهج والتقنيات المستعملة في العلوم الإنسانية ".[2]

ويبحث علم المناهج في تاريخ المناهج وطرائق البحث العلمي من حيث الأسباب التي أدت إلى نشوء المناهج وطرق البحث العلمي، كما يبحث في الشروط المتعلقة بإمكانيةاستخدام هذه المناهج والطرق في الحصول على نتائج علمية، كما يستعمل علم المناهج التحقق الفعلي من كفاية المناهج والطرق في الحصول على مجمل الأهداف المرجوة من البحث العلمي في واقعه الاجتماعي.

وتبحث المنهجية كذلك في تركيب المناهج والعناصر التي تتكون منها وتصنيفها، وفي العلاقات الجوهرية بين المناهج والطرق المختلفة، فضلا عن البحث في إمكانية استخدامها (المناهج) وحدود هذا الاستخدام.

2-تعريف المنهج: Méthode

تكتسي دراسة المنهج أهمية كبيرة، فمهما كان موضوع البحث، فإن قيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة.

يعرف المنهج العلمي لغة: " بأنه الطريق أو المسلك ".

أما اصطلاحا فقد عرف معانيَ ومفاهيم عديدة ومتنوعة.

[1] الطاهر جواد، **منهج البحث الأدبي**، العراق: مطبعة العاني، 1970، ص ص: 21-22.

[2] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**،ط2، (ترجمة: صحراوي بوزيد)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص: 20.

يعرفه محمد بدوي بأنه: "مجموعة القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية، أو أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[1]

ومن جهة أخرى يعرف الدكتور عامر مصباح المنهج العلمي بأنه: " مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشته أو معالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة ".[2]

وحسب بعض المهتمين والعلماء فإن المنهج العلمي هو: " جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث اتباعها من بداية البحث إلى نهايته بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة ".[3]

أما موريس أنجرس فيعرف المنهج العلمي بكونه: " عبارة عن جواب لسؤال " كيف؟ " نصل إلى الأهداف في حين أن التقنيات تشير إلى الوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف ".[4]

وخلاصة القول إنه وإن اختلفت استعمالات كلمة منهج في ألفاظها، إلا أنها تدور في فلك معنى واحد هو الطريقة أو الأسلوب أو الكيفية أو الوسيلة المحددة التي تؤدي إلى الغرض المطلوب أو الغاية المعينة.

3-مفهوم الاقتراب Approche(الترجمة العلمية لمصطلح Approche هو مقاربة/ مقاربات لكن المتداول هو الاقتراب)

من بين المصطلحات القريبة من مصطلح المنهج أو التي تتقاطع جزئيا معه، فهو عبارة عن استراتيجية عامة أو أسلوب تحليلي يؤخذ كأساس في الدراسة وتحليل الظواهر السياسية أو الإعلامية أو الاجتماعية، وغالبا ما يستخدم في تحديد نقاط التركيز في الدراسة وفي كيفية معالجة الموضوعات أو الاقتراب منها، وتحديد وحدات التحليل يؤثر بشكل مباشر في اختيار المفاهيم والاستنتاجات التي يسعى الباحثون إلى التوصل إليها".[5]

يعرف الدكتور محمد الشلبي الاقتراب بأنه: " يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تضم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث".

[1]محمد بدوي، **مرجع سابق**، ص: 19.

[2]مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص: 13.

[3]فؤاد البهي السيد، عبد الرحمان سعد، **علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة**، القاهرة: دار الفكر العربي 1999، ص: 300.

[4]موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص: 20.

[5]عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص: 5.

إذن هو: " اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم، الاستفسار والطرق التي يستعملها الباحث في الدراسة ".[1]

وينقسم الاقتراحات إلى العام والخاص وتنقسم المقاربات إلى عامة وخاصة:

الاقتراب العام يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها، ويتناول عدد كبيرا من الظواهر مثل الاقتراب السلوكي، البنائي الوظيفي واقتراب تحليل النظم.

أما**الخاص** فيتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناول ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب، واقتراب السمعة واقتراب صنع القرار.

أما الدكتور عامر مصباح فيعرف الاقتراب بأنه: " الإطار النظري الذي يؤطر البحث، ويعمل بمثابة المنظار أو المبصار الذي ينظر بواسطته الباحث إلى الظاهرة المبحوثة، والأهمية المنهجية للمقارنة النظرية هي المساعدة على تأطير جهد الباحث وتفكيره وحمايته من التشتت، وفقدان التحكم في أبعاد البحث أو متغيرات الدراسة باعتماده على مقارنة القيادة في تحليله لخصائص القيادة عند الرسول الله صل الله عليه وسلم، كما أن القيادة تساعد الباحث في تزويده بأدوات البحث التي تستخدم في تحليل الظاهرة المبحوثة ".[2]

تعريف المدخل وعلاقته بالاقتراب:

إن مقولتي المدخل والاقتراب من القضايا الشائكة كونهما ما زالا محل جدل واختلاف بين الباحثين، وهناك نوع من عدم الدقة والاستخدام لهما، فأحيانا تستخدم كمرادفات وتستخدم أحيانا أخرى بشكل غير موفق إحداهما مكان الأخرى، لذلك لابد من الوقوف على كل منهما وتحديد التداخل فيما بينهما مع إدراك العلاقة الموجودة بينهما.

تستخدم المداخل حسب بعض الباحثين للدلالة على الطريقة التي يسلكها الباحث حين يعالج موضوع ما، أي النقطة التي يبدأ منها تناول الموضوع. وبتعبير آخر أسلوب أو طريقة التنازل، فهي الكيفية التي يتم بواسطتها بحث الظواهر المختلفة.

يعرف موريس أنجرس المدخل على أنه: " طريقة خاصة غير تقليدية في استعمال النظرية " كما يعرفه على أنه:"التصور المنهجي لرؤية الواقع وتناول ظواهره ونظمه ومراجعة الأنساق النظرية المصاغة

[1] المرجع نفسه، ص: 15.

[2] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص: 6.

حوله". لذلك فالمدخل المنهجي يتحدد في ضوء المبادئ الأساسية والأسس المنطقية التي يستند عليها الباحث والتي تمثل الإطار المرجعي للمعالجة المنهجية.[1]

من خلال هذا لتعريف نستنتج أن المدخل بمعناه الأولي يشير إلى الطريقة المرنة لتناول البحث من منطق نظري، بحيث يشكل خلفية فكرية للباحث. إذن المدخل المنهجي المحدد بدقة ووضوح يسمح للباحث الاقتراب الدقيق من الواقعية ويعطيه القدرة على تحليل وإدراك أبعاده، لأنه يعد نقطة أو حلقة الوصل بين الإطار المرجعي والنظري وبين المنهجية المتبعة. فهو يساعد على المستوى التصوري في تحقيق التناسق المنطقي وتصور جوانب الظاهرة المدروسة، وتبيين أبعادها المختلفة، والاستفادة مما قدم في ذلك من تحليلات ومفاهيم وقضايا. كما أنه يسمح على المستوى العملياتي اختيار المناهج الملائمة للدراسة التي تجرى عن واقع بعينه وفق المنظور المتبنى، ونتيجة لذلك فهو يحقق الانسجام بين الجانب التصوري للبحث والجانب التطبيقي والجانب التفسيري.[2]

وبهذا يمكننا تعريف المدخل المنهجي إجرائيا بأنه: "الصيغة النظرية ذات الأسس الإعتقادية والإبستمولوجية وحتى الإيديولوجية وكذا أهدافها الإستراتيجية التي تهدينا وترشدنا إلى اختيار المنهج الملائم لطبيعة الموضوع ومن اختيار الطرق والأساليب وحتى تحديد الأدوات والوسائل الملائمة للوصول إلى نتائج عملية في نهاية مسار البحث".[3]

والجدير بالذكر أن هناك تداخل بين مصطلح مدخل ومصطلح مقاربة، ففي الأول كما ذكرنا يعبر عن الصيغة النظرية ذات الأسس الفلسفية ومرتكزات إيديولوجية، أما المقاربة فيمكن أن تكون صيغة نظرية مستقاة من مجموعة من الأفكار والتجارب الإيديولوجية، أي أن نجاحها يمكن أن يكون متنوعا وليس موحدا، في حين أن المدخل المنهجي يكون مادة ذو اتجاه واحد، بينما تكون المقاربة على سبيل المثال سوسيو ثقافية أو سوسيو تاريخية مقارنة، وهذا ما يثبت تنوع إتجاهاتها، كما أنها لا ترتقي أنتكون مدخلا منهجيا، فهي لا تعدو أن تكون أكثر من طريقة.[4]

---

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية : تدريبات علمية** (ترجمة : مصطفي ماضي)، الجزائر: دار القصبة، ط2، 2016، ص 288-289

[2] رشيد زواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**،الجزائر: دار هومة، 2008، ص 88.

[3] نادية عيشي وآخرون، **منهجية البحث في العلوم الإجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حسين رايس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 51-52.

[4] نفس المرجع ، ص 53.

4- النظرية: Théorie

هي مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والحقائق التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها.

هناك العديد من التعاريف لمصطلح النظرية منها أنها: "هي كل مجرد من المفاهيم يتحدد في سياق منطقي تقوم عليه الظواهر".[1]

ويعرفها رالف دارندروف بأنها: " مجموعة قوانين يستخرج منها استنتاجات دقيقة غير متحيزة لها فاعلية في تفسير وشرح سلوك وتفكير الناس من واقعها الحقيقي".[2]

ويعرفها فلفريدو باريتوا بأنها: " مجموعة احتمالات تعكس بناء العقلية البشرية التي توضح قدرة الإنسان على صياغة قوانين خاصة في التفاعل الاجتماعي المبني على العاطفة والمبرر عقليا ".

ويعرف بورجنه ابرماس النظرية بأنها: " تملك ثنائية تنحصر بين بنائها الهيكلي وواقع دراستها، وبذلك يتطلب من النظرية أن تكون وحدات بنائية دقيقة ومتناسقة في نفس الوقت تعكس جزئيات واقع الدراسة ".[3]

وهناك من يعرفها بأنها مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:[4]

- ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة.
- يجب أن تتسق القضايا بعضها ببعض.
- لابد أن تصاغ القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا.
- ينبغي أن تكون هذه القضايا من النوع الخصب والمثمر الذي يستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى وتعميمات تطور في مجال المعرفة القائمة.

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموعة مدمجة من القوانين والأحكام العامة التي تستطيع تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظات أو التي قد تستعمل للتنبؤ بالأحداث أو التي تفرض السلوك الواجب اتباعه، إن هذه الفئة الأخيرة نوع من النظريات المعيارية ".[5]

---

[1] رجاء وحيد دويدي، **البحث العلمي سياسته النظرية وممارساته العلمية**، دمشق: دار الفكر، 2000، ص: 18.

[2] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 18.

[3] معنى خليل عمر، **نظريات في علم الإجتماع**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997، ص: 19.

[4] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص: 19.

[5] جوفر روبرت وأليستار إدوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، (ترجمة: سمير عبد الرحيم الحيلي)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص453.

كما أن النظرية هي أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع، وتحاول تحديد العلاقة بين المتغيرات لتفسير الظاهرة محل الدراسة.

5-القانون العلمي:La Loi Scientifique

القانون العلمي هو التعبير عن العلاقات الثابتة القائمة بين ظواهر معينة وهذا التعريف يصدق فقط عندما يكون موضوعه هو الحقيقة العلمية التي سمتها دوام حالها على الانتظام والجِدّة والاطراد وألا يصدق عندما يكون موضوعه هو النظرية العلمية التي سمتها احتمال صدقية تعبيرها عن الواقع وبالتالي يكون الخطأ والصواب واردين في حقها حيث لا يجوز تسمية نتاجها قانونا علميا إلا مجازا هو بيان استناداً إلى الملاحظات التجريبية المتكررة التي تصف بعض جوانب الكون. القانون العلمي دائما يتحقق عند نفس الشروط ويعني أن هناك علاقة سببية تشمل عناصره. وتعتبر البيانات الوقائعية والمؤكدة جدا مثل 'الزئبق سائل في معيار درجة الحرارة والضغط ومحددة جداً للتأهل كقوانين علمية. مشكلة مركزية في فلسفة العلوم، بالعودة إلى دافيد هيوم، هي التمييز بين العلاقات السببية (مثل تلك التي تنطبق عليها القوانين) من المبادئ التي تنشأ بسبب الاشتراك المستمر.

القوانين تختلف عن النظريات العلمية في ذلك أنهم لا يفترضون آلية أو تفسير للظواهر: هي مجرد استخلاصات لنتائج المراقبات المتكررة. على هذا النحو، القانون يكون محدودا من حيث انطباقه على ظروف تشبه تلك التي لوحظت بالفعل، ويمكن العثور على خطأ عند استنتاجها. قانون أوما ينطبق فقط على الشبكات الخطية، قانون نيوتن للجاذبية العالمية ينطبق فقط في حقول الجاذبية الضعيفة، ولا تنطبق القوانين الأولية للديناميكا الهوائية مثل 'مبدأ بيرنولي' في حالة التدفق القابل للانضغاط كما يحدث في الطيران الأسرع من الصوت، قانون هوك لا ينطبق إلا على وتر أدناه الحد المرن، إلخ. هذه القوانين تظل مفيدة، ولكن فقط تحت الشروط التي تتحقق فيها.

العديد من القوانين تأخذ النماذج الرياضية، ويمكن القول بالتالي كمعادلة؛ على سبيل المثال، يمكن كتابة "قانون حفظ الطاقة" ك \Delta E=0 حيث E هو إجمال الطاقة في الكون بالمثل، يمكن كتابة "القانون الأول للديناميكا الحرارية" ك \mathrm {d} U=\delta Q-\delta W

مصطلح 'القانون العلمي' يرتبط تقليديا بالعلوم الطبيعية، على الرغم من أن العلوم الاجتماعية تحتوي أيضا على قوانين. مثال لقانون علمي في العلوم الاجتماعية هو قانون زيف، مثل النظريات والفرضيات،

القوانين تقوم بتنبؤات (على وجه التحديد، تتوقع أن الملاحظات الجديدة سوف تلتزم بالقانون)، ويمكن أن تكون مزورة إذا تبين أنها في تناقض مع البيانات الجديدة.

إنه عبارة عن العلاقة الضرورية بين ظاهرتين أو أكثر، وهذه القوانين قد تأخذ الصيغة السببية، بمعنى أي تغيير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ارتباطات سببيا، وهناك قوانين تأخذ الصيغة الوظيفية، وتعني وجود علاقات ارتباطية بين ظاهرتين أو أكثر، ولكن لا يشترط أن يكون أحدهما سببا للآخر.

6- المتغير: Variable

هي خاصية تجريبية تأخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغيير كما ونوعا، فإننا ننظر إليها كمتغير مثل الطبقة الاجتماعية التيتأخذ أكثر من قيمتين علیا ودنيا ووسطى، فالمتغيرات تستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للقياس، فهي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة، فعندما ننقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة القابلة للتجريب، يتحول المفهوم إلى متغير، يمكن مشاهدته أو قياسه (العنف الداخلي، عدد القتلى، المشاركة السياسية، الدخل، الوعي السياسي، وأحداث الشغب ...إلخ)، ومنه ينقسم المتغير إلى ثلاثة أقسام: مستقل، تابع ووسيط.

لقد تم تعريف متغير البحث العلمي بأنه كل شيء يقبل القياس الكمي أو الكيفي، وكل شيء يقبل التغيير يعرف باسم المتغير، وذلك بحسب التعريف الإحصائي للمتغير.

ومن أبرز سمات المتغيرات الكمية والكيفية التأثير والتأثر، ويجب أن يقوم الباحث بتحديد تلك العلاقات ومن ثم يقوم بضبطها.

ويلعب تحديد المتغيرات بشكل صحيح دورا كبيرا في الوصول إلى النتائج الصحيحة للبحث العلمي.

ويوجد هناك عدة أنواع من المتغيرات في البحث العلمي، ونظرا لأهمية تلك المتغيرات سنقوم في رحاب هذا المقام بإطلالة نتعرف من خلالها على أنواع المتغيرات في البحث العلمي.

ما هي أنواع المتغيرات في البحث العلمي؟

- ✓ **المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل)**

يعرف المتغير المستقل بأنه المتغير الذي يؤثر في كافة المتغيرات الأخرى ولكنه لا يتأثر بأي متغير منها.

والمتغير المستقل هو المتغير الذي (يقوم الباحث) يتميز بمجموعة من الصفات التي من الممكن أن تقاس بالمقياس الكمي أو الكيفي، وذلك لكي تقوم بالتأثير في كافة المتغيرات الأخرى الموجودة في الدراسة العلمية والتي ترتبط بعلاقة ما مع الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته.

ويقوم الباحث بمعالجة المتغير المستقل من خلال مجموعة من الضوابط والخطوات البحثية الممنهجة.

ويوجد هناك مجموعة من الفروق بين المتغيرات وبين المتغير المستقل، حيث يقوم الباحث باستغلال وجود المتغير أو عدم وجوده، أو الفروق الكمية أو الكيفية التي توجد بين المتغيرات.

ويعد الهدف الأساسي من هذا الأمر قدرة الباحث على ضبط المتغيرات المستقلة في البحث الذي يقوم بكتابته.

ويقوم الباحث بمعالجة المتغير المستقل من خلال اتباع عدة طرق، ومن أبرز هذه الطرق:

وجود المتغير أو غيابه: وفي هذه الطريقة (تتعرض) تخضع إحدى المجموعتين للمعالجة بالمتغير المستقل، أما بالنسبة للمجموعة الثانية فإنها لا تخضع للمعالجة بالمتغير المستقل، ومن ثم يقوم الباحث بعقد مقارنة بين المجموعتين لمعرفة الفروق التي توجد بينهما، وفي حال اكتشف الباحث فروقا بينهما فهذا يعني أن الفرق يعود إلى ظروف المعالجة.

الاختلاف في كمية المتغير: وفي هذه الطريقة يحدث الاختلاف بين مستويات المتغير المستقل، ويتم هذا الأمر من خلال تقديم كميات من المتغير المستقل لعدد من المجموعات.

نوع المتغير المستقل: وفي هذه الطريقة يقوم الباحث بتقديم أنواع مختلفة من المتغير كأن يقوم بتقديم طريقتين أو أكثر من طرق التدريس المعروفة وذلك لكي يعرف أي هذه الطرق تفيد المستوى التحصيلي.

- ✓ **المتغيرات التابعة(المتغير التابع):**

وهو المتغير الذي يكون تابعا للمتغير المستقل، حيث إن التغييرات التي يقوم بها المتغير المستقل تنعكس بشكل رئيس على المتغير التابع.

وتعد مسألة قياس التأثيرات في المتغيرات التابعة أمرا بسيطا للغاية وسهلا جدا.

وتساهم المتغيرات التابعة في إظهار المتغير المستقل في الدراسة العلمية التي يقوم بها الباحث.

إن العلاقة ما بين المتغيرات في الأبحاث العلمية التجريبية أو الأبحاث التربوية هي التي تميز أنواع المتغيرات، وتقوم بتحديد المتغير التابع، وأي متغير منها هو المتغير المستقل.

- ✓ **المتغيرات الداخلية (المتغيرات الوسيطة)**

يتم تعريف المتغيرات الداخلية أو المتغيرات الوسيطة بأنها أحد أهم أنواع المتغيرات والتي تلعب دورا ثانويا في البحث العلمي الذي يقوم به الباحث.

والأمر الذي جعل هذه المتغيرات متغيرات داخلية هو علاقتها وحجمها بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

إن الدور الأساسي للمتغيرات الداخلية هو الوساطة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ونظرا لدور الواسطة الذي تلعبه أطلق عليها المتغيرات الوسيطة.

ومن خلال المتغيرات الداخلية يقوم الباحث بتمرير التأثيرات التي يريد إيصالها من المتغير المستقل إلى المتغير التابع، أو قد يشارك من خلال هذه المتغيرات في رصد التأثيرات والعلاقات بين المتغيرات التابعة والمتغيرات الداخلية.

ويعد وجود المتغيرات الداخلية في الأبحاث التربوية والتجريبية أمرا ضروريا للغاية، ذلكأنها تكون السبب الأساسي للتأثير وليست الفاعلة به.

ولكي يكون الباحث قادرا على ضبط هذه المتغيرات يجب عليه أن يقوم باتباع إحدى الطرق التالية:

يجب أن يكون المتغير التابع جزءا من متغير التصميم التجريبي للبحث الذي يقوم به الباحث، حيث يقوم الباحث في هذه الطريقة بتقليل أثر المتغير الضابط وذلك عن طريق جعل هذا المتغير جزءا من متغيرات الدراسة، وفي هذه الحالة فإنه يصبح متغيرا مستقلا أو متغيرا إضافيا.

دراسة محتوى واحد من المتغير الضابط، فعلى سبيل المثال إن علم من الدراسات السابقة أن الجنس يؤثر في النتائج فإننا ندرس الذكر أو الأنثى فقط ولا ندرس النوعين معا، وفي هذه الحالة يجب أن يتم تضمين الجنس ضمن حدود الدراسة.

ما هو الفرق بين أنواع المتغيرات في البحث العلمي؟

إن إيجاد الفرق بين أنواع المتغيرات في البحث ليس أمرا معقدا أو صعبا، بل إنه أمر يمكن أن يتم استنتاجه بكل سهولة وبساطة، حيث يتم عرض أنواع المتغيرات وتوضيحها ومن خلال هذه الأنواع يتم استنتاج الفرق بين المتغيرات في البحث العلمي.

ويعد الفارق الأساسي بين المتغيرات والمميز لها هو نوع العلاقة بين تلك المتغيرات، حيث إن المتغيرات المستقلة هي التي تلعب دور المؤثر في المتغيرات التابعة والتي تخضع لهذا التأثير، أما بالنسبة للمتغير الوسيط فلا يحدث عليه أي تأثير من المتغير المستقل، وذلك نظرا لأن مهمته الأساسية هي نقل التأثير للمتغير التابع.

ويوجد هناك نوع من المتغيرات التي قد تؤثر في المتغير التابع وهذه المتغيرات هي المتغيرات الوصفية، وهذا النوع من المتغيرات لا يقوم بأي تأثير في المتغير المستقل، لذلك يجب على الباحث العلمي أن يقوم بتحديد هذه المتغيرات وضبطها وذلك أثناء قيامه بدراسة وإجراء التجربة العلمية.

أمثلة عن أنواع المتغيرات في البحث العلمي:

قد تكون أنواع المتغيرات في البحث العلمي صعبة الفهم ما لم يكن هناك مثال يوضحها.

وسنقدم الآن مجموعة من الأمثلة لكي يكون الفرق بين المتغيرات واضحا للجميع.

فلنفترض مثلا أن باحثا ما تناول العبارة البحثية التالية في الدراسة وهي **علاقة وجود الديمقراطية بتحقيق الأمن** وبالتالي الاستقرار، هذه العبارة من الممكن أن تكون دراسة علمية حقيقية، ومن خلال تلك العبارة نستطيع تحديد المتغيرات وتكون المتغيرات على الشكل الآتي:

المتغير المستقل الديمقراطية.

المتغير التابع الاستقرار.

المتغيرات الوسيطة الأمن.

7- القياس: Analogie

ونعني به تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها، وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس، لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلا للملاحظة وتكون هناك وسيلة محددة لقياسه، وبما أن المفاهيم السياسية والاجتماعية عامة غير محددة تحديدا دقيقا، فإن أول خطوة في هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة الملاحظة وخاضعة للقياس عن طريق المؤشرات.

والمقصود بالقياس تعيين أرقام على بعض الخصائص أو الأشياء بناء على قانون أو معيار محدد وقانون تعيين الأرقام خاصة يتضمن مقياسا، فمقياس الطول مثلا هو المتر ومقياس الوزن هو الكيلوغرام وهكذا فإذا أردنا أن نقيس طول السبورة فإننا نحتاج إلى مقارنة طول السبورة بمقياس الطول "متر" ثم نقرأ الرقم الذي يمثل ذلك الطول وتعتبر هذه الطريقة بسيطة لأننا نستعمل معيارا معروفا ومحددا، وتوجد موافقة عامة على المقياس المستعمل كمقياس طول السبورة سواء كان ذلك المقياس هو المتر أو القدم كوحدة للقياس مع الإشارة إلى أن هناك اختلافات بين من يقيس بالمتر ومن يقيس بالقدم فكلاهما يعطي أرقاما مختلفة وعليه فلا بد من الاتفاق على المقياس المستعمل.

يتضمن القياس في علم النفس والتربية تعيين درجات على سلوكات الفرد بتطبيق المقاييس المدرجة التي تسمى عادة الاختبارات.

إن القياس في التربية وعلم النفس ليس دقيقا مثلما هو عليه الأمر في العلوم الفيزيائية، وتتوقف دقة القياس على شرطين:

1-أن توجد موافقة عامة على المقياس.

2-أن توجد موافقة عامة على الصفة المقاسة.

وتكمن مشكلة القياس في علم النفس في عدم توافر هذين الشرطين بالدقة المطلوبة، فمثلا: مقاييس الذكاء مازالت موضع نقد وشك من حيث موضوعيتها وصدقها في قياس صفة الذكاء.

-معنى القياس:

القياس هو عملية وصف المعلومات وصفا كمياً أو بمعنى آخر، استخدام الأرقام في وصف المعلومات أو البيانات وترتيبها وتنظيمها في هيئة سهلة موضوعية يمكن فهمها ومن ثم تفسيرها بغير صعوبة، ويمكن أن نقول أيضا إن القياس كما يقول "كامبل" إنما هو عملية تحويل الأحداث الوصفية إلى أرقام بناء على قواعد وقوانين معينة-ومعنى ذلك هو أن القياس عبارة عن وصف للظواهر(إلى ما هو) ما يجعلها أسهل من حيث التعامل وأكثر قابلية إلى التحويل من حالة إلى أخرى (إلا وهو) باستخدام الأرقام.

8- المؤشر: Indicateur

لغة: يعرفه معجم أكسفورد بأنه "الذي يشير أو يلفت النظر إلى شيء ما بدقة معينة ".

اصطلاحا: المؤشر هو: " الذي يقدم دليلا على أن الشرط الموجود أو النواتج المتفق عليها أنجزت أو لم تنجز".[1]

ويعرف مراد صالح المؤشر على أنه يشير الى الموقف الذي يختبره أو نتفحصه، وليس من الضروري أن يقوم بذلك بدرجة عالية، ولكن يشير إلى الحالة العادية للشيء الذي نختبره أو نفحصه".[2]

كما يعرفه بأنه: " المعالم القابلة للقياس والتي تقدم في انفرادها أو اتحادها دليلا علميا إداريا حول وجود الظاهرة المدروسة ".

وهناك من يعرفه بأنه "ما يشير إلى المعلومات والبيانات التي تحدد الحالة الإجمالية للشيء الذي نختبره بدرجة معينة من الدقة".

[1] إبتسام مشحوق ، **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي و تطوير البحث العلمي في الجزائر** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطوفونيا)، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2012 ، ص ص (42-44)

[2] -المرجع نفسه ، ص45

إنه العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة مثلا يعد مؤشرا من مؤشرات قياس الديمقراطية.

وتستخدم المؤشرات لغرضين أساسين:

الأول: تحديد حجم المشكلة و قياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

الثاني: كاستخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطةoutcomesأو طويلة impacts. وبذلك تعد التفرقة بين مفهومي كل من المؤشرات والإحصاءات أمرا بالغ الأهمية لدى المخطط حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة. أما الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفى شكل رقمي؛ وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاءات في أن الأول لا يكتفي بعرض الواقع فقط، بل يمتد لتفسيره وتحليله.

في حين يعرض الثاني الواقع فقط. من هذا المنطلق فإنه يمكننا القول بأن الإحصاء يعد الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر، فالإحصاء يؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يمكن الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها بما يمكن من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة نحو حلها، وبناء على ما سبق يمكننا توضيح أهم الفروق بين المؤشر والإحصاء فيما يلي:

أ. يعد المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة من الإحصاء، فهو يعبر عن ظواهر أعم و أشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر؛ فعلى سبيل المثال: مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يمكن أن يشير إلى التحسن العام في الأحوال المرتبطة بالمعيشة وليس بمجرد طول العمر.

ب. ارتباط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه، بينما الإحصاءات لا ترتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر.

جـ. يفترض أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات أما الإحصاءات فليس من الضروري أن تنتمي لكيان أكبر.

9- الأنموذج: Model

هو عبارة عن صورة نظرية لما هو موجود في العالم الواقع، أي إنه بناء مشابه للواقع، وهو أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة يقوم على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة هي بنائية، بمعنى أنها تعنى بالتغيير في آن واحد لعناصر الأنموذج، بحيث أن تغير إحدى هذه العناصر يحدث تلقائيا تغيرا في بقية العناصر بحكم الارتباط دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر.

يشير النموذج إلى نوع من أنواع الأدوات العلمية النظرية لتحليل الظواهر الاجتماعية، يتميز عن أدوات البحث الأخرى من ناحية خاصيته التجريبية، وقيامه على أفكار نظرية معينة في التحليل. إنه يساعد الباحث على ضبط والتحكم في التحليل بالشكل الذي يرسم له خطوط البحث الموصلة بشكل مباشر للأهداف المرسومة، والنتائج المتوقعة، وأفضل الأمثلة في هذا المجال الأنموذج المثالي الذي طرحه ماكس فيبر كمنهجية لتحليل الظواهر الاجتماعية.

وبناء على أهمية الأنموذج في التحليل الاجتماعي جاءت تعريفات العلماء والباحثين لهذا المصطلح منها التعريف الذي أورده المفكر محمد محمود ربيع وزملاؤه الذي أخذ بعين الاعتبار الظاهرة السياسية، والذي يرى أن الأنموذج هو:'' بناء نظري يحاكي من خلاله بنية منظومة ما وتركيبتها وكذلك آلية وتفاعلات مكوناتها وكذلك الظروف الخارجية المحيطة بها ... وفي إطار العلوم السياسية والعلاقات الدولية يمكن لنا أن نضع أنموذجا يحاكي آلية العمل في منظومة سياسية أو دولية أو حلف عسكري ويبرز الخصائص البنيوية الرئيسة لتلك المنظومة السياسية أو الحلف أو المنظمة الدولية أو غيرها، وكذلك تفاعلاتها مع المنظومة الخارجية الأخرى.

10- المصطلح:Terme

يشير إلى مفهوم دقيق ومحدد في السياق الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها.

لغة:

نجد في المعاجم مادة (ص ل ح) **صلح** الذي ترجع إليه لفظة مصطلح، أي ما يدل على إصلاح الشيء وصلوحه بمعنى أنَّه مناسب ونافع، صَلَحَ الشيء كان مناسبا أو نافعا، ويقال هذا الشيء يصلح لك.

وفي لسان العرب (الصلح تصالح القوم بينهم والصُّلح السلم وقد اصطلحوا وصالحوا واصّالحوا مشددة الصاد قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد أي اتفقوا وتوافقوا).[1]

الصلاح ضد الفساد تقول: صَلَحَ الشيء يصلح صلوحًا، قال الفراء وحكى أصحابنا صَلُح أيضا بالضّم وهذا الشيء يصلُحُ لك، الصِلاح بكسر الصاد المصالحة والاسم الصُلح يذكر ويؤنث، وقد اصطلحا وتصالحا واصَّالحا أيضا مشددة الصاد، والإصلاح نقيض الإفساد.

المصلحة واحدة المصالح والاستصلاح نقيض الإفساد.[2]

---

[1]ابن منظور، **المرجع السابق**، ص:67.

[2]بن حماد إسماعيل الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، حرف صاد

وعلى كل " لمدلول اللغوي لهذه المادة هو التصالح والتوافق فكأن الناس اختلفوا عند ظهور للمدلول الجديد ".[1]

إذا كان هذا المصطلح في أصل الكلمة الصُلح(فما بال هذا أن) فلماذا صار الاختلاف والصراع فيه شديدا.

اصطلاحا:

عرفه الجرجاني: الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل موضعه الأول وإخراج اللَّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما.

وهذه المناسبة لا تكون دائما في المصطلحات لذا يقال " لا مشاحنات في الاصطلاح " إذا كانت لا توجد مناسبة بين الكلمة والمصطلح.

وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع لفظ إزاء المعنى.

وقيل الاصطلاح: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

وقيل لفظ معين بين قوم معينين.[2]

وعرفه صاحب تاج العروس والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص.[3]

المُصطَلَحُ كلمة أو عبارة قصيرة لها معنى محدد مُتَّفَقٌ عليه.[4]

وقال الشاهد بوشيخي: المصطلح عنوان المفهوم، والمفهوم أساس الرؤية والرؤية نظارة الإبصار التي تريك الأشياء كما هي.[5]

ويقولون لكل علم لغته أي مصطلحاته.

هو " اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم للتمييز به (معا) عمّا سواه ".[6]

أما فيلبر:(الذي) فقد قال "المصطلح هو الرمز اللغوي لمفهوم واحد".هذا المفهوم فيه كثير من الدقة وهو جوهر المصطلح الدال على اللفظ والمدلول والمعنى.

---

[1]ممدوح محمد خسارة، **علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية**، ط1، القاهرة:دار الفكر،2008،ص: 13.

[2]الشريف على بن محمد الجرجاني، **التعريفات**، ط1،القاهرة: المطبعة الخيرية المنشأة بجميلية، 1976،ص: 13.

[3]السيد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جوهر القاموس**، المادة ص، ل، ح.

[4]مركز البحوث والتطهير الدولي، **إحداث التغيير بتوطين المعلوماتية دليل لتوطين البرمجيات الحرة المفتوحة**، (ترجمة خالد حسيني)، المصدر فريدن، 2001 ص: 28.

[5]الشاهد بوشيخي،"نحو التصور الحضاري الشامل للمسألة المصطلحية"، **مجلة التسامح**، العدد 4، 2000،ص: 131.

[6]بشير إبرير، "علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب"،**مجلة التواصل**، العدد 25، مارس 2010، ص: 10.

وعرفه أيضا:بأنه عبارة عن بناء عقلي، فكري، مشتق من شيء معين؛ فهو بإيجاز الصورة الذهنية لشيء معين موجود في العالم الخارجي أو الداخلي ...ولكي نبلّغ هذا البناء العقلي، (المفهوم) في اتصالاتنا، يتم تعيين رمز له ليدل عليه "

حسب التعريفات هو في عمومه يدل على اتفاق طائفة مخصوصة على رمز مخصوص بمفهوم مخصوص في مجال مخصوص.

المصطلح من حيث الوصف هو حصيلة اقتران رمز لغوي بمفهوم.

11- التعريف: Définition

هو منهج منطقي يُمَكِّنُ الباحثَ من البحث في ماهية الأشياء التي تميزها، ويهدف إلى استحداث مصطلحات جديدة في العالم بغية توسيع الجهاز اللفظي وإزالة الغموض واللبس، ومنه فهو يمثل الشيء في الزمن من جهة مدلولاته المفردة والمركبة.

12- المفهوم: Concept

تختلف تعريفات المفهوم تبعاً للنظرة الخاصة بكلِ علمٍ أو مجال من مجالات التفكير الإنساني، فكل علمٍ ينظر إلى المفهوم من زاوية خاصة.

المفهوم عند المناطقة يشير إلى السمات والخصائص الجوهرية التي تميز الأشياء أو الأحداث أو الأسماء عن بعضها وترسم صورة ذهنية لمنطوق الشيء ذاته.

أما معنى المفهوم في العلوم النفسية فإنه يشير إلى مجموعة السمات أو الدلالات التي تستدعيها القوى الإدراكية عند سماع منطوق كلمة ما لتجميع صورة ذهنية لهذه الكلمة لتمييزها عن غيرها من الأشياء.إن التعريفات المنطقية تقوم على أساس البحث عن الصفات أو السمات الجوهرية التي تميز هذه المفاهيم عن غيرها من مجموعة الأشياء أو الأشخاص أو الرموز الداخلة معها في الجنس، في حين تقوم التعريفات النفسية على أساس البحث عن صورة ذهنية يكونها الفرد عن الأشياء أو الأشخاص أو الرموز الداخلة معها في الجنس.[1]

[1]محمد محمود الخوالدة، **أسس بناء المناهج التربوية**،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2007، ص: 125.

المفهوم في اللغة: معرفتك الشيء بالقلب، فهمَه فهماً وفَهماً وفهامة، وفهمت الشيء: عرفته وفهمّتُ فلانا وأفهمته وتفهم الكلام: فهمه شيئا بعد شيء، ورجلٌ فهِمٌ: سريع الفهم وأفهمه الأمر وفهّمه إيّاه: جعله يفهمه.[1]

13- التعريف الإجرائي: Définition Procédurale

تمهيد: لغويا، التعريف الإجرائي للمفهوم يعني تحديد لفظ ما أو مصطلح بإبراز دلالته الاستعمالية والوظيفية، وتُعَرف المفردة اللغوية في إطار شبكة من العمليات، كأن نعرف مثلا (تكنولوجيا المعلومات) بأنها مجموعة التقنيات والتطبيقات المستخدمة في مجالات الاتصال والتربية البدنية.

التعريف الإجرائي: يقصد بالإجرائية عملية تعريف مفهوم ما مُستخدم في البحث يكون غامضا يتطلب التوضيح والتدقيق في دلالته ومعناه، حيث يصبح المفهوم النظري المعبر عنه في الإشكالية مفهوما قابلاً للتمييز أو القياس بوضوح، وفهمه يكون انطلاقا من الملاحظات التجريبية والمعاينة الواقعية لموضوع البحث؛ وبمعنى آخر، فإنه يشير إلى عملية تحديد امتداد معاني المفهوم والأفكار التي يشملها ليصف المعاني التي تمثل جزءًا منه والمعاني التي ليست منه والتي لا تنتمي إليه؛ مثل: مفهوم تكنولوجيا المعلومات (في الإشكالية المثال الذي طرحناه سابقا) يصبح إجرائيا عند تحديد معناه بأنه مجموعة التطبيقات المعلوماتية التي تستخدم في طرق التدريب الرياضي و وسائله (فالتطبيقات: مثل البرمجيات، وبرامج وأنظمة الاختبارات الرقمية...) تدخل في معاني مفهوم تكنولوجيا المعلومات وتمثل جزءا من المعنى المقصود منها في المفهوم وفي الإشكالية، في حين مثلا: لا تشكل الجوانب المادية والتقنية من أدوات ووسائل مستخدمة (حواسيب، طابعات ...) جزءا من المعنى المقصود من استخدام تكنولوجيات المعلومات.

ويُعرَف التعريف الإجرائي للبحث أيضا بأنه التعريف الذي يكون في حدود الدراسة والبحث؛ لذلك على الباحث أن يفصل في هذا التعريف الإجراءات الفعلية التي سيستخدمها الباحث في بحثه ويعتمدها لتحديد مدلول المفهوم ومعناه وبين بقية الإجراءات والمعاني التي يتطرق إليها أثناء بناء إشكالية بحثه ولكنها لا تدخل في مجال المعنى والتفسير الذي أعطاه الباحث لمفاهيمه (مثلما هو موضح في المثال أعلاه)

وتكمن أهمية التعريفات الإجرائية في كونها تتيح للباحث الانتقال من مستوى المفاهيم البنائية والنظرية إلى مستوى الملاحظة والمعاينة الفعلية والواقعية لموضوع بحثه والتي يعتمد عليها لاحقا في تحديد الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة.

[1] محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، طبعة منقحة، الجزء 12، بيروت: دار الصادر، 1986، ص: 459.

المفهوم الإجرائي إذن هو تحويل البناء النظري للمفهوم /المتغير الذي تم وضعه أثناء تصور الإشكالية وطرحها إلى" مفهوم ومتغير إجرائي " قابل للقياس والاختبار والتفسير عند استخدامه في البحث.

بمعنى آخر؛ التعريف الإجرائي هو العناصر التي يتكون منها المتغير/ متغيرات الدراسة.

مثلا ولنبق في المثال نفسه: استخدامات تكنولوجيات المعلومات وتطوير /تنمية طرق التدريب الرياضي.

إجرائيا: تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل هي مفهوم حددنا له المعنى التالي:

بأنه مجموعة التطبيقات المعلوماتية التي تستخدم في تطوير طرق التدريب الرياضي ووسائله(التطبيقات: مثل البرمجيات، وبرامج وأنظمة الاختبارات الرقمية قواعد البيانات والتحليل...) التي تدخل في معاني مفهوم تكنولوجيا المعلومات وتمثل جزءا من الدلالة المقصودة والمعنى المراد تحقيقه في مفهوم التطوير أو تنمية طرق التدريب الرياضي في الإشكالية، حيث يصبح المتغير التابع لتطوير طرق التدريب الرياضي قابلا للقياس ومراقبة تطوره من خلال تطبيق هذه البرمجيات واختبارها عمليا.

- لذا على الطالب / الباحث الانتباه إلى ما يلي عند ضبطه لمفهومه الإجرائي:
- عادة ما يحدث تفاوت في درجة مصداقية التعريف الإجرائي ومطابقته مقارنة بما تم تصوره من قبل الباحث والتعريف الموضوع والمتخيل في الذهن عند صياغة مشكلة البحث؛ لأن المفهوم الإجرائي يعكس بالدرجة الأولى تعريف الواقعة أو الظاهرة أو الشيء المدروس كما هو معطى ومتجل في الواقع، وهذه الصعوبة الأولى التي على الطالب / الباحث تجاوزها بجعل ماهو متصور نظريا مطابقا لما هو معطى ميدانيا، مخبريا أو تاريخيا....
- إن التعريف الإجرائي هو الذي يحدد طريقة استخدام المفهوم ووجهته بتتبع نتائج الملاحظة والقياس والتسجيل: فمفهوم استخدام تكنولوجيات المعلومات –على سبيل المثال– هو الذي يقيس اختبار درجة تطوير طرق التدريب الرياضي وطرائقه.
- لا يمكن أن تتقيد المفاهيم الإجرائية بالشروط السابقة الخاصة بالمفهوم العلمي، لكنها يجب أن تكون واضحة عند الباحث إلى أقصى حد.
- إن الكثير من المفاهيم لا يمكن تعريفها إجرائيًّا؛ لأن ذلك يتوقف على تقدم المقاييس العلمية في مجال البحث العلمي مثلما هو الشأن في التدريب الرياضي.

– إن استخدام المفاهيم الإجرائية يكون في الأبحاث الكمية التي تعتمد الدراسة الميدانية / المخبرية أو الإحصائية للتحقق من مقترحات والبحث فرضياته.

أنواع العريف الإجرائي: تقسم التعريفات الإجرائية إلى قسمين:

1/ **التعريف الأول** يتمثل في ترجمة المفهوم إلى أشياء متدرجة قابلة للقياس مثلما هو مبين في المثال التالي:

القيام باختبار آثار التطبيقات وبرمجيات الاختبارات الرقمية بالتدريج والتتالي – كما بينا أعلاه على تنمية طرق التدريب الرياضي وتطويرها – والذي هو تعريف إجرائي للمفهوم / المتغير –باستخدام تكنولوجيات المعلومات.

2/ **التعريف الثاني** يتمثل في وصف الإجراءات التفصيلية اللازمة لتنفيذ بحث تجريبي، ومثال ذلك: القيام بإخضاع مجموعة من المدربين للتكوين في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ومراقبة تطور أدائهم التدريبي أثناء تقديم حصص التربية البدنية ...

فالدراسة التجريبية هنا هي حول مفهوم تطوير طرق التدريب، من خلال التكوين والتطبيق الميداني من قبلالمدربين وهذا المفهوم التجريبي الحسي قابل للقياس والمعاينة الميدانية.

هو: " تعريف سبق واتفقت جماعة على استعماله، كأن يكون من نوع التطبيق العلمي لوجود تلك الفكرة التي قصدها العريف."

14- الفرق بين المفهوم والتعريف:

يستخدم العلماء في جميع صنوف العلم التعريفات والمفاهيم بصورة لا نظير لها خاصة في المجالات المتعلقة بالعلوم الإنسانية، وقد يبنى الموضوع الكامل في مثل هذه العلوم على تبيان مفهوم مصطلحاً وتعريفه، حيث يمكن وقتها استنتاج الآراء والأفكار والمواقف، والمعارضون، فيبدأ كل شخص بالإدلاء برأيه، فتبدأ الأفكار في التلاقي، وتتقارب المذاهب أو تتباعد، وفيما يلي شرح الفرق بين المفهوم والتعريف.

14-1- المفهوم:

المفهوم هو تلك الفكرة التي تتكون في ذهن الشخص نتيجة ما اكتسبه من خبرات متتالية فيما يتعلق بأمر ما أو تجربة من التجارب التي يخوضها بنفسه، ومن أبرز الأمثلة الموضحة لذلك تجربة الشخص مع الأمور والنواحي الدينية المختلفة، مثل: الصلاة، الصوم، الحج، ... وغيرها، حيث يبدأ الإنسان في تعلم هذه التجارب واكتسابها منذ الصغر، حيث يتلقاها وهو لا يزال في المراحل الأولى من عمره.

تزداد الخبرة بهذه الأمور كلها مع مرور الزمن وتطور المراحل العمرية ونضج العقل، وأيضا من خلال ممارسته لها ممارسة عملية، ووقتها يبدأ بالتماس العديد من النواحي والزوايا التي لم يكن يستوعبها من خلال التنظير، والتعليم، ليتكون لديه مفهوم متكامل عنها.

14-2-التعريف:

التعريف من الناحية اللغوية هو من علم الشيء أي عرفه، حيث يقال قد علم فلان بالشيء بمعنى عرفه، أما المعنى الاصطلاحي للتعريف فهو الإخبار عن أمر ما تستوجب المعرفة به العلم بشيء آخر، أو هو تقديم المعلومات المتعلقة بأمر معين وطرحها، مع الاهتمام بذكر الخصائص المختلفة التي تميزه، والهدف وراء ذلك تحديده، ووصفه، ومحاولة تقديمه إلى الآخرين.

عادة ما يبدأ المتحدثون بتعريف جميع المصطلحات التي ستعرض عليهم خلال الحوار، حيث تهدف هذه العملية إلى وضع جميع المشاركين على أرضيات معرفية متقاربة إلى حد كبير،تمهيدا للوصول إلى لب الكلام أو نقطة الخلاف.

الترادف بين المصطلحات: غالبا يكثر على ألسنة الناس النطق بكلمات مختلفة في سياق معين ظنا منهم أنها مترادفة، وتعرف المترادفات بأنها هي الكلمات المختلفة، التي تفيد معنى معينا، ويؤدي ذلك الترادف إلى العديد من المشكلات والأمور السلبية على الفكر الإسلامي، العربي ولا يزال أثره موجودا إلى يومنا هذا، فعلى الرغم من وجود اختلاف جوهري بين بعض الكلمات، إلا أنها ما زالت تستخدم وكأن لها الدلالة نفسها.

انعكس ذلك سلبا على فهم أبناء الأمة للتفاصيل الدقيقة، وخاصة التفاصيل المتعلقة بالنصوص الدينية، وأهمها كتاب الله تعالى، وتكمن المأساة الكبرى هنا في أن بعض الآيات في هذا الكتاب الحكيم لم توضح غاياتها من قبل الدارسين على أمثل وجه نتيجة التعامل النمطي مع هذا الكتاب المبارك.

لا يزال المختصون من علماء اللغة يبحثون عن مخرج لمشكلة الترادف، وذلك عن طريق توضيح معاني الكلمات التي تبدو وكأن لها المعنى نفسه لكنها في حقيقة الأمر غير ذلك تماما حيث تختلف اختلافا جوهريا فيما بينها، ويعد هذا الأمر الشغل الشاغل لتوضيح العديد من الكلمات التي تستخدم بشكل يومي.

15- الفرق بين المفهوم والمصطلح:

تتعدَّد أنواع التعريف بحسب المسالك النظرية المتبعة في اكتساب صورة المعرف؛ فإذا كان المسلك منطقيًّا يروم الإحاطة الجامعة المانعة في التعريف، سُمِّي التعريف: حَدًّا منطقيًّا، وإذا كان المسلك تداوليًّا يتتبع التغيرات التي يحدثها الاستعمال، سمِّي التعريف: دراسة مصطلحيَّة، وإذا كان المسلك لغويًّا يبحث عن المعنى، سمِّي التعريف: دراسة مفهومية، وتربط هذه الأنواعَ من التعريف علاقةُ عموم وخصوص؛ فكلُّ حدٍّ مصطلح، وكل مصطلح مفهوم، وليس كل مفهوم مصطلحًا، ولا كل مصطلح حدًّا.

وما يهمنا من هذه الأنواع هو المفهوم والمصطلح اللذان سنعمل على إيضاح الفرْقِ بينهما في خاتمة هذا العنصر.

المفهوم في اللغة والاصطلاح:

أ-في اللغة:

تتبَّعتُ مادَّة (ف هـ م) في معجم العين، ومعجم مقاييس اللغة، ومعجم لسان العرب، فلم أجدها تتجاوز ثلاثة معانٍ، وهي كلها مجرَّدة، وهذه المعاني الثلاثة هي: المعرفة، والعقل، والعلم، يقال: فهمتُ الشيء، أي: عرَفتُه وعقَلتُه وعلمته.

والصيغة التي ورد بها المفهوم: اسم مفعول، ومن المعاني المستفادة من صيغة المفعول: أنَّ المفهوم، هو نتيجة حاصلة؛ أي: ما يصبح به الشيء معروفًا لدي.

والمفهوم ليس محصورًا فيما عبر عنه باللفظ؛ فهو أوسع، فيمكن أن يكون لفظًا، أو نصًّا، أو حدثًا، ويمكن أن يكون مصرَّحًا به أو غير مصرَّح به.

ب-في الاصطلاح:

عرَّفه أبو البقاء الكفوي (تـ 1094هـ) في الكليات بقوله:

"المفهوم: هو الصورة الذهنية، سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا."

وجاء في موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛ للتهانوي (تـ بعد 1158هـ)"المفهوم عند المنطقيين: ما حصل في العقل."

وفي المعجم الفلسفي لجميل صليبا (1976م)، تكرار للمعاني نفسها التي ذكرها التهانوي.

وعرَّفه وارن Warren بقوله: "عمليَّةٌ ذهنيَّة تشير إلى مجموعة من الموضوعات أو الخِبرات، أو إلى موضوع واحد في علاقته بغيره من الموضوعات، ويعد المعنى كليًّا لأنه يمثل أفرادًا مختلفين، وفكرًا مجرَّدًا؛ لأنه يمثِّل الصِّفةَ السائدة في هؤلاء الأفراد.

وعرَّفه (إنجليش English) بقوله: "كل موضوع شعوري يتضمَّن معنًى ودلالة، فهو كل شيء يمكن أن يفكِّر فيه الفرد أو يميزه عن غيره من الأشياء الأخرى، وهذا ما نسمِّيه في علم النفس بالتصوُّر، ويلحظ فيه معنًى عام، أو كل ما يمكن أن يستدلّ به على عدد من الأفراد أو الموضوعات".

ويعرف أيضًا بأنه: "تمثيل رمزي يتشكَّل من الخصائص المشتركة بين مجموعة من الأشياء العينية."

ومن أشهر التعاريف المتداولة للمفهوم، قولهم: "المفهوم معناه المنطقي هو مجموع الصِّفات والخصائص التي تحدِّد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ تحديدًا يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى؛ فمفهوم الإنسان بالمعنى الأرسطي –مثلًا–هو أنَّه حيوان ناطق. ومن هذه التعاريف نستخلص بعض الخصائص التي يمتاز بها المفهوم، وهي كالآتي:

–**التجريد**، وهو مستويات:

المستوى الأول :ويمثِّل المفاهيم التي تكون أبعادها المميزة أقربَ ما تكون للتجربة، وتسمى محسوسًا؛ كالكرسي، الطاولة، الحذاء...

المستوى الثاني :ويتكوَّن من المفاهيم التي تشير أبعادها لوقائع الخبرة الحسِّية لها مباشرة، وتسمَّى "مجردة"، مثل: الأمانة، العدل، الصِّدق ...

–**التعميم:** وهو عمليَّة جمع خصائص مشتركة بين موضوعات داخل مفهوم واحد، وسحبها على فئات غير متناهية من الموضوعات الممكنة المشابهة لها.

–**التعقد:** تختلف المفاهيم من حيث تعقدها وفي عدد أبعادها اللازمة لتعريفها، مثال:

مفهوم (الدُّخان) بسيط؛ لأنَّ قوامه ثلاثة مفاهيم وهي: (رماد)، (هش)، (يرتفع في الجو).

خلافًا لمفهوم المجتمع مثلًا؛ فهو معقَّد؛ لاحتوائه على أبعاد كثيرة؛ مثل: مدارس، معابد، عادات، قوانين، أسرة...، وكل منها مفهوم مركب.

–**تمركز الأبعاد:** بعض المفاهيم تستمد معناها الأصلي من بُعْدٍ واحد، أو بُعدين مركزيين دقيقين، وبعضها الآخر يقوم على مجموعة كبيرة من الأبعاد كلها ذات أهمية متساوية، مثال ذلك:

مفهوم الطفل:

قوامه: البعد المركزي للسن، أما الأبعاد الأخرى فهي كلها أبعاد ثانوية، مثل: (الحجم، قوامه أو طوله، وزنه، نوع الطعام الذي يتناوله...)، رغم أنها وثيقة الصلة بمفهوم الطفل إلا أنها غير حاسمة.

أمَّا مفهوم الحيوان: فهو يرتكز على مجموعة من الأبعاد ذات دلالة متساوية تقريبًا.

قوامه: القدرة على التناسل، تحويل الأكسجين، ذاتية الحركة، تناول الطعام، إخراج الفضلات

–**التمايز:** تختلف المفاهيم في عدد المفاهيم المتشابهة التي تمثلها:

فمفهوم المطر مثلًا: تمايزه محدود وقليل؛ لأنَّ ثمَّة كلمات قليلة جدًّا تصف أنواع المطر، وهي: الوابل، الرذاذ، الطَّلُّ.

أما مفهوم البيت، فهو يتمايز كثيرًا حين تختلف أنواع البيوت؛ من كوخ، شقَّة، قصر، خيمة.

– **أنواع المفاهيم:**

•النوع الأول: المفاهيم ذات الأصل الشرعي:

ومن أوضح الأمثلة على ذلك مفهوم (العدل)؛ حيث وردَت كلمة العدل ومرادفاتها (القسط، والميزان)، كما جاءت أضداد الكلمة؛ مثل (الجور والظلم) في القرآن والسنَّة؛ لتؤصِّل مبدأ العدل وتفرع عليه، مما يمكِّن العالم من بناء مفهوم متكامل للعدل.

•النوع الثاني: المفاهيم النابعة من ثقافة معادية:

مثل مفهوم (الأصولية)، ومفهوم (المناصفة)...

–النوع الثالث: المفاهيم العامَّة كالمفاهيم الاجتماعية والسياسية ونحوها؛ من مثل مفهوم الحريَّة، وهذه المفاهيم تختلف باختلاف الأمم والحضارات والثقافات؛ فالرؤية الليبرالية للحرية ليست كالرؤية الشيوعية لها.

16– البحث العلمي:Recherche Scientifique

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، ويعد الإنفاق على البحث العلمي ومقاديره سمة يمكن من خلالها تصنيف الدول والمجتمعات كون الكثير من التطورات– إذا لم نقل كلها– هي نتاج البحث العلمي وجهد باحثين عبر الحقب الزمنية، فما هو البحث العلمي؟ وما هي خصائصه ومستوياته؟وما هي أهم خطواته وأهدافه؟

16–1–تعريف البحث العلمي:

لغة: يتكون البحث العلمي من كلمتين هما البحث والعلم، البحث هو التقصي والاستقصاء المنظم.

أما العلم فهو مجموعة القواعد والمبادئ التي تشرح بعض الظواهر.

البحث العلمي: " هو وسيلة أو إستراتيجية للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير المعلومات الموجودة فعلا أو تصحيحها، على أن يتبع في هذا الفحص والاستقصاء الدقيق، خطوات المنهج العلمي، اختيار الطريقة والأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات وبحثها ".

أن البحث العلمي هو: " وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة ".

16-2-خصائص البحث العلمي:

- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط: أي إنه نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث إن المشكلات والفرضيات والملاحظات والتجارب والنظريات قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك.
- البحث العلمي بحث نظري: لأنه يستخدم النظرية لإقامة الفرض وصياغته والذي هو بيان... يخضع للتجريب والاختبار.
- البحث العلمي بحث تجريبي: لأنه يقوم على أساس إجراء الاختبارات والتجارب على الفروض.
- البحث العلمي بحث تجديدي؛ لأنه ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل للمعرفة القديمة بمعارف حديثة وجدية.
- البحث العلمي بحث تفسيري؛ أي إنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأمور والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.
- البحث العلمي بحث عام ومعمم؛ لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا إذا ملأت بحوثا مهمة.
- البحث العلمي بحث موضوعي.

16-3- مستويات البحث العلمي:

يختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية حول هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ، وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي[1]، ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الغرض الذي يستهدفه الباحث في عملية تفسير الظاهرة محل الدراسة، فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، التفسير والتوقع).

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص: 26-35.

أ-الوصف:

هو جرد يجيب عن السؤال ماذا؟ ويستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة لاكتشاف ملامحها، تمهيدا لوضع الفرضيات وإجراء الاختبارات الأكثر تعمقا أو الاكتفاء بذلك المستوى من البحث.

ب-التصنيف:

تسعى شتى العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفا من أجل الشرح وتوضيح الحالة أو الحالات التي تنوي دراستها، فالتصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها ليضعها في فئات وفق التماثلات التي تجمعها.

ففي دراسة العلوم السياسية يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظم السياسية (انتقال السلطة، التعددية السياسية، أو الوظائف التي تؤديها).

ج-التفسير:

يسعى إلى معرفه: لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلا من أن تكون شيئا آخر، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر.

د-التنبؤ (التوقع):

يهتم التنبؤ بما سيكون في المستقبل؛ لأنه بمثابة اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة؛ ولهذا تكون التنبؤات مصوغة في شكل قانون أو نظرية علمية،والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن نحو الوجهة التي تخدم أغراضها.

الفصل الثاني:

خطوات البحث العلمي

تمر عملية البحث العلمي بمجموعة من المراحل أو الخطوات المتسلسلة والمترابطة فيما بينها، وفي هذا الصدد تبرز أول خطوة أمام الباحث مشكلة بذلك أول صعوبة من صعوبات البحث العلمي، والمتمثلة في اختيار موضوع البحث وتحديده بدقة حتى تكون الانطلاقة في القيام بالبحث صحيحة وسليمة، وبناء على ذلك تتم بعدها صياغة كل من الإشكالية والفرضيات العلمية حتى تكتمل معالم الدراسة البحثية وفق منهجية صحيحة.

إن البحث العلمي عبارة عن استقصاء منظم دقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات ومعارف واكتشاف حقائق علمية والوصول إلى حل للمشكلة البحثية التي أراد الباحث دراستها وإزالة اللبس والغموض عنها، فهو وسيلة علمية للاكتشاف والتفسير العلمي للظواهر والمشاكل والتنبؤ بها و التحكم فيها.

والبحث العلمي السليم يبدأ بعملية اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية التي تمثل البداية المنطقية لأي جهد بحثي هادف، والقاعدة والأساس الذي يبني عليه الباحث جميع إجراءات البحث اللاحقة من صياغة للإشكالية والفرضيات العلمية وتحديد نوع الدراسة، ومنه تحديد المناهج المتبعة ونوع البيانات والمعلومات المطلوبة ومن ثمة الأدوات اللازمة والملائمة لجمعها.

فمرحلة اختيار موضوع معين يصلح للدراسة والبحث تعد من أهم خطوات البحث العلمي، فليس من السهولة اختيار موضوع محدد وتحديده بدقةوطرح مشكلة بحثية بصدده، بل يتطلب هذا الأمر من الباحث بذل مجهودات في سبيل ذلك ومعرفة المصادر التي عن طريقها يتمكن من اختيار موضوعه وتحديد مشكلته البحثية ومراعاة مجموعة من المعايير التي تتدخل في عملية الاختيار هذه.

وبعد اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية يتطلب الأمر صياغة علمية لهذه المشكلة من أجل تحديد المشكل العلمي المطروح وحدود تداخله مع إشكالات وموضوعات أخرى، ورسم تصور لطريقة معالجته أو الإجابة عن تساؤلاته، وهو ما يعرف بصياغة إشكالية الدراسة أو البحث.

وانطلاقا من الإشكالية التي يصوغها الباحث يقوم بعدها بوضع فرضيات معينة وصياغتها وطرحها تكون بمثابة حلول مؤقتة وتفسيرات أولية للمشكلة أو الظاهرة المدروسة في إطار تكامل منهجي بين هذه الخطوات للوصول إلى نتيجة علمية صحيحة ودقيقة.

لذلك فعملية بناء الإشكالية والفرضيات العلمية وصياغتها تقتضي من الباحث التقيد بالأسس العلمية المتعارف عليها لأجل بنائها بشكل سليم وصحيح، ما يتطلب منه أن يكون على دراية ومعرفة واسعة وفهم بما يتعلق بالأصول المنهجية لعملية صياغة كل من الإشكالية والفرضيات العلمية.

1-اختيار موضوع البحث العلمي وكيفية تحديده:

تتمثل أول مشكلة تواجه أي طالب أو باحث وهو بصدد التفكير في إعداد مذكرة التخرج سواء على مستوى الماستر أو الدكتوراه في اختيار موضوع البحث الذي سيكون مجالا للدراسة البحثية التي سوف يقوم بها، حيث تعد هذه الخطوة مهمة جدا وتمثل حجر الأساس في عملية البحث.

وعلى ذلك يتوجب أن يكون هذا الاختيار دقيقا وموفقا، حيث كلما تحقق ذلك تذلل بموجبه الكثير من المشاكل المهمة والعكس[1]، فالقدرة على تحديد موضوع البحث تعد من أهم القدرات والمهارات التي يجب أن توجد أو تنمى عند الطلبة بهدف التعرف على موضوع البحث وتحديده بشكل دقيق اختصارا للجهد والوقت الذي قد يضيع في حالة عدم التحديد الدقيق ناهيك عن عدم الوصول إلى نتائج دقيقة، حيث يجب أن تتضح في ذهن الباحث أسس هذا الموضوع و عناصره الرئيسة ومتغيراته مما يسهل عليه جمع البيانات الملائمة ويجعله لا يخرج عن الموضوع و يجنبه بذل الجهد وإضاعة الوقت في جمع بيانات لا تمت لموضوعه بصلة ويمكنه من تفسير الظاهرة المدروسة تفسيرا سليما وواضحا.

الإحساس بموضوع البحث وكيفية تحديده:

يبدأ البحث العلمي بموقف غامض يواجه الباحث، ويتجسد غموض هذا الموقف عندما يدرك الباحث من خلال ملاحظته أو تجاربه أو ممارسته اليومية أو اطلاعاته أن شيئا ليس صحيحا أو يحتاج إلى مزيد من الفهم والإيضاح والتفسير[2].

وهذا الشعور بوجود خلل ما أو عدم فهم لظاهرة ما أو غموض ما حول أي موضوع أو موقف غير طبيعي يمثل مرحلة الإحساس بوجود مشكلة تشكل نقطة البداية في البحث العلمي، حيث يكون للباحث إحساس يوجهه نحو المجال الذي تكون الدراسة أو البحث ضمنه ويدفعه للبحث وراء مسببات هذا الخلل والغموض، والذي يطوره في مرحلة لاحقة إلى تحديد موضوع للبحث العلمي بعد البحث وجمع المعلومات واستطلاع الدراسات السابقة عن جوانب الموضوع المختلفة حتى يتمكن من تحديد الموضوع بدقة وتحديد أبعاده بصورة واضحة.

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000، ص:85.

[2] ناهد حمدي احمدي، **مناهج البحث في علوم المكتبات**، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1989، ص: 47.

فالإحساس بوجود مشكلة أو موقف غامض يعد الدافع الذي يجب أن يتشكل لدى الباحث ويخلق لديه رغبة في البحث في ثنايا هذه المشكلة وفهمها، فهذه الخطوة تعد ضرورية كونها تولد عند الباحث اهتماما وانجذابا نحو المشكلة البحثية والذي يعد ضروريا للاندفاع نحو البحث في المشكلة البحثية والعمل على تفسيرها.

ويمكن تعريف موضوع البحث العلمي بكونه "مشكلة البحث التي يتم تجسيدها من خلال مجموعة من الخطوات البحثية وصولا إلى النتائج العلمية والتي يتم عن طريقها اكتشاف الحلول للمشكلة البحثية"[1]، فهو تلك الظاهرة التي يريد الباحث معالجتها وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى العلاقة التي تحكم متغيراتها.

فهي عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها بواسطة الدراسة لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة بالمشكلة محل البحث وتفسيرها، بحيث يجب على الباحث تحديدها بدقة وبصورة واضحة حتى يتمكن من إجراء بحثه بطريقة علمية، فهي عبارة "عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير"[2].

وتحديد المشكلة البحثية يعد من أهم خطواته وتكمن أهميتها في تأثيرها الكبير في جميع الخطوات التي تليها، فهي التي تحدد نوع الدراسة وطبيعة المنهج الذي يتبع وخطة الدراسة و أدواتها وكذا نوعية البيانات المطلوبة[3].

فتحديد هذه الأخيرة تحديدا واضحا يعد من الصعوبات التي يجب على الباحث التغلب عليها بسبب تعقد المشاكل وتشابكها وتداخل الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبالتالي فتحديد المشكلة البحثية تحديدا دقيقا يحتاج إلى خبرة ومعرفة ودراية من الباحث وهي أمور تكتسب من الممارسة العلمية للبحوث ومن خلال القراءة المتعمقة للدراسات التي أجريت حول الموضوع أو المرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[4].

ويستطيع الباحث استخلاص مشكلته البحثية من مصادر متعددة ومتنوعة منها:

- مجال التخصص والخبرة.
- الخبرة الميدانية.
- الملاحظة الشخصية.

---

[1] كيفية اختيار موضوع البحث العلمي. https://www.mobt3ath.com/dets.php?page=162§title،(تاريخ الاطلاع 2018/12/20).

[2] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص:29.

[3] فاطمة عوض صابر، ميرقت علي خفاجة، **أسس و مبادئ البحث العلمي**، ط1، الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص: 21.

[4] محسن احمد الخضيري، محمد عبد الغني، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 199، ص13.

- الاهتمامات الشخصية.
- الملاحظة غير المقصودة أو الصدفة.
- الاطلاع على المصادر العلمية والمراجع.

وعند عملية اختيار الموضوع يجب مراعاة مجموعة من الاعتبارات والمعايير، فمنها معايير ترتبط بطبيعة البحث ومدى إسهامه في المعرفة العلمية ومعايير تتعلق باهتمامات الباحث وقدراته ومعايير أخرى تتعلق بإمكانية القيام بالبحث وتوافر المعلومات الخاصة به.

2-معايير اختيار موضوع البحث:

إن اختيار موضوع البحث العلمي وتحديد المشكلة البحثية تمثل نقطة البداية المنهجية الصحيحة لأي جهد بحثي يستهدف حل المشكلات وتفسير الظواهر، كما يتعلق به أيضا تحديد مختلف العناصر اللاحقة في البحث العلمي من أهداف وأهمية للدراسة واختيار وصياغة للعنوان والإشكالية والفروض العلمية والمناهج المناسبة و الأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات.

وتتمثل هذه المعايير في[1]:

2-1- حداثة الموضوع وأصالته:

و ذلك بأن يعالج الموضوع الذي يتناوله البحث قضايا جديدة لم تتناول بالدراسة والتحليل والتفسير وأن ينطوي على إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية، حيث كلما توافر ذلك كلما امتاز البحث بالأصالة والمساهمة الحقيقية في البحث العلمي، وعليه "فمن الواجب على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى العلماء أو الباحثون الآخرون ولا يكرر ما قام به السابقون، لذا كان لزاما عليه الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع العلمية من كتب ومجلات ودوريات... لمعرفة ما وصل إليه الآخرون في حل المشاكل التي بحثوها، وما هي المشاكل التي لم تبحث أو التي لم يتوصل إلى حل لها"[2].

وفي حالة اختيار موضوع فيه معالجات سابقة من الفروض يجب أن يستهدف البحث مساهمة جديدة لم تكن في البحوث السابقة والتي يجب أن تحدد بكل دقة وموضوعية في مبررات الاختيار والهدف من الدراسة[3].

[1] مروان عبد المجيد ابراهيم، **المرجع السابق الذكر**، ص: 85.
[2] **المرجع نفسه**، ص: 28.
[3] مروان عبد المجيد ابراهيم، **المرجع السابق الذكر**، ص: 85.

فأصالة الموضوع تفترض ألا يكون منقولا أو تقليدا أو إعادة إخراج أو ترجمة[1]، وعليه فمن المهم التطرق إلى مواضيع وتقديم الإضافة العلمية الجديدة فيها سواء مواضيع ومشكلات لم يتطرق إليها نتيجة للتغيرات والتطورات الكثيرة التي تحدث بالمجتمعات وظهور العديد من المشاكل الجديرة بالدراسة والبحث والتفسير والاكتشاف في مختلف المجالات الحياتية، أو بالتطرق لمواضيع من جوانب لم يتطرق لها أو نظريات من أجل نقدها أو إثبات عدم صحتها...وهو ما يمثل الدور الأساسي للبحث العلمي في إنتاج المعرفة.

وعليه يجب على الباحث أن يكون قادرا على اختيار موضوع جديد ينطوي على إضافة جديدة للمعرفة العلمية الإنسانية وليس التطرق لمواضيع استهلكت من قبل من قبل باحثين آخرين والوصول إلى نتائج معروفة أصبحت من المسلمات، فبذلك تنتفي الفائدة أو الأهمية العلمية والعملية من البحث العلمي.

2-2- الأهمية العلمية:

حيث تعد أيضا أهمية الموضوع المتناول من الأسباب المؤدية لاختيار موضوع البحث العلمي، حيث تثير اهتمام الباحث القضايا المهمة التي تشغل الرأي العام أو المجتمع المحلي أو الدولي، والتي من خلال دراستها والوصول إلى حل لها يكون قد قدم فائدة كبيرة للمجتمع، حيث كلما كانت أهمية الموضوع والمشكلة البحثية كبيرة نظرية كانت أم عملية كلما شكل ذلك دافعا كبيرا لاختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة.

فعند دراسة أي موضوع نجد نوعين من الأهمية، الأهمية العلمية أو النظرية والتي تتمثل في الإضافة العلمية التي تزيدها الدراسة للمعرفة النظرية، والأهمية العملية والتي تتعلق بالحلول العملية للظاهرة محل الدراسة.

2-3- الارتباط بالمشاكل المعاصرة:

ومعنى ذلك أن يكون موضوع البحث مرتبطا بالمشاكل التي يعرفها المجتمع معالجا إياها محاولا إيجاد حلول لها على أرض الواقع، ويؤدي ذلك لأن يكون للبحث أهمية نظرية وتطبيقية فيقوم بإيضاح القضايا الغامضة وتفسيرها أو البرهنة على نظرية أو الوصول إلى حقائق جديدة أو التنبؤ بالحوادث المستقبلية والتحكم فيها.

فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يقدم إضافة للمعرفة الإنسانية ويساهم في حل مشكلات المجتمع في مختلف جوانبه سواء كان البحث نظريا أو تفسيريا أو تطبيقياومهما كان الهدف منه.

---

[1] ناهد حمدي احمدي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 55.

فالدور الأساسي والهدف الأسمى للبحث العلمي هو البحث عن الحقائق التي يستفيد منها الإنسان في التغلب على مختلف المشاكل التي تواجهه والتي تعترض تقدمه في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية والتكنولوجية... وفي تفسير مختلف الظواهر والتنبؤ بهاوالوصول إلى القوانين التي تحكمها، فإذا انتفت هذه الغاية لم يعد من داع للبحث العلمي.

فالبحث العلمي يعد الوسيلة الأساسية لإنتاج المعرفة وتوسيعها وترقيتها والتعمق فيها، ويعدذا أهمية كبيرة أيضا في مجال التنمية بمختلف مجالاتها مما أدى إلى اهتمام الدول به وتخصيص ميزانيات ضخمة وجهود جبارة لتطويره إدراكا منها لأهميته ودوره في تطور المجتمع وازدهار أفرادهومؤسساته، وبالتالي يجب ربط هذا النشاط باحتياجات المجتمع وتوجيهه نحو دراسة المشاكل التي يعانيهاوتحليلها وتفسيرها حتى تحقق هذه الوظيفة والهدف منه.

وعليه تتحدد قيمة البحث العلمي فيما يسعى إليه من أهداف لعلاج المشاكل والظواهر التي يعانيها المجتمع وتستهدف تقدمهوتطوره، بحيث يجب ألا تنعزل البحوث العلمية عن واقع المجتمع ومشكلاته.

بناء على ذلك نجد أنه بظهور ظاهرة معينة أو انتشارها في مجتمع معين، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو صحية أو بيئية... أو مشكلة أو موقفا أو وضعامعينا. تظهر العديد من الدراسات محاولة تحليلها وتفسيرها والتحكم فيها خدمة لهذا المجتمع.

2-4- أن يكون الموضوع ذا نطاق محدود وأبعاد واضحة:

وذلك بألا يكون الموضوع فضفاضا واسع النطاق يفوق مقدرة الباحث على الدراسة والمعالجة أو يتطلب منه وقتا طويلا وجهدا كبيراولا يتمكن في النهاية من الوصول إلى نتيجة صحيحة وواضحة وتصبح المعالجة سطحية.

وفي نفس الوقت يجب أيضا ألا يكون ضيقا ومحدودا جدا إلى الدرجة التي يفقد فيها مقوماته الأساسية كموضوع بحث وكذا فقدانه لأهميته وحيويته وانعكاساته التطبيقية.[1]

فموضوع البحث العلمي يجب أن يكون ذا نطاق ملائم لنوع الدراسة (ماستر، دكتوراه) ليس بالواسع جدا ولا الضيق جدا، ويجب على الباحث تحديد الموضوع ونطاقه الموضوعيوالزمانيوالمكاني بشكل واضح ودقيق مبرزا ذلك من خلال عنوانه، "فكلما كان الموضوع محددا بدقة تامة كانت الرؤية واضحة أمام الباحث".[2]

[1]ناهد حمدي احمدي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 56.

[2] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **مرجع سابق**، ص:27.

2-5- الرغبة والقدرة الشخصية:

أ-الرغبة والميول الشخصي:

وذلك بأن يكون للباحث ميول وانجذاب نحو الموضوع محل الدراسة وأن تكون لديه رغبة واهتمام شخصي في معالجة مشكلة معينة والوصول إلى حل لها.

فكل باحث أو طالب محكوم بتخصص معين وانطلاقا من الإلمام بهذا التخصص تظهر لدى الباحث ميولات واهتمامات تتعلق بمواضيع معينة يرغب في إنجاز بحوث بصددها والتعمق فيها.

و هذا المعيار يعد من أبرز أسباب اختيار موضوع البحث، و من أهم شروط نجاحه أيضا نظرا للاستعداد النفسي الذي يحفزه لإنجاز البحث، فعندما يختار الطالب أو الباحث الموضوع الذي يريد أن يبحث فيه نجده يشعر بمتعة و هو يتقدم في بحثه قد لا يشعر بها إذا كان الموضوع مفروضا عليه، وعندئذ قد يصل إلى نتائج أفضل بكثير من النتائج التي يصل إليها في بحث موضوع فرض عليه، ولكن مع مراعاة ألا يدفعه هذا الاهتمام إلى اختيار مواضيع ومشاكل بحثت من قبل ووصل فيها الباحثون إلى نتائج وحلول أو دون الرجوع إلى ما كتب فيها في المراجع.[1]

ب – القدرات والاستعدادات الشخصية:

بما أن البحث العلمي هو جهد يستمر لفترات طويلة خلال مسيرة إعداد المذكرة أو الأطروحة فإن ذلك يتطلب مجموعة من القدرات والمهارات والاستعدادات المختلفة والتي تختلف من باحث لآخر، فهذه القدرات والاستعدادات الذاتية تتحكم في اختيار موضوع معين من بين مجموعة من المواضيع وتتمثل خاصة في القدرات التعليمية من خلال الإلمام بطرق البحث العلمي ومختلف مناهجه و أدواته، قدرات لغوية كالتحكم في اللغة واللغات الأجنبية مثلا والقدرات العلمية والذهنية كالتحليل والتفسير، المقارنة...

فاختيار موضوع بحثي معين يكون عادة بما يتوافق وقدرات الباحث واستعداداته مما يمكنه من التحكم فيه بصورة جيدة وإبراز هذه القدرات.

2-6- توافر المعلومات والبيانات اللازمة:

فقبل الجزم باختيار موضوع معين يجب التأكد من إمكانية القيام به، ومن ذلك توافر مختلف المعلومات والبيانات وإمكانية الحصول عليها في الوقت المناسب، والتأكد أيضا من نوعيتها في ضوء ما يتطلبه البحث

[1] مروان عبد المجيد ابراهيم، **المرجع سابق الذكر**، ص: 27.

العلمي من الدقة والموضوعية وإمكانية إثباتهاوالتحقق منها[1]، وبالتالي يجب على الباحث القيام بمسح شامل لمدى توافر المعلومات والبيانات والإحصائيات... المتعلقة بموضوع بحثه وعن مدى إتاحتها وإمكانية الوصول إليها.

فنقص المعلومات أو ندرتها أو استحالة الحصول عليها تجعل من الموضوع غير قابل للدراسة، وعليه فاختيار الموضوع للبحث يستلزم التأكد من وفرة المعلومات والحقائق وإمكانية الحصول عليها من مختلف الجهات والمصادر والمراجع العلمية في الوقت المناسب وفي حدود إمكانات الباحث وقدراته قبل الانطلاق في البحث.

فأحيانا قد يقوم الطلبة باختيار مواضيع براقة ومثيرة ثم يصطدمون بندرة المصادر والمراجع العلمية مما يشكل عائقا كبيرا أمام استكمال بحوثهم أو تغييرها بعد إضاعة الوقت والجهود في البحث عن المعلومات والبيانات من مختلف المصادر والمراجع العلمية.

ولتجنب ذلك يجب دائما الحرص على مواكبة الجديد من الإصدارات العلمية واستشارة أهل الاختصاص والمشاركة في الندوات والملتقيات حتى يكون الباحث على دراية بما كتب عن الموضوع المراد اختياره.

2-7- معيار التخصص:

يجب على الباحث أو الطالب مراعاة أن يختار موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في إحدى فروع تخصصه، فالتخصص يوفر للباحث الخبرة والمعرفة بالإنجازات العلمية في ذلك المجال والمشكلات التي تمت دراستها والتي لا تزال قائمة وتحتاج إلى جهود لدراستها، كما يمكن الباحث أيضا من القدرة على التحكم في مجريات البحث من حيث المعلومات والحقائق، والمناهج المتبعة والأدوات المستخدمة وكذا النظريات والاقترابات(المقاربات) المتعلقة بالتحليل ومختلف مجريات العملية البحثية.

كما يمكن للباحث أيضا أن يختار موضوع بحثه ضمن نطاق عمله ووظيفته أو مهنته بما يمكنه من تعميق معارفه ومعلوماته حولها أو تحسين أدائه أو الابتكار والإبداع فيه، وبالتالي فعامل تخصص الباحث العلمي معيار أساسي في اختيار موضوع البحث.

[1] ناهد حمدي احمدي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 57.

2-8- إمكانية القيام بالبحث:

يجب على الباحث أن يتأكد من إمكانية القيام بالبحث في الموضوع الذي اختاره من حيث توافر المادة العلمية الخاصة بالموضوع وإمكانية الحصول عليها، وأن يكون مناسبا لقدراته وإمكاناته المتاحة وفي الوقت المحدد لذلك من حيث المال والأجهزة والتنقل أو السفر من جامعة لأخرى أو من دولة لأخرى للبحث عن المراجع المتخصصة...

وعليه يمكن القول إن عملية اختيار موضوع البحث من أهم الأمور المنهجية التي يجب على الباحث أو الطالب الإلمام بها وأن يكون اختياره صحيحا قائما على احترام المعايير العلمية حتى ينتج في النهاية بحثا علميا بأتم معنى الكلمة وتتحقق الفائدة والجدوى من العملية البحثية في خدمة العلم والمجتمع ولا تصبح مجرد عملية شكلية.

3-صياغة إشكالية البحث العلمي:

بعد اختيار موضوع البحث العلمي وتحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها بكل وضوح يقوم الباحث حينها بصياغة الإشكالية المتعلقة بهذا الموضوع، فكيفية صياغة الإشكالية تعتبر أيضا خطوة مهمة لأنها تتطلب التحديد والوضوح والاختصار وتتضمن مجاله ومحتواه وأهمية الموضوع ونوع البحث الذي يقوم به الباحث، وهو أمر يتطلب معرفة واسعة وتحليلا منطقيا[1]، فصياغة الإشكالية تعتبر خطوة مهمة جدا في إعداد البحث العلمي وتقدم إنجازه.

3-1-تعريف إشكالية البحث العلمي:

المعنى اللغوي:

لفهم معنى الإشكالية لا بد من فهم مدلول لفظة " إشكال" في اللغة، فقد جاء في معجم المعاني الجامع: إشْكَالٌ: الأمْرُ يوجب التباسًا في الفهم.

وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة في معنى " إشكال ":

1-مصدر أشكلَ

2-مشكلة، قضيّة مطروحة تحتاج إلى معالجة "أثار المتحدِّث إشكالاتٍ عدّة-أوقع صديقَه في إشكالات عديدة ".

---

[1] وزارة التربية الوطنية، **منهجية البحث**، الجزائر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم، 2005، ص56.

3–أمر يوجب التباسًا في الفهم، وعكسه البيان.

وأَشْكَل الأَمْرُ: الْتَبَس.

ويمكن أن نستخلص من التعريف اللغوي للفظة "أشكل" :أشكل: أي صعب والتبس، فالمشكل اسم لما استصعب والشكل صياغة المشكلة، والإشكال هو: الالتباس والاشتباه وهو ناتج عن عدم المعرفة ونقص الاطلاع[1].

–المعنى الاصطلاحي

تتعدد وتتنوع التعاريف المتعلقة بمفهوم الإشكالية: فقد عرفت إشكالية البحث العلمي بأنها سؤال علمي يحتاج إلى معالجة ويجب أن يحتوي هذا السؤال على مشكلة البحث العلمي التي يسعى الباحث لحلها، ويتم صياغة هذا السؤال على شكل علاقة بين أحداث وفاعلين بالإضافة إلى مكونات مشكلة محددة[2].

كما تعرفها رجاء دويدي بأنها جملة سؤالية تسأل عن العلاقة القائمة بين متحولين (متغيرين) أو أكثر وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث.[3]

وفي هذا الصدد يقول الباحثان "لارامي" و"فالي": إن الإشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تميز هذا البحث عن غيره من البحوث التي تتناول نفس المشكلة، لأن الإشكالية هي التي تصف وجهة النظر التي تتم وفقها معالجة المشكلة[4].

كما عرفها موريس أنجرس بكونها "عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال، ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة"[5].

فالإشكالية هي عبارة عن ذلك التساؤل الكبير الذي يثير الباحث لكي يبحث له عن حل والمعبر عن المشكلة التي يريد الباحث دراستها والوصول إلى حلول بشأنها، وهذا السؤال لا يؤكد القضية أو ينفيها وإنما يأتي على صيغة استفهام واستفسار.[6]

ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كما يمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها في شكل سؤال.

---

[1] رياض عميراوي، قضية الإشكالية في البحوث العلمية، شبكة ضياء: www.daie.com، (تاريخ الاطلاع: 2018/12/20، 10:20).

[2] المرجع نفسه، ص: 87.

[3] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية**، دار الفكر، 2006،ص: 91.

[4] رياض عميراوي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 89.

[5] موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، (ترجمة:بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون)،الجزائر:دار القصبة، 2006، ص149.

[6] محمد شلبي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 29.

ويمكن تحديد مضمون الإشكالية العلمية من الناحية العلمية بأنها سؤال عام يطرحه الباحث حول موضوع يشغل ذهنه، يفصّل هذا السؤال العام إلى أسئلة جزئية، وبالإجابة عنها يكون الباحث قد أجاب عن السؤال العام.

وعليه فالإشكالية هي ذلك السؤال المحوري الذي إذا لم يتمكن الباحث من ضبطه وشرع في إنجاز البحث فإنه سيقع في مشكل تغييره في كل مرة بما يؤدي في الأخير إلى البعد عن الموضوع المختار والنتيجة المرجوة[1]، وهو ما يتطلب من الباحث القدرة على ضبطها باعتبارها عاملا حاسما في سيرورة البحث العلمي ونجاحه.

3-2-معايير صياغة الإشكالية:

تعد مسألة صياغة الإشكالية ذات أهمية كبيرة فبعد تحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها وضبطها بدقة وتحديد أبعادها وحدودها، ينتقل بعد ذلك إلى الصياغة اللفظية لهذا التساؤل المركزي المعبر عن هذه المشكلة البحثية والمتسق معها، فلكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون قادرا على صياغتها بشكل صحيح وسليم ولذلك يجب مراعاة المعايير التالية عند صياغتها وتتمثل في:

- وضوح الصياغة و دقتها: يجب أن تكون الصياغة واضحة ومفهومة لدى المجتمع العملي، بحيث تصاغ على شكل سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح و يجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر[2]، ويجب عليه التركيز على الأفكار التي ترتبط بمشكلة البحث العلمي بشكل مباشر، ومن ثم يقوم بصياغة هذه الأفكار بشكل واضح، كما يجب أن يقوم بصياغتها بشكل محكم للغاية، مستخدما الكلمات السهلة والواضحة والتي لا تحتاج لشرح، مبتعدا عن استخدام الكلمات الغامضة و المبهمة وعن استخدام الكلمات العامية، وذلك لكي يفهم القارئ إشكالية البحث العلمي بشكل واضح، أي أن تكون واضحة في مصطلحاتها ومفرداتها العلمية، وخالية من الحشو اللفظي أو التناقض.
- أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر: حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.
- إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار: من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة العلمية وفرض الفروض المتعلقة بها وجمع البيانات والمعلومات واختبارها.

[1] سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية، "إعداد الإشكالية و أهميته في ضمان جودة البحث"، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص: 39.

[2] محمد شلبي، **المرجع السابق الذكر**، ص32.

- يجب على الباحث أن يكون ملتزما بالحياد التام أثناء صياغته لإشكالية البحث العلمي، فيبتعد عن استخدام ضمير المتكلم أثناء قيامه بصياغة الإشكالية، كما يجب عليه أن يتجنب إبراز رأيه الشخصي.

ولإشكالية البحث العلمي مجموعة من القواعد الأساسية والتي تساهم بشكل كبير في تحديد هذه الإشكالية، ومن أهمها[1]:

وضوح موضوع البحث: يجب أن يكون الباحث على اطلاع ودراية كاملة بالموضوع الذي يقوم بالبحث فيه، لذلك يجب أن يختار الباحث موضوعا من صلب اختصاصه، ويتأكد من امتلاكه المعلومات الكافية حول هذا الموضوع قبل أن يشرع في دراسته.

3-3-تحديد مشكلة البحث العلمي: حيث يجب على الباحث أن يقوم بتحديد مشكلة بحثه العلمي، ومن ثم يجب عليه القيام بصياغتها بشكل واضح، وذلك لكي تعبر هذه المشكلة عن الأفكار التي تدور في ذهن الباحث والتي يسعى إلى حلها من خلال قيامه بالبحث العلمي، ولتسهيل صياغة إشكالية البحث العلمي يجب على الباحث أن يحدد العلاقة بين المتغيرين أو أكثر.

كما يجب أن يقوم بتحديد نطاقي المشكلة البحثية الزماني والمكاني فالتحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقها.[2]

شرح المصطلحات: حيث يجب على الباحث أن يقوم بشرح كافة المصطلحات التي ترد في إشكالية البحث، بحيث تصبح هذه المصطلحات واضحة في ذهن كل من يقرأ البحث.

3-4-معالجة الإشكالية لموضوع البحث العلمي: يجب أن تقوم الإشكالية بمعالجة موضوع البحث العلمي بشكل يساهم في اكتشاف أشياء جديدة تدفع عجلة التطور العلمي.

3-5-انسجام الإشكالية مع الموضوع والعنوان: لا بد من صياغة الإشكالية صياغة تتناسب مع الموضوع والعنوان أي أن تُستمد من الموضوع وتصب في العنوان، فالخلل في الموضوع هو الذي يطرح لنا الإشكال الذي يدفع الباحث للبحث فيه ودراسته، فالإشكال يجب أن يكون نابعا من الموضوع أو مما يترتب على عدم فهم جزئية منه أو مسألة فيه، فصياغة الإشكالية لا بد أن تنسجم وتتفق مع الجزئية المقصودة بالبحث في الموضوع، فلا ينبغي أن تبتعد عن موضوع البحث.

أما بالنسبة لعلاقة صياغة الإشكالية بالعنوان، فعنوان البحث هو الذي يحمل في طياته شكل الإجابة الأنموذجية عن الأسئلة التي طُرحت من قبل، والتي أفرزتها لنا الإشكالية العلمية (التعبير عن الخلل المترتب

---

1 اشكالية البحث العلمي مواصفاتها و خطوات تطبيقها' اكاديمية بي تي اس https ://www.bts academy. com 'تاريخ الاطلاع 2019/06/25

2 محمد شلبي، **المرجع سابق الذكر**،ص: 33.

على عدم فهم الموضوع أو أحد جزئياته)، فصياغة الإشكالية يجب أن تنسجم مع الموضوع ومع عنوان البحث للإجابة عن هذه الجزئية، فدقة وضع عنوان البحث إنما سببها هو الدقة في فهم الخلل الذي يعتري الموضوع، فكلما كان الإلمام بالموضوع جيدا كانت صياغة الإشكالية جيدة، وكلما كانت إمكانية البحث في الموضوع متوافرة كان الإشكال أكثر دقة، وعليه فإن علاقة الإشكال بالعنوان هو علاقة بيان وتوضيح كيفية رفع الخلل عن الموضوع[1].

3-6-شروط الإشكالية في البحث العلمي: هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في إشكالية البحث الجيدة، والتي حددها العلماء والباحثون على النحو التالي:[2]

يرى جبارة عطية جبارة أن هنالك ستة شروط علمية يجب أن تتوافر في إشكالية البحث الجيدة، وهي كما يلي:

– أن يكون الموضوع جديدا لم يتطرق إليه من قبل، وأن تكون الإشكالية من دون حل وبقيت مطروحة.

–أن يكون الموضوع مرتبطا بحياة المجتمع ويملك قابلية للمعالجة.

–أن تكون الإشكالية إضافة معرفية للتراكمية العلمية.

– يجب أن يكون الموضوع أو الإشكالية واضحة

– أن تكون بيانات الدراسة متاحة، يستطيع الباحث الوصول إليها واختبارها.

– وجود علاقة وثيقة بين الموضوع المختار وميول الباحث العلمية واهتماماته.

أما الأستاذة رجاء وحيد دويدي فتحدد شروط الإشكالية البحثية الجيدة في ثلاث نقاط رئيسة هي:

– أن تتضمن إشكالية البحث علاقة بين متغيرين، بشكل يساعد على القياس والاختيار.

–صياغة الإشكالية بلغة واضحة في شكل أسئلة محدد قابلة للإجابة.

– أن تكون الإشكالية مصوغة بشكل يؤدي إلى القيام بالبحث التجريبي من حيث ضبط المتغيرات الأساسية والمتغيرات الداخلية.

أما بالنسبة لمحمد محمود ربيع وزملائه في موسوعتهم، فإنهم يشترطون في الإشكالية العلمية مراعاة مجموع الاعتبارات العلمية عند صياغتها، حددت في أربع نقاط رئيسة:

– أن لا تكون الإشكالية عامة حيث يصعب التحكم فيها، ولا ضيقة حيث تفقد قيمتها.

– أن تكون الإشكالية واضحة من حيث المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.

---

[1] رياض عميراوي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 91.

[2] جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع والإعلام**،عمان: دار الوفاء، 2001، ص: 69.

- توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث، والتراث العلمي السابق.
- قابلية الإشكالية للبحث والقياس، بالنظر إلى إمكانية المنهجية وإمكانية الوسائل والأدوات.

3-7-مراحل إعداد الإشكالية:

تتحدد غالبا مراحل إعداد الإشكالية في ثلاث مراحل أساسية على الشكل التالي:[1]

المرحلة الأولى: إيجاد سؤال عام للبحث

في هذه المرحلة يقوم الباحث بالبحث عن فكرة عامة للبحث لأن موضوع البحث يبدأ على شكل أفكار قبل أن يطورها إلى سؤال عام، ولاختيار السؤال العام للموضوع المراد دراسته يجب الاعتماد على المصادر المختلفة لذلك خاصة مطالعة ما كتب حول الموضوع في مختلف المراجع كالأطروحات والمجلات المتخصصة... حتى يكوّن فكرة عامة حول الزوايا التي درست منها المشكلة والتي لم تدرس منها، حتى يكون بحثه أصيلا ولا يكرر ما بحثه الآخرون، بالإضافة إلى التجربة الشخصية والملاحظة والمشاكل الواقعية، الخبرة...

المرحلة الثانية: تحليل السؤال العام

وتعني هذه الخطوة تحصيل نظرة عامة عن المعطيات المتوافرة حول السؤال العام، أي معرفة ما كتبه الباحثون السابقون حول هذا السؤال، ويتم القيام بهذا التحليل من خلال القيام بأربع خطوات تتمثل في:

- فحص السؤال العام بأسئلة نوعية: أي الإحاطة بالموضوع أو الظاهرة من خلال توجيه جملة من الأسئلة النوعية.
- تشخيص المتغيرات والعلاقات: أي تحديد المتغيرات في المشكل المدروس وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- تنظيم المتغيرات والعلاقات: بعد تشخيص المتغيرات والعلاقات تأتي عملية تنظيمها في هيكلة متوافقة لبيان تفاعلها وفق ما توضحه النماذج والنظريات.
- ضبط المفاهيم: يجب على الباحث ضبط المفاهيم التي يدرسها والتي تقوم عليها؛لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات العلمية، لذا من الضروري الحرص على وضوحها ودقتها.

[1]سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية، **المرجع سابق الذكر**، ص ص: 46-50.

المرحلة الثالثة: اختيار سؤال نوعي للبحث

بعد اختيار السؤال العام للبحث وتحديد المتغيراتوالعلاقاتبينهاوضبط المفاهيم، تأتي المرحلة الثالثة والمتمثلة في اختيار تساؤل يعبر بدقة عن المشكلة المراد دراستها وحلها علمياوصياغتها وفق المعايير المحددة.

4-الفروض العلمية:

بعد تحديد الباحث للمشكلة البحثية المراد دراستها وصياغتها في إشكالية علمية واضحة، فإن على الباحث بعدها الانتقال إلى مرحلة أخرى يقوم بموجبها بتحديد فرضيات وصياغتها تكون بمثابة جسر يتم من خلاله الوصول إلى نتائج معينة انطلاقا منها باعتبارها حلولا مبدئية يبني عليها الباحث دراسته وصولا إلى تأكيدها أو نفيها.

4-1-تعريف الفرضية العلمية:

إن الفرضية في اللغة الأجنبية مكونة من شقين:" Hypothèse "، وهي تعني افتراضات.

أما مفهومها في الاصطلاح فهو: " تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر."[1]

أو أن الفرضية هي: " تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر والحقائق، وليكون هذا الفرض مرشدا له في البحث والدراسة التي يقوم بها."

وبذلك تتميز الفرضية عن النظرية، بكون النظرية هي: كل مجموعة من الفرضيات المنسجمة فيما بينها والتي ثبتت صحتها عن طريق الاستدلال العقلي فهي لذلك" نظرية فلسفية "أو عن طريق التجريب فهي" نظرية علمية".

فتختلف بذلك الفرضية عن النظرية في الدرجة وليس في النوع، فالفرضية تفسير وتخمين مؤقت وغير نهائي، والنظرية تفسير ثابت ونهائي نسبيا.

وأصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فأصبحت نظرية.

يعد الفرض العلمي رأياً أو فكرة تقبل على أنها صحيحة في ضوء ما هو معروف ومتوافر من حقائق أو معلومات عن ظاهرة معينة، كما يختار الفرض العلمي مؤقتا.

[1] أحمد بدر، **المرجع السابق الذكر**، ص: 88.

كما ينظر إلى الفرض العلمي على أنه علاقات معينة تربط بين المتغيرات أي بين المتغيرات المستقلة و التابعة، فالمتغيرات المستقلة هي التي يحاول الباحث أن يفهمها ويقيس تأثيرها على المتغيرات التابعة أو بعبارة أخرى هي العوامل التي لها تأثير في المتغيرات التابعة[1]، فالمتغير المستقل في المنهج التجريبي هو ذلك المتغير الذي نتداوله لقياس التأثير في المتغير التابع، ويمكننا الحديث أيضا عن المتغير المنبه عندما يتسبب المتغير المستقل في رد فعل يكون بمثابة الإجابة عن الموضوع من قبل العنصر المبحوث، وتقوم بانتقاء المتغيرات المستقلة انطلاقا من الأسباب المتوقعة للظواهر الملاحظة.

أما المتغير التابع فهو الذي يمكننا تسميته كذلك بالمتغير الخاضع أو اللاحق أو الناتج، وهو ذلك المتغير الذي يجري عليه الفعل من أجل قياس التغيرات، إنه يشترك في المنهج التجريبي مع عناصر التجربة التي تخضع للشروط المختلفة للمتغير المستقل[2].

أما المتغيرات الوسيطة فالواقع الملاحظ أنها يمكن أن تكون أكثر تعقيدا من مجرد العلاقة السببية الوحيدة بين متغيرين، مما يعني أن متغيرات أخرى يمكن أن تتوسط بين المتغيرات المستقلة والتابعة أي المتغيرات الوسطية، فالانتقال من المتغير المستقل إلى المتغير التابع لا يتم مباشرة، بل يتطلب ذلك تدخل عامل آخر بين الاثنين.

ويمكن تعريف الفروض بأنها:" تبريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرا مستقلا يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا"[3]، والفرضية تتضمن أول عملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث عادة الإجابة عنه في شكل فرضية علمية.

وتعد الفرضية اقتراح إجابة عن سؤال مطروح وفرضا مؤقتا للإجابة عن سؤال أو لتفسير ظاهرة ما، إذن هي افتراض يهدف إلى تفسير أو إلى التنبؤ بالأحداث[4]، أي إن الفرض العلمي ما هو إلا فكرة لم تثبت بعد صحتها وتعد نوعا من التفسير المؤقت الذي يستعين به الباحث في تفسير ظاهرة معينة.

ويمكن استخدام هذه الفكرة أو هذا الرأي كأساس للعمل والبحث عن حقائق جديدة، وعندما تثبت صحة الفرض بصفة نهائية فإنه يساهم في الوصول إلى الحقيقة أو النظرية أو القانون الذي ماهو إلا نتاج

---

[1] محمد محمد الهادي، **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995، ص: 82.
[2] موريس انجرس، **مرجع سابق الذكر**،ص ص:169-170.
[3] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص: 41.
[4] محمد مسلم، **مرجع سابق الذكر**، ص: 17.

مجموعة من الفروض التي تثبت صحتها، أما إذا ثبت عدم صحة الفرض العلمي فإن الباحث يحاول العثور على تفسير آخر وهكذا.

وبذلك يعد الفرض العلمي فكرة مبدئية تتولد وتنبثق عن فحص الباحث عن طريق الملاحظة أو التجربة، وهذه الفكرة المبدئية يجب أن تكون قابلة للاختبار والفحص العلمي الدقيق، وقد استخدمت كلمة الفرض قديما لكي تدل على مجموعة المبادئ الأولية التي يسلم العقل البشري بصحتها والتي لا يستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها أو شموليتها، وقد استخدمها أرسطو و أفلاطون وغيرهما من الفلاسفة والمفكرين نقطة البدء في كل برهنة والمنبع الأول لكلّ المعرفة التي يكتسبها الإنسان، أي إن الفرض يمثل المبدأ العام الذي يستخدم كأحد مقدمات الاستدلال القياسي.

فالفرض ما هو إلا تكهن أو حدس يضعه الباحث لكي يستنبط منه العلاقات والصلات المتواجدة بين الأسباب ومسبباتها، فهو تفسير مؤقت للظاهرة أو القانون، فإذا ثبتت صحة الفرض وصدقه فإنه يصبح نظرية أو قاعدة عامة يمكن الرجوع إليها عند تفسير جميع الظواهر التي تشبه الظاهرة المدروسة.

ويوصف الفرض بأنه عملي عندما يرتبط بالآراء الممكن الاستعانة بها في تفسير الظواهر التي تعترض الإنسان أثناء أداء عمله، حيث يتلمس الأسباب التي تشكل الظاهرة أو المشكلة المعينة، كما يوصف الفرض بأنه علمي أيضا عندما يخضع للملاحظة والتجربة التي تتطلب معرفة الحقيقة في إطار تفسير الظواهر.

4-2-خصائصها: بما أن الفرضية هي صياغة إجابة افتراضية عن أسئلة يسعى الباحث للإجابة عنها من خلال الملاحظة أو التجربة أو بمختلف الطرق، وبما أن العمل العلمي يتميز بالدقة، فلابد إذن أن تكون للفرضية مواصفات أو معايير تميّزها عن غيرها[1]:

أ-التصريح: الفرضية عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر.

ب-التنبؤ: الفرضية هي أيضا عبارة عن تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع، والذي يمثل الحل المتوقع للمشكلة المدروسة.

ج-وسيلة للتحقق: الفرضية هي أيضا وسيلة للتحقق الامبريقي، والتحقق الامبريقي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى مطابقة التوقعات أو الافتراضات للواقع أي الظواهر.[2]

[1] محمد مسلم، **المرجع سابق الذكر**، ص: 17.

[2] موريس انجرس، **المرجع سابق الذكر**، ص: 151.

باختصار الفرضية هي أساسا عبارة عن تصريح يتنبأ بوجود علاقة بين حدين أو متغيرين أو أكثر، أو بين عنصرين من عناصر الواقع، ويجب التحقق من الفرضية في الواقع، بهذا المعنى فهي تمثل ركيزة الطريقة العلمية.

4-3-أهميتها العلمية:

تكمن أهمية الفرضيات في الدور الذي تلعبه في عملية البحث العلمي وتتمثل خاصة في[1]:

- تحديد مسار البحث العلمي من خلال توجيه الباحث لجمع بيانات ومعلومات معينة لها علاقة بالفرضيات من أجل اختبارها ومن ثم قبولها أو رفضها.
- تساهم في تحديد المناهج والأساليب البحثية الملائمة لموضوع الدراسة بما يساعد على اختبار الفرضيات.
- كما تظهر أهميتها في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين واستنباط النظريات العلمية.
- زيادة قدرة الباحث على فهم الظاهرة المدروسة من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات المكونة لهذه الظاهرة.
- تؤدي الفرضيات دورا مهما وحيويا في استخراج النظريات والقوانين والتفسيرات العلمية للظواهر والمساهمة في تراكم المعرفة وتواصل وتيرة البحث العلمي من خلال الكشف عن أفكار وفرضيات جديدة يمكن دراستها.

4-4-شروط صحة الفرضيات العلمية:

لكي تكون الفرضية صحيحة يجب أن تتميز بما يلي:

- يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة وليس من تأثير الخيال، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية.
- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.
- يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.
- يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوافرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.

[1] مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي**، ط4، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2010، ص: 126.

- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

4-5- شروط صياغة الفروض:

لكي تكون الفرضيات العلمية صحيحة ويتمكن الباحث من اختبارها بأسلوب علمي ينبغي أن تقوم على الأسس والشروط التالية[1]:

- **الوضوح:**

بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ودقيقة، ويسري الوضوح على جميع المتغيرات التي يتضمنها الفرض، وذلك بتحديد المفاهيم التي تتضمنها تلك الفرضيات أو بالإضافة إلى التعرف على المقاييس أو الوسائل التي يستخدمها الباحث للتحقق من صحة الفرضية[2]، فلو افترض باحث مهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هناك اختلافا بين السلوك الخارجي للدول الصغيرة والسلوك الخارجي للدول الكبرى ينبغي عليه أن يعرف ماذا يقصد بالدول الصغيرة والكبيرة؟ وأن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني أو قياس العلاقات والسلوكيات الفعلية.

كذلك يقتضي الوضوح تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة إيجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تظل هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضح كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

- **الإيجاز:**

أن تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحي بوجود العلائقية أو الشرطية أو انعدامهما كقولنا: "يرتبط الاستبداد السياسي سلبا بالمشاركة السياسية "، وصياغتها بشكل محدد وليس عام[3].

- **القابلية للاختبار والإثبات:**

ذلك بأن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف العبارتين اللتين يقيمهما الفرض تعريفا إجرائيا ودقيقا إن أمكن كما ذكرنا ذلك سلفا، ونستطيع من

---

[1] محمد شلبي، **المرجع سابق الذكر**، ص ص: 43-44-45.
[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، ط1، الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص: 44.
[3] محمد محمد الهادي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 85.

خلال اتباع خطوات البحث إدراك العلاقة التي يقيمها الفرض بين المتغيرات، فالفرضيات الفلسفية والقضايا الأخلاقية والأحكام القيمية يصعب، إن لم نقل يستحيل اختبارها في بعض الأحيان[1].

– ارتباط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى:

أن يرتبط الفرض بإطار نظري يمنحه دلالة ومعنى، حيث يخضع لمجموعة المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه.[2]

– خالية من التناقض:

أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض وتكون واقعية من حيث إمكانية التطبيق و التنفيذ.[3]

–تقديم تفسير لبعض الحقائق:

حيث يجب أن يقدم الفرض تفسيرا لبعض الحقائق، ويكون التفسير معقولا ظاهريا، وأن تكون متسقة مع الحقائق المعروفة سواء كانت بحوثا أو نظريات علمية، ومن هنا فإن على الباحث أن يتبين العلاقة بين فرضيته وما أسفرت عنه الدراسات المرتبطة ببحثه من نتائج.

وصياغة الفرضيات وتحقيقها أو إثبات صحتها هدف أساس للبحث العلمي، وهذا الأمر ليس بالعمل السهل؛ ذلك لأنه ليس مجرد تخمين كما يعتقد البعض، ولكنه رؤية وتخمين ذكي يستند إلى كفاية الحقائق والخبرة حتى تكون للفرضية دلالتها، وفي كثير من مجالات دراسة السلوك قد يحتاج الباحث إلى القيام ببعض الدراسات المحدودة الاستطلاعية للحصول على بيانات تساعده على صياغة فرضيات لها دلالتها[4].

–التماشي مع أهداف البحث:

يتعين أن تكون الفرضية متماشية مع أهداف البحث ومحققة لأغراضه، وأن تعطي إجابة واضحة للمشكلة المحددة حيث تختص كل فرضية بالإجابة عن جانب واحد من جوانب مشكلة البحث أو متغير من متغيراتها[5].

ونظرا لأهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه، وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **المرجع سابق الذكر**، ص: 45.

[2] محمد محمد الهادي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 85.

[3] محمد محمد الهادي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 85.

[4] عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات، **المرجع سابق الذكر**ً، ص: 43.

[5] خالد حامد، **كيف تكتب بحثا جامعيا**، الجزائر: دار ريحانة، دون ذكر تاريخ النشر، ص: 80.

وتعد مرحلة صياغة الفرضيات واختبار صحتها أو خطئها من أهم المراحل المنهجية عند تخطيط البحوث، حيث تعطي في مجموعها تفسيرا صادقا لمشكلة البحث هذه بعد تحقيقها.

وهكذا فالفرض يبدأ دائما في ذهن الباحث من خلال فكرة تضع أساس الدراسة وهو ما يتطلب صياغة دقيقة لها، لذا فنجاح استخدام الفرض بحاجة إلى تدريب الباحث على طرق البحث العلمي، وتعوده على الحرص والملاحظة والاستنتاج حتى يبتعد عن التحيز الشخصي لكل ما يؤيد الفرض.

وتعتمد عملية بناء الفرضيات على تمتع الباحث بالمزايا التالية:

أ-المعرفة الواسعة:

إن بناء الفرضيات عملية عقلية تتطلب جهدا عقليا واعيا، فالباحث يفكر في مشكلة ويبدأ بدراسة واسعة في موضوع المشكلة وفي موضوعات تتصل بها، كما يطلع على الدراسات السابقة التي قام بها باحثون آخرون، ومثل هذه القراءات تعطي الباحث ميزة مهمة تمكنه من بناء فرضية معقولة، فالباحث من خلال تخصصه في موضوع ما، ومن خلال ثقافته واطلاعه الواسع، ومن خلال خبرته العملية يكون قادرا على بناء فرضياته المتعلقة بمشكلة بحثه.

ب-التخيل:

إن المعرفة الواسعة والخبرة والاطلاع لا تكفي في مساعدة الباحث على بناء فرضياته، فلابد أن يمتلك قدرة واسعة على التخيل، وهذا يعني أن تكون عقلية الباحث متحررة قادرة على تصور الأمور وقادرة على بناء علاقات غير موجودة أو على التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى. فالتخيل يعني أن يتحرر الباحث نفسه من أنماط التفكير التقليدية ويتجاوز حدود الواقع دون حذر أو خشية، لذلك لابد للباحث من أن يخصص وقتا طويلا لبناء فرضياته.

إن الباحث لا يتمكن من وضع فرضياته من خلال تعامله مع الواقع فلابد له من أن يتجاوز هذا الواقع ويتخيل وجود علاقات يخضعها للتجريب.

4-6-حدود الفرضية:

عند صياغة فرضية معينة فإن المفاهيم المستخدمة فيها يجب أن تكون واضحة ودقيقة بما يجعل من المعنى الذي تؤديه واضحا وهو ما يفترض أن تتميز به حدودها على النحو التالي:[1]

[1]موريس انجرس، **المرجع سابق الذكر**، ص ص: 152-153-154.

حدود غير مبهمة: ينبغي أن تكون الحدود المستعملة غير مبهمة، كما ينبغي عليها ألا تترك أي مجال للشك أثناء القيام بتأويلها.

حدود دقيقة:

ينبغي أن تكون الحدود المستعملة دقيقة، لكي تصبح المعاني أكثر قابلية للفهم.

حدود دالة:

ينبغي على الحدود المستعملة أن تكون ذات معان، و هو ما يعني أن حدود الفرضية تعلمنا عن بعض الوقائع وكذلك عن بعض الصور لهذا الواقع، إن تصورات الواقع تنحدر من نظريات ساهمت في توضيح الفرضية وتوجيهها، وعليه فإن الفرضية في العلم مستنبطة عادة من نظرية توفر الإطار التفسيري للظواهر التي نريد دراستها،إن الواقع المعروف يمكن كذلك أن يؤدي إلى استقراء فرضية، فمثل هذه المعرفة تأتي من البحوث السابقة أو من الملاحظات الخاصة والمتأنية التي سلطها الباحث على الواقع .

حدود حيادية:

ينبغي على المفاهيم المستعملة أن تبقى حيادية، نعني بذلك أن حدود الفرضية لا يمكن صياغتها في شكل أحكام شخصية حول الواقع، فالباحث يحمل كشخص أحكاما حول الواقع لكن في العمل العلمي لابد من مراقبة أحكامه حتى لا يعقد صياغة الفرضيات أو يعرقلها،وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الموضوعية، وعليه لابد ألا تكون متضمنة أحكاما تسلط على الظاهرة الواقعة المدروسة.

4-7-مصادر الفرضيات:

يقصد بمصدر الفرضيات أصل الفرضية ونشأتهاأي عن ماذا تنبثق الفرضية، فقد تنشأ نتيجة عوامل خارجية ترتبط بالظواهر المحيطة بها أو العوامل التي تكمن في الظواهر ذاتها.

وتتمثل العوامل الخارجية في[1]:.

أ- **الملاحظة:** وهي مصدر مهم جدّا حيث إن كثيرا من الفرضيات تأتي نتيجة ملاحظة لظاهرة أو سلوك معين يلفت انتباه الباحث فيشد اهتمامه فيطرح حوله تساؤلات ويحاول أن يعطي افتراضات أو إجابات مؤقتة عن هذه التساؤلات.

[1] محمد محمد الهادي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 85.

ب- النظرية: إن النظرية هي الأخرى قد تكون منطلقا لكثير من التساؤلات ومن ثم إلى عدة افتراضات وهذا ما يؤدي باستمرار إلى سرعة دائرة العلوم وتوسعها.

ج-الدراسات السابقة: لأن ما يصل إليه الباحث قد يشكل نقطة اهتمام باحث آخر فيتساءل حول ما توصلت إليه الدراسة السابقة فتشكل نتائجها موطن اهتمام جدي وتساؤلات عديدة تتبلور من خلالها فرضية يسعى الباحث إلى تحقيقها.

- أما العوامل الكامنة والباطنة فتعتبر المصدر الرئيس للفروض وترتبط بالأفكار والآراء والحقائق التي تثيرها العوامل الخارجية، ويمكن عن طريقها تفسير الظواهر للتوصل إلى الفروض وبالتالي للنظريات أو التعميمات والقوانين ومن العوامل التي تساعد في الوصول للفروض العلمية وتعتبر مصدرا لها ما يلي:

أ-سعة اطلاع الباحث وتخصصه المتعمق وخبراته الشخصية.

ب-فحص الآراء المسلم بها ونقدها وتقويمها.

ج-ملاحظة التشابه والتماثل في الظواهر المختلفة ومقارنتها ببعض.

د-تخيل العلاقات والصلات بين الظواهر أو الأشياء أو المشاكل.

ه-التعرف على الأسباب والمسببات التي تشكل معالم الظاهرة أو المشكلة.

ز-الحدس أو التخمين المرتبط بالقدرة على التخيل والتنبؤ.

ي-النظريات والقوانين والاستنتاجات التي توصل للتنبؤ تحت ظروف معينة[1].

4-8-أشكال الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضية بكيفيات مختلفة، يمكننا أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية[2]:

الفرضية أحادية المتغير: تركز الفرضية أحادية المتغير على ظاهرة واحدة بهدف التنبؤ بتطورها ومداها مثلا: "الفقر يزداد في العالم منذ عشر سنوات" هو مثال عن فرضية أحادية المتغير، وليس على الباحث سوى حصر كلمة الفقر وتقييمها، إن البحث في هذه الحالة لا يعني أنه سيكون قصيرا بالضرورة ولكن سيركز أكثر على مراحل دون أخرى.

الفرضية ثنائية المتغيرات: تعتمد الفرضية ثنائية المتغيرات على عنصرين أساسيين يربط بينهما التنبؤ وهو الشكل المتعود عليه بالنسبة إلى الفرضية العلمية التي تهدف إلى تفسير الظواهر، إن هذه العلاقة الموجودة

[1] محمد محمد الهادي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 85.

[2] موريس انجرس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 155-156.

بين عنصرين يمكن أن تظهر في شكل متغير مشترك بمعنى أن إحدى الظاهرتين تتغير بتغير الظاهرة الأخرى، إننا نتحدث من الناحية الإحصائية عن الارتباط بين هذين العنصرين إن العلاقة ثنائية المتغيرات يمكن أن تكون من جهة أخرى علاقة سببية انطلاقا من تقديم أحد العنصرين وكأنه سبب للآخر.

الفرضية متعددة المتغيرات: تجزم الفرضية متعددة المتغيرات بوجود علاقة بين ظواهر متعددة، مثلا: أن النساء اللواتي لهن نسبة خصوبة أكثر انخفاضا هن الأكثر تعلما والأكثر مكافأة والأكثر تمدنا، فالخصوبة والتعلم والمكافأة والتمدن هي حدود مترابطة مع بعضها البعض ويمكن تقديم هذه الحدود الأربعة، على غرار الفرضية ثنائية المتغيرات، وكأنها مترابطة أو ضمن بعد سببي أي إن ظاهرة ما أو أكثر هي سبب لظاهرة أخرى أو أكثر هكذا، يمكن أن نفترض أن التمدن يرفع من نسبة التعلم لدى النساء والذي بدوره يكون له أثر في الخصوبة وفي المكافأة، إن الارتباط من جهته لا يمكن أن يقترح إلا تغيرا متبادلا بين هذه الحدود الأربعة دون الافتراض أن بعض الظواهر تسببت في ظهور أخرى.

4-9-أنواع الفرضيات:

تتنوع الفرضيات وهذا التنوع ينبغي توضيحه لرفع الالتباس[1]:

الفرضية العامة: هي الفرضية التي ينطلق منها الباحث والتي يحتفظ بها أو قد يدخل تعديلات عليها أو قد يغيرها بعد الدراسة الاستطلاعية والحصول على معطيات جديدة لم تكن في حوزته.

- **الفرضية الأساسية–العمل**-: وهي الفرضية التي يعتمدها الباحث نهائيا بعد الدراسة الأولية، فهي الفرضية التي تشكل أساس عمل الباحث.

وقد لا يرى بعض المتخصصين فرقًا بين الفرضية العامة والفرضية الأساسية.

الفرضيات الإجرائية أو الجزئية: هي التي ستسمح للباحث أن يتحقق من مدى صحة كل التساؤلات التي يطرحها أو خطئها انطلاقا من مجموعة المتغيرات التي يحاول إيجاد العلاقة بينها.

ولتبسيط المسألة نقول بأن الفكرة الأولى للدراسة تبدأ عادة بوضع هذه الفرضية العامة التي تتحول بعد الدراسة الأولية إلى فرضية أساسية أو فرضية العمل، وبمجرد أن تصبح المشكلة المطروحة محددة والفرضية الأساسية قائمة، والمتغيرات واضحة ومترجمة إلى مؤشرات ذات دلالات سلوكية قابلة للدراسة ينتقل الباحث إلى صياغة الفرضيات الإجرائية التي يسعى من خلالها إلى إيجاد العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة أو ليبحث عن طبيعة العلاقات الموجودة بينها.

[1] محمد مسلم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 20-21-22-23.

كما يمكن تصنيف الفروض العلمية إلى:

الفرضية الصفرية: يطلق عليها أحيانا فروض العدم، وهي عبارة عن فروض تنفي وجود علاقة بين متغيرين أو فروق بين متوسطات أو نسب المتغيرات.[1]

الفرضية البديلة (غير الصفرية أو الإثبات): وهي عبارة عن فروض لا تنفي وجود علاقة بين متغيرات البحث، (تصاغ على شكل يؤكد وجود علاقة سالبة أو موجبة بين متغيرين أو أكثر)[2].

وجدير بالذكر أن صياغة فروض البحث سواء كان ذلك بطريقة صفرية أم بطريقة بديلة ينبغي أن تستند إلى أسس وأطر نظرية ومرجعية وإلا فإنها تفقد أهميتها كحلول للمشكلة البحثية.

كما ينبغي أيضا لفت انتباه الباحثين عند صياغة الفروض الصفرية أو البديلة إلى توقعاتهم لنتائج أبحاثهم؛ فإذا كان الباحث يتوقع عدم وجود فروق فإن الصياغة ينبغي أن تكون صفرية، أما إذا كان يتوقع بأن تكون نتائج بحثه تدعم ما كان يتوقعه بوجود فروق وعدم التساوي فإن صياغة فروضه ينبغي أن تكون بديلة[3].

يعد إنجاز البحوث العلمية وفق منهجيتها العلمية الصحيحة الركيزة الأساسية للوصول إلى القوانين العلمية والمعلومات الجديدة والمساهمة في تقدم المعرفة الإنسانية، من خلال تفسير الظواهر والتحكم فيها والتنبؤ بها وهو ما يمثل غاية البحث العلمي، لذا يتوجب على كل باحث الإلمام والتحكم في هذه المنهجية متبعا بذلك الخطوات العلمية التي تفرضها، انطلاقا من اختيار الموضوع ومراعاة الأسس العلمية لذلك من أصالة، أهمية علمية ورغبة في دراسة الموضوع المختار، وأن يكون ضمن تخصص، يعالج مشاكل معاصرة للمجتمع، وإمكانية القيام به... حتى تكون البداية صحيحة في اختيار موضوع يساهم في تقدم المعارف العلمية وفي خدمة المجتمع بصفة عامة، و يضمن الانتقال بسلاسة إلى الخطوات اللاحقة.

ثم تأتي مرحلة الصياغة الدقيقة والواضحة للإشكالية بما تمثله من أهمية كبيرة بعد تحديد المشكلة البحثية وضبطها بدقة، بحيث كلما كانت جيدة كلما عبر ذلك عن انطلاقة جيدة لبحث علمي ذي قيمة علمية معتبرة بعد دراستها والإجابة عنها، ثم وضع فرضيات علمية كخطوة لاحقة لذلك كتفسيرات مبدئية يبني عليها

---

[1] عصمان سركز العجيلي وسعيد مطير عياد، **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، ط1، الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص: 52.

[2] مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، **المرجع سابق الذكر**، ص: 127.

[3] عصمان سركز العجيلي وسعيد امطير عياد، **المرجع سابق الذكر**، ص ص: 51-52-53-54-55.

الباحث دراسته ويعمل على اختبار صحتها للوصول إلى نتائج علمية، وبالتالي فهي بمثابة الطريق للوصول إلى القوانين العلمية.

5-مقدمة البحث العلمي ومحتواها:

إن المقدمة هي جزء أساسي من الدراسة ولا تقل أهمية عن أجزاء البحث الأخرى كالإطار النظري والإطار التطبيقي مثلا، حيث تشمل المقدمة مجموعة من العناصر أو النقاط الأساسية المتعلقة بمكونات البحث، حيث إن صياغة المقدمة بالطريقة الصحيحة له الأثر البالغ في البحث العلمي وبالتالي لابدمن توخي الحذر والدقة في تدوين أفكار المقدمة وكتابتها ومراجعتها أكثر من مرة حيث إنها تجمع أفكار البحث والمشروع العلمي.

5-1-الإطارالعام:

يعد الإطار العام أو التمهيد جزءا أساسيا من المقدمة ومن العناصر المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها فهو يعد المفتاح الأساسي الذي يعطي صورة شاملة عن محتويات الدراسة حيث يشجع القارئ على إكمال قراءته للبحث ويهيئه للتفاعل معه؛ فهو البوابة الرئيسة للبحث وتوضيح لطبيعته فهو يمهد للقارئ الدخول في التفاصيل.

والتمهيد لا ينبغي أن يكون طويلا حيث لا بد أن يتناسب حجمه مع حجم البحث إذا كان مقالا أو رسالة أو كتابا، وهو يشير إلى الإطار العلمي والاجتماعي الذي جاء فيه الموضوع فيبين صلة موضوع البحث بالموضوع العام للحقل المعرفي الذي يجري البحث في محيطه.

5-2-أهمية الموضوع:

تعد كتابة أهمية الموضوع من الأمور الواجب اتباعها من قبل الباحث من أجل كتابة بحث علمي على النحو المتفق عليه، لذا يقوم الباحث بكتابة الأهمية التي يراها في الموضوع للفرد والمجتمع والتي بالتالي تبرر اختياره لموضوعه البحثي دون غيره من المواضيع، فمن شأن ذلك أن يساعد الباحث على إتمام الفكرة العامة للموضوع والتي بدأت تتشكل من خلال الإطار العام، وتحديد الفائدة التي يمكن أن يستخلصها وبالتالي فالأهمية تشمل أسباب اختيار موضوع البحث.

5-3-الأهداف:

تمثل أهداف البحث الغاية أو ما يصبو إليه الباحث العلمي من خلال العمل الذي يقدمه في مجال التخصص وبالتالي فيجب على كل باحث أن يحدد الأهداف قبل القيام بالبحث لما ينطوي عليه من أهمية من أجل الوصول إلى النتائج.

ولابد من التنويه أن هناك فرقا شاسعا بين أهمية الموضوع وأهداف الدراسة هذا لأن كثيرا من الباحثين يخلطون بين المصطلحين أو يغفلون أحدهما فكلاهما من عناصر المقدمة الأساسية فأهمية الموضوع متعلقة بالموضوع محل البحث ككل أما الأهداف فهي متعلقة بالدراسة التي يقدمها الباحث والأغراض التي يرغب في تحقيقها من خلالها حيث تعد الأهداف في طليعة ما يناقشه الأساتذة والخبراء في رسائل الماستر والدكتوراه فهي تحدد وجهة العمل العلمي بشكل عام ولا يستقيم أي عمل دون تحديد أهدافه بدقة.

5-4-الدراسات السابقة:

يحاول الباحث من خلال هذا العنصر تلخيص الدراسات السابقة وهي الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته ويلعب هذا العنصر دورا كبيرا في إعطاء فكرة عامة للباحث عن البحث الذي سيقوم به حيث إنها تساعد في إغناء البحث وجعل مصادر المعلومات أكثر تنوعا.

ومن الضروري التنويه إلى أن الباحث لابد أن يطلع على هذه الدراسات من خلال المصادر الأولية فقط دون أن يتوسع في عرضها بل يختصر أفكارها الأساسية في ذكر الباحث، عنوان البحث ونوعه، الإشكالية المطروحة، والنتائج المتوصل إليها، وأخيرا تبيان الجوانب التي تم التركيز عليها وكذا الجوانب التي تم إغفالها.

كذلك لا بد من أن يتم اختيار الدراسات السابقة بعناية فائقة فليس الهدف هو جمع أكبر قدر من العناصر بل لابد أن تكون مناسبة لموضوع البحث كما لابد من اعتماد الموضوعية في اختيار الدراسات حتى تلك التي تتعارض أفكار باحثيها مع أفكار صاحب البحث على أن يتم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

وتساعد الدراسات السابقة في تجنيب الباحث الوقوع في الأخطاء التي سبق وأن وقع فيها الباحثون الآخرون كما تساعده على معرفة الأفكار التي تم تناولها واستبعادها حتى يتسنى له ابتكار أفكار جديدة كما توفر الفرصة بالنسبة للباحث لاكتساب الخبرة حول صياغة الإشكالية واختيار مناهج البحث.

5-5-الإشكالية:

بعد عرض الدراسات السابقة وتبيين الجوانب التي ركزت عليها وكذا الجوانب التي أغفلتها يتبين للباحث ماهي الأفكار المستبعدة عن البحث وتلك التي ترتبط به ارتباطا وثيقا وبالتالي تتشكل له صورة واضحة عن الإشكالية التي يطرحها وعن أهميتها العلمية مع تبيين العلاقات العامة بين المتغيرات، كما أن الإشكالية يمكن أن تتفرع إلى أسئلة فرعية تتعدد بتعدد فصول البحث.

5-6-الفرضيات:

بعد تحديد الإشكالية يحدد الباحث فرضيات الدراسة والتي تعبر عن إجابات محتملة ومؤقتة للإشكالية فهي مرتبطة بها ارتباطا وثيقا ويمكن أن يضع الباحث عدة فرضيات تتناسب وفصول البحث ومحاوره الأساسية.

5-7-حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

حدود الدراسة هي الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها وهذا بعد اختيارها من قبل الباحث حيث يجبر نفسه على الوقوف عندها إضافة إلى النطاق الذي تفرضه طبيعة الدراسة فلكل بحث حدود لا يمكن للباحث أن يتجاوزها ولهذه الحدود أهمية بالغة لما تحققه للباحث من عزل فكري يحصر فيها التفكير في نقاط محددة من أهم عوامل نجاح البحث ومن أنواع حدود الدراسة نجد الحدود الزمانية والحدود المكانية.

الحدود الزمانية: وهي الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة

الحدود المكانية: تمثل الإطار المكاني الذي يدور حوله البحث

حيث لا بد أن تظهر هذه الحدود في العنوان على أن يتم شرحها في هذا الجزء المخصص لحدود الدراسة.

5-8-المناهج والمقاربات:

يحدد الباحث من خلال هذا العنصر مجموعة المناهج والمقاربات المستخدمة وكذا الأدوات المنهجية الأخرى التي يستعان بها في هذا البحث مع تقديم تبرير حول كل عنصر تم اختياره، وتحديد علاقتها بعناصر البحث ومدى مناسبته الها فنبدأ بالمنهج ثم الاقتراحات وأخيرا الأدوات المنهجية المستخدمة كالإحصاءات مثلا.

5-9-هندسة الدراسة:

يضع الباحث من خلال هذا العنصر تصميما لخطة الدراسة والتي تكون مناسبة للبحث وتتحدد فيها المحاور الإنسانية وما تحتويه من أهم الأفكار وذلك بشمول وإيجاز فيآن واحد.

فتصميم خطة البحث له أهمية بالغة ويأتي بعد أن يتوضح للباحث الطريق الذي يجب أن يسلكه وذلك بعد تحديد الإشكالية والفرضيات بتحديد المناهج المستخدمة وتعد من المراحل المهمة في تحديد نجاح البحث والتي يتدرج فيها الباحث من الجانب النظري إلى الميداني أو التطبيقي ثم النتائج ثم تقسيمها إلى أبواب أو فصول أو محاور.

5-10-الصعوبات:

يحدد الباحث من خلال هذا العنصر مختلف الصعوبات التي واجهته في إعداد البحث بداية باختيار المنهجية الملائمة وصعوبة تحديد الموضوع وكذا الصعوبات المتعلقة بجمع البيانات ومن مصادر مختلفة قد تكون صعبة الوصول إليها وكذا صعوبة تحليل هذه البيانات كالصعوبات المتعلقة بأعداد المقابلات والعثور على السجلات والقيام بالملاحظة الدقيقة، ندرة المعلومة عدم التأكد من صحتها، غياب المعطيات، استخدام اللغات المختلفة وغيرها من الصعوبات التي دأب الباحث على مواجهتها وتذليلها للوصول إلى أهدافه وتحقيقها.

الفصل الثالث:

طرق جمع البيانات وتصنيف المراجع وكيفية البحث عنها في المكتبات

إذا كان الباحثون في ميدان العلوم الاجتماعية ينادون اليوم بأن الطريقة العلمية في التفكير هي الطريقة المثلى لحل المشكلات، فإن الإنسان لم يصل إلى مرحلة التفكير باستخدام هذه العلمية في البحث لحل المشكلات إلا بعد أجيال وأجيال كان الإنسان خلالها يستمد حكمه على الأمور بوسائل غير الوسائل العلمية . لقد تطورت أساليب التفكير عبر العصور المختلفة للإنسان لتتناسب وقدراته ومستويات تفكيره إلى أن وصل إلى المرحلة العلمية التجريبية وهي ربط الظواهر والمسببات بعضها ببعض ربطا موضوعيا وتحليل المعلومات المتوافرة عنها بغرض الوصول إلى قوانين ونظريات تفيده في مسيرة حياته عن طريق المعرفة المنظمة التي تنشأ عن الملاحظة و الدراسة والتجريب بغرض وضع أسس وقواعد الأسلوب الاستقرائي في التفكير الذي يستند إلى الحقائق فيبدأ بملاحظة الظواهر وتؤدي الملاحظة إلى وضع الفرضيات.

وبعبارة أخرى يرمي هذا الكتاب إلى تعليم الباحث في العلوم الاجتماعية كيف يخطط للقيام بعملية البحث بدءا من اختيار إشكالية البحث وصياغتها، تحديد المفاهيم والفرضيات العلمية، تحديد المنهج أو المناهج الملائمة للبحث، تحديد الأداة أو الأدوات المناسبة لجمع البيانات من الميدان، وجمع البيانات وتصنيفها من الميدان وتفريغها وتبويبها، ثم تحليلها وتفسيرها.

1-أدوات جمع البيانات:

يعرف "ريمون بودون" التحقيقات (أي البحوث الكمية) بأنها " تلك التي تسمح بجمع معلومات متشابهة من عنصر لآخر من مجموعة العناصر، فيما تسمح هذه التشابهية بين المعلومات بقيام الإحصاءات وبشكل أهم التحليل الكمي للمعطيات "[1] و لا يمكن إدراج المنهج الإحصائي كمنهج بل هو وسيلة تساعد الباحث في جمع البيانات وتحليلها "ولقد تطور علم الإحصاء و تنوعت طرائقه، فأصبح له من القواعد ما يمكنه القيام كعلم مستقل يمكن الاستعانة به في رسم السياسات الاجتماعية التي ينتهجها المجتمع

[1] بودون ريمون، **مناهج علم الإجتماع**، (ترجمة: شبئون الحاج هالة) ط1، بيروت: منشورات عويدات، 1972، ص: 37.

وتحديدها"[1]وهو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة البيانات وتحليلها وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها و يتم ذلك عن طريق جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع وعرضها وتحليلها .

ويعد من " أهم الأدوات التي يلجأ إليها الباحث في علم الاجتماع خاصة في الدراسات الميدانية وذلك لتفسير النتائج بالإضافة أنه بها يمكن معرفة حجم العينة التي قمنا باختيارها"[2]، إن الإحصاء موضوع يدخل في صميم تخصص الاقتصاديين والواقع أن الباحث الاجتماعي المتخصص في العلوم الاجتماعية بوجه عام يحتاج في كثير من الأحيان إلى استخدام الأرقام لكي يلخص ويعرض بها مجموعة من المشاهدات التي تتعلق بالظاهرة التي يهتم بدراستها.

" إذ لا تخلو أي دراسة أو بحث من دراسة تحليلية إحصائية تتعرض لأصل الظاهرة أو الظواهر المدروسة فتصوّر واقعها في قالب رقمي، وتنتهي إلى إبراز اتجاهاتها وعلاقاتها بالظواهر الأخرى."[3]

فهو" يظهر من خلال جمع البيانات بالاستمارة وتفريغها في جداول إحصائية، تساعد على التفسير والتحليل أكثر، وتضمن بذلك جزءا ولو يسيرا من الفعل المنهجي والقطيعة الأبستمولوجية بين الأنا والموضوع[4] والاعتماد على المنهج الإحصائي يسمح للباحث بتوضيح العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي حددت في فرضيات الدراسة وهذا حتى يتمكن الباحث من التحليل الموضوعي والعلمي الدقيق.

وهذا المنهج " عبارة عن مجموعة من الأساليب والتقنيات المتنوعة والمستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها كميا ثم تحليلها كيفيا وسيسيولوجيا.[5]

وتتمثل وظيفة الإحصاء في تلخيص البيانات المتاحة وتقديمها في أبسط صورة ممكنة وأنسبها، فالباحث مطالب باستخلاص حقائق علمية واضحة ومحددة من تلك البيانات سواء كانت بيانات مسوح اجتماعية شاملة أو بالعينة، عندها يستطيع الباحث من خلال الإحصاء أن يغير من شكل البيانات بعد تصنيفها وتنظيمها وتلخيصها مستخدما في ذلك الجانب الوصفي من الإحصاء، حيث يمكنه أن يطبق هنا مجموعة من المقاييس الإحصائية التي لا تتعدى حد الوصف مثل مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الارتباط، ومن ثم يتبين لدينا أن الوظيفة الإحصائية الأولى للإحصاء هي توصيف البيانات المتاحة والخروج منها بمجموعة من المؤشرات والمعدلات الإحصائية.

[1]غريب محمد سيد أحمد،**الإحصاء والقياس**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص: 13.

[2]الغريب عبد الكريم،**البحث العلمي، التصميم، المنهج والإجراء**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص: 129.

[3]فتحي عبد العزيز أبو راضي، **مبادئ الإحصاء الاجتماعي**، مصر: دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ص: 4.

[4] Raymond Boudan, **Les Méthodes en Sociologie**. Paris :Coll. P.V.F. éd.1988.p: 31.

[5]عبد القادر حلمي،**مدخل إلى الإحصاء**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص: 24.

1-1-الملاحظة المباشرة (إضافة):

تعد الملاحظة أداة من أدوات جمع المعطيات والمعلومات، حيث تسمح بالحصول على الكثير من البيانات، وهي توجيه الحواس للمشاهدة والمراقبة لسلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل ذلك السلوك وخصائصه، ويمكن تعريف الملاحظة: أنها " طريقة مهمة من طرق تجميع البيانات، يستخدمها الباحث للوصول إلى المعلومات المطلوبة والمتعلقة بموضوع الدراسة ".[1]

ويعرفها Kaplan أنها تهدف إلى التصنيف الكمي للمضمون، ومنه الاهتمام بالتقنية، ذلك في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون "[2]وقد عرفها آخرون، أنها " توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر".[3]

وتعد الملاحظة المباشرة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعطيات والمعلومات الخاصة بالدراسة، فقد عرفها عمار بوحوش أنها " توجيه الحواس للمشاهدة والمراقبة لسلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل ذلك السلوك وخصائصه".[4]

1-2-العينة:

يستخدم الباحث بالإضافة إلى الأدوات السابقة أدوات أخرى لجمع البيانات، حيث يشير مصطلح العينة Sample في علم الإحصاء إلى أنها:" هي جزء من المجتمع حيث تتوافر في هذا الجزء خصائص المجتمع نفسها، والحكمة من إجراء الدراسة على العينة هي أنه في كثير من الأحيان يستحيل إجراء الدراسة على المجتمع، فيكون اختيار العينة، بهدف التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع، ويصبح ذلك ممكنا إذا كانت خصائص العينة تمثل خصائص المجتمع، من حيث أكبر عدد ممكن من المتغيرات "[5]، وحتى يتمكن الباحث من توظيف معارفه السوسيولوجية بما فيها أنموذجه التحليلي أي الإشكالية والفرضيات،

[1] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الكويت: وكالةالمطبوعات، 1991،ص: 129.
[2] نعيمةأحمد راشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية،مفهومه،أسسه،استخداماته**،القاهرة: دارالفكرالعربي، 1987،ص: 21.
[3] محمود زيدان،**الاستقراء والمنهج العلمي**،ط4، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، 1980،ص: 46.
[4] عمار بوحوش، محمود الذنيبات، **مرجع سابق ذكره**، ص: 129.
[5] بشير صالح الراشدي، **مناهج البحث التربوي**، الكويت: دار الكتاب الحديث، 2000، ص: 149.

عليه اختيار العينة المناسبة كربط بين الفرضية والميدان باعتبار العينة وحدة إحصائية ممثلة للمجتمع ككل "[1]، فهي تعد:

1- طريقة من طرق البحث وجمع المعلومات، فتأخذ عينة من مجموع ما للانتقال من الجزء الأول إلى الكل أو التوصل إلى الحكم على المجتمع في ضوء بعض أوزانه فهو ضرب من الاستقراء وليست العينة إلا مثالا أو مجموعة أمثلة يستخلص منها أحكام قدر الإمكان.

2-منهج يتطلب دقة في تحديد الهدف الذي تؤخذ من أجله العينة، وثانيا عناية في وضع شروط هذه العينة، وثالثا خبرة في اختيارها ".[2]

وعليه فإن العينة تستخرج من المجتمع الأصلي، فهي مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون لمجتمع البحث وتكون العينة التي يتم اختيارها وفق معايير دقيقة وعلمية، وعليه اتبعنا طريقة المعاينة التي تتناسب وتمثيل المجتمع الأصلي، ويلزم عملية المعاينة شرطان أساسان:

أ-تحديد المجتمع الأصلي

ب-تحديد حجم العينة

وعينة البحث هي العينة الفرضية، حيث يقوم الباحث باختيار هذه العينة اختيارا حرا على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي تقوم بها ".[3]

*** أنواع العينة:**

- **العينة العشوائية البسيطة:** هي عينة يراعى في اختيارها أن يسمح لكل فرد من أفرادها بفرص متكافئة لوجوده داخل العينة، وأن سحب أي فرد لا يؤثر في سحب فرد آخر، بمعنى أن احتمالات الاختيار لكل فرد من أفراد المجتمع الأصلي تكون متساوية، وبهذا لا يؤثر الاختيار في الباحث من حيث الانحياز، ويتم اختيار العينة العشوائية إما بطريقة القرعة، أو باستخدام جداول الأعداد العشوائية، أو غير ذلك، وينبغي مراعاة أن " العينة العشوائية " لا تمثل بالضرورة خصائص المجتمع الأصلي كله ولكنها تترك اختيار الأفراد بالصدفة، وبهذا تنقص إمكانية تسرب التحيز في اختيار العينة.
- **العينة الطبقية:** يتم تقسيم العينات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي إلى أقسام، سواء حسب السن أو المهنة، أو السنة الدراسية.

[1]محمد الغريب عبد الكريم، **البحث العلمي، التصميم، المنهج والإجراء**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص56.

[2]مذكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص 222.

[3]ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص 113.

– **العينة المنتظمة:** يتميز هذا النوع من العينات بانتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الاختيار حيث تكون المسافة بين عدد وآخر واحدة في المجتمع الأصلي.

– **العينة العرضية:** إن هذا النوع من العينات يختلف عن الأنواع السابقة؛ أي إن العينة العرضية لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، إنما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات بطريقة الصدفة، أي يحصل على المعلومات من الذين يصادفهم، وطبعا فإن نتيجة هذه العينات لا تعكس واقع المجتمع الأصلي، وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المتاحة لديه.

1-3- المقابلة:

تعد تقنية المقابلة من أهم أدوات جمع المعطيات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية ويعد التحقيق بواسطة المقابلة تقنية يطرح خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة مدروسة ومدققة وهادفة من أجل خدمة موضوع البحث على مجموعة مختارة من عينة البحث حيث " تعد الطريقة الأكثر استعمالا في البحث، وهي شكل من الاتصال المميز في المجتمع الحديث "[1]،وتعد المقابلة محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه و التشخيص والعلاج.

واستمارة المقابلة يقصد بها قائمة الأسئلة التي يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث، أي إنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة، حيث " تعد أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية ."[2]

فهي " عملية اجتماعية صرفه تحدث بين شخصين؛ الباحث والمبحوث، أو المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها، والمبحوث الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته عن الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل ."[3]

ودليل المقابلة هو مجموعة من النقاط والموضوعات التي يجب على القائم بالمقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذي يجريه معه، ويسمح في هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة في الطريقة والصياغة والترتيب الذي تخضع له الأسئلة التي يوجهها الباحث للمبحوث، ومنه فإن المقابلة:"هي تلك الأداة

[1] تيودور كابلوف، **البحث السوسيولوجي**، ترجمة: نجاة عياش، بيروت:دار الفكر الجديد، 1979،ص: 171.
[2] محمد زياد عمر، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، دون سنة، ص: 154.
[3] إحسان محمد حسن،**الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**،ط2، بيروت: دار الطليعة، 1986،ص: 98.

التي تستخدم لدراسة سلوك فرد أو أفراد للحصول على إجابة عن موقف معين أو عن أسئلة معينة، أو لملاحظة النتائج المحسوسة للتفاعل الجماعي أو الاجتماعي ".[1]

ومن أجل أن تحقق المقابلة الغرض المطلوب يجب أن تتوافر الشروط التالية:

- قابلية المعلومات المطلوبة للإجابة عنها من قبل المستجوب.
- فهم الشخص المستجوب لأسئلة الباحث واتصالها بموضوعه.
- توفر الدافع لدى المجيب كي يقدم إجابات صحيحة ودقيقة وقدرة الباحث على تبيين ذلك.

1-4-الاستبانة (Questionnaire):

تعد استمارة البحث من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعا في البحوث الاجتماعية، هذا ما يدفع الباحث إلى بذل الجهد من أجل صياغة استمارة البحث بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف الدراسة.

فمصطلح الاستبانة يشير إلى أداة لجمع البيانات، وهي عبارة عن استمارة بحث ويعرفها فاخر عاقل أنها: " أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي، وهي مستعملة على نطاق واسع للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء[2]، وتضم عددا من الأسئلة يطلب من المبحوث أن يجيب عنها بنفسه، وفي بعض الأحيان ترسل هذه القائمة من الأسئلة عن طريق البريد وتسمى في هذه الحالات بالاستبانة البريدية.

كما يعرف الاستبانة أنها " مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة عن الأسئلة الواردة فيها ".[3]

وبالتالي فهي الدليل أو المرشد الذي يوجه المقابلة التي تقع بين الباحث والمبحوث بعد أن يرسم مساراتها ويحدد موضوعاتها ويشخص طبيعة المعلومات التي يطلبها الباحث من المبحوث، وعليه يتم تحديد أسئلة الاستمارة وفق ما تفرضه صياغة الفرضيات بهدف التحقق منها ميدانيا.

واستمارة البحث أنموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة، أو موقف ما، فهي: " التقنية المباشرة للاستطلاعات العلمية المستعملة للأفراد، والتي تسمح لمساءلتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والحصول على نتائج كمية من أجل إيجاد علاقات إحصائية ومن أجل القيام بمقارنات عديدة ".[4]

---

[1] خير الله عصار، **محاضرات في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص: 72.

[2] فاخر عاقل، **أسس البحث العلمي**، بيروت: دارالعلم للملايين، 1979، ص: 225.

[3] فوزي عبد الله العكش، **البحث العلمي، المناهج والإجراءات**، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة العين الحديثة، 1986، ص: 210.

[4] Angers Maurice, **Initiation pratique à la méthodologie**, Alger: Casbah Université, 2ème, 1997, p: 60 .

" ومن خلالها يمكن ترجمة هدف البحث في أسئلة محددة لها علاقة بهدف الدراسة ككل "[1]

ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية، أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.

-القواعد المنهجية لبناء استمارة بحث:[2]

إن تصميم استمارة البحث جدير بالعناية الفائقة؛ لأن مدى صحة النتائج يعتمد عليه (تصميم الاستمارة)،ويتطلب إلماما بأوضاع مجتمع البحث، لذا يجب مراعاة بعض القواعد المنهجية عند بناء الاستمارة.

الأسئلة التي تحتويها الاستمارة: لكي يتمكن الباحث من تحديد الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة، يجب عليه أن يحصر البيانات التي يحتاجها، هل هي النوع الذي يتصل بالحقائق أممضمونها؟ التأكد من المعتقدات والاتجاهات؟ أم تهدف إلى التعرف على أنماط السلوك والعلاقات المتبادلة.

والأسئلة نوعان؛ فإما تحصر جميع الإجابات المحتملة، وتكتب أمام السؤال فيقوم الباحث أو أفراد البحث بوضع علامة على الإجابات المناسبة وهذه هي الأسئلة المغلقة، مثل تحديد الإجابة عن السؤال.

وهناك نوع ثان من الأسئلة، وهو ما يعرف بالأسئلة المفتوحة، وفيه يترك لأفراد البحث الحرية في تحديد الإجابات المناسبة للأسئلة الملقاة عليهم، ومن أهم إيجابيات هذه الطريقة، أنها تعطي لأفراد البحث صورة واضحة ودقيقة عما يعتقدون أنها الإجابة الصحيحة، أما من سلبياتها فهي أنها تكلف أفراد البحث وقتا أطول وجهدا أكبر،وهذا قد يدعو إلى الملل وخاصة في استخدام الاستبانة البريدية.

-صياغة الأسئلة:[3]

هناك مجموعة من الشروط يجب مراعاتها عند صياغة الأسئلة التي تتضمنها استمارة البحث، وهذه الشروط هي:

- يجب أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظي، حيث لا تقبل الالتباس أو إساءة الفهم، وينصح بعض الباحثين بأن تكتب الاستمارة " بلغة الحياة اليومية كنوع من التبسيط.
- يجب أن تصاغ الأسئلة لكي تكون إجاباتها قاطعة وبسيطة بقدرالإمكان، كأن تكون الإجابة بنعم أو لا.
- أن يراعى في صياغة الأسئلة، ألا يطلب من المجيبين إجراء عمليات حسابية مطولة تستدعي ذاكرة حادة.
- ألا تكون الأسئلة من النوع الإيجابي، أي لا توحي للمبحوثين بإجابات معينة.
- يجب تحاشي الأسئلة التي تدفع المبحوث للكذب أو الادعاء.

[1] Grawitz Madeline, **Méthodes des sciences Sociales**, Paris:ed – Dollaz .K , 1974 , p:170.

[2] محمد علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،مصر، 1989، ص: 477.

[3] جازيه كيران، **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 57.

– يجب ألا تشتمل الأسئلة على أكثر من نقطة واحدة، فإذا كان الباحث يريد السؤال عن شيئين فيستحسن وضعهما في سؤالين متتالين.

– تضاف أسئلة لا بقصد الإجابة عنها لذاتها، بل للتأكد من دقة الإجابات، ويمكن لتحقيق ذلك تكرار بعض الأسئلة بصيغ مختلفة، وتسمى هذه الأسئلة بأسئلة المراجعة أو الضابطة.

– غالبا ما يراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام إلى الخاص.

***–شكل الاستمارة:**

يجب أن يكون حجم الاستمارة مناسبا، و نوع الورق المستعمل جيدا يحمل الكتابة، و لونه مقبولا، وأن تكون الطباعة جيدة و سهلة القراءة، كما يوضح على غلاف الاستمارة موضوع البحث، واسم الهيئة المشرفة على البحث، وما يفيد سرية البيانات، أما عن التنسيق الداخلي للاستمارة فيجب ترتيب الأسئلة ترتيبا منطقيا، يراعي التسلسل و العلاقات بينها، كما يجب تقسيم الأسئلة إلى مجموعات توضع لها عناوين فرعية، وتترك خانات فيها للإجابة، حتى لا يضطر أفراد البحث إلى الإجابة على ورقة منفصلة، كما ينبغي مراعاة التنفيذ الآلي لتحليل البيانات في الأبحاث الكبيرة، التي تستخدم فيها الآليات الإحصائية، وعليه يجب وضع دليل رقمي code لإجابات كل سؤال .

2–تصنيف المراجع وكيفية البحث عنها في المكتبات:

تعد فهارس المكتبة المفتاح الرئيس للحصول على المراجع، وفي العادة توجد عدة أقسام؛ أو أنواع من الفهارس؛وهي فهرس خاص بعناوين الكتب – فهرس خاص بعناوين الموضوعات –فهرس خاص بأسماء المؤلفين. وكل كتاب مصنف بالمكتبة يحمل الرقم نفسه سواء بحثت عنه من خلال العنوان أو الموضوع أو اسم المؤلف.[1]

ويعد الهدف الأساس من التصنيف هو ربط علاقة وتوثيقها بين الكتب والمستفيدين، وذلك تماشيا ورغبة القارئ الذي يسعى إلى الوصول إلى مزيد من المعلومات في أقل وقت وباختصار الجهد هذا من جهة، من جهة أخرى نجد أيضا أن المكتبات تطمح في أن تكون مقتنياها ومصادرها في تنظيم كامل، وعليه فتصيف الكتب يحقق رغبة المستفيد وطموح المكتبة في آن واحد.

ويتم التصنيف عادة وفق المحتوى الفكري للكتب وتخصصها، حيث بإمكان أي مكتبة أن تطور نظام تصنيفها الموضوعي ليتلاءم ومتطلباتها ومقتنياتها، وليلبي الحاجات الخاصة بروادها والمستفيدين منها،

[1]عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**،ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص: 26.

والجدير بالذكر أن تطوير خطة متناسقة توفر تنظيما للموضوعات المتعددة المتنامية دون توقف أصبح عملا معقدا ويتطلب جهودا مكثفة ومتكاملة من الخبراء في علم المكتبات والمتخصصين في التصنيف الموضوعي والخبراء في كثير من المباحث والموضوعات التي تضم المعلومات والمعرفة العالمية.

ولذلك يستوجب على المكتبات أن تختار أحد أنظمة التصنيف وتستخدمه في تنظيم موادها وهي: تصنيف بلس البيوغرافي، تصنيف رانجاناثان التوضيحي، تصنيف مكتبة الكونجرس، ومن أبرزها تصنيف ديوي العشري الذي يعد أقدم الأنظمة وأكثرها استخداما، حيث يستخدم تصنيف ديوي في الأعمال البيبليوغرافية والفهارس على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.[1]

وقد قسم ديوي الأرقام العشرية كرموز للنظام، كما قسم المعرفة البشرية إلى عشرة أصول رئيسة، وأعطى كل أصل 100 رقم، ثم قسم كل أصل إلى عشرة فروع وأعطى كل فرع 10 أرقام، وقسم كل فرع إلى عشرة شعب، وأعطى كل تفريع 10 أرقام واستمر ديوي في التقسيم حتى يصل إلى أدق التخصصات في المعرفة البشرية. مثلما يوضحه الجدول التالي:

تصنيف ديوي العشري للمعرفة البشرية	
المعارف العامة	000-099
الفلسفة وعلم النفس	100-199
الديانات	200-299
العلوم الاجتماعية	300-399
اللغات	400-499
العلوم البحتة	500-599
العلوم التطبيقية	600-699
الفنون	700-799
الآداب	800-899
التاريخ والجغرافيا والتراجم	900-999

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الطبعة، **العربية تصنيف ديوي العشري: الطبعة المختصرة لنظام ديوي العشري**، الكويت: شركة المكتبات الكويتية 1984،ص:36-38.

كما تعتمد المكتبات على فهارس أخرى لمساعدة الباحثين في البحث عن المواضيع التي تهمهم كفهرس المؤلفين –فهرس الناشرين – فهرس العلوم الاجتماعية –الأطروحات – فهرس المجلات – الكتب السنوية –الموسوعات.[1]

3–البحث الإلكتروني:

البحث عن المعلومات كان يعد من أصعب العمليات في السابق إذ كان الباحثون يحصلون على المعلومات من الكتب والدوريات المطبوعة، وبعض الوسائل الإعلامية، وكان على الباحث التنقل بين المكتبات والبحث بصيغة تقليدية على هذه المراجع، ومثال على ذلك استخدام بطاقات مخصصة للعناوين أو أسماء المؤلفين.

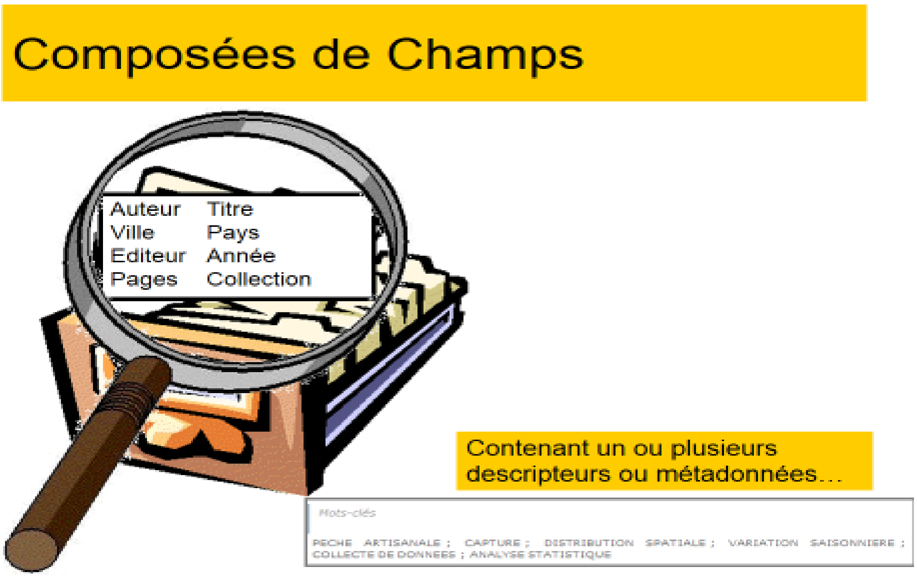

إلا أن الوضع تغير في عصرنا الحديث وأصبح البحث في متناول الجميع، وهذا نتيجة توفر المعلومات، إذ أصبحت متاحة للجميع، وأصبح من التحصل عليها سهلا، نتيجة الشبكة العنكبوتيّة التي توفر عدداً لا حصر له من المعلومات على صفحات مواقعها التي لا تُعدّ ولا تُحصى من كثرتها وتنوّعها، وتعد من أنجع طرق البحث عن المعلومات في العصر الحديث، مما وفر إمكانية لكافة الباحثين للبحث عما يريدونه من معلومات مختلفة، بهدف إثراء بحوثهم، وتطوير مهاراتهم، وتوسيع مدركاتهم في هذا العصر حيث أصبحت تقنية المعلومات من الضرورات التي لا يستغنى عنها أحد.

[1] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص:27.

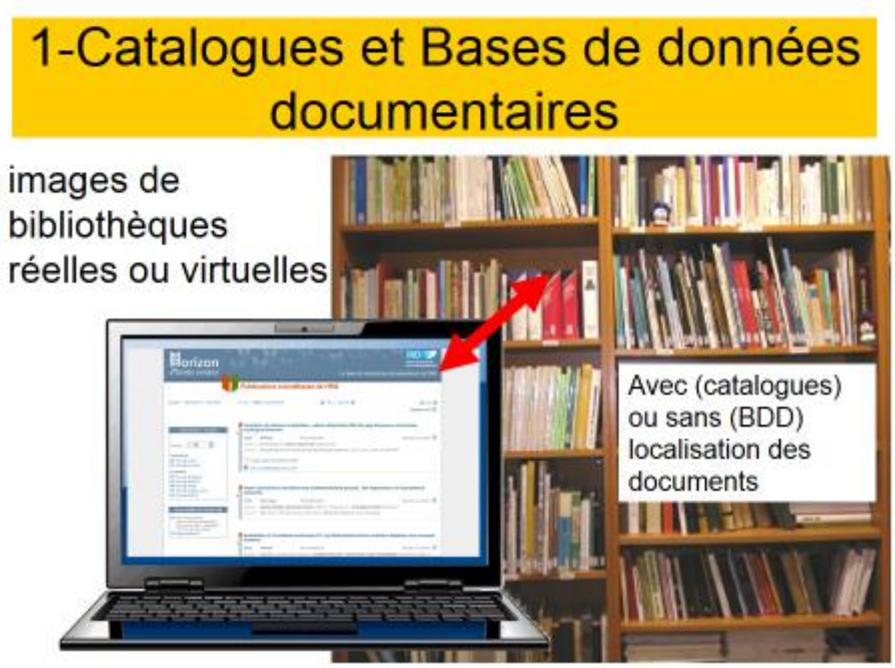

فمن المعروف أن الإنترنت يحتوي على كم هائل من مصادر المعلومات التي يستقي منها كثير من الناس معلوماتهم ومنها الكتب الإلكترونية، قواعد البيانات، الدوريات الإلكترونية، الموسوعات الإلكترونية، المواقع التعليمية، المواقع الإخبارية، المواقع الشخصية، والمنتديات وساحات الحوار. إضافة إلى ذلك فالإنترنت يتيح إمكانية نشر أي معلومة بصرف النظر عن مجالها أو أهميتها أو الجمهور المستهدف، حيث تصبح متاحة لأي شخص في أي موقع في العالم يستخدم جهاز الحاسوب ويتمكن من الدخول على مواقع الإنترنت. لكن المشكلة تكمن في مدى مصداقية المعلومة في حد ذاتها؛ لذا لابد من الحذر وتجنب استخدام المعلومات المنتقاة من مصادر مجهولة، والمعلومات مشبوهة المصدر، ومعلومات منشورة ذاتيا، وإذا استخدم الباحث هذه المصادر فيصبح ناقلا لمعلومات مغلوطة أو خاطئة ويبني عليها بحثه، الأمر الذي يؤدي إلى عدم صدق الدراسة التي يعدها. فلذا على الباحث أن يتأكد من صحة المعلومة المنتقاة قبل استخدامها.

3-1- كيفية البحث في الأنترنت:

لابد أولا من حصر موضوع البحث، واستخلاص كلمات مفتاحية معبرة ومحددة، وعند محاولة وضعها في خانة البحث لابد من أن تكون من الأعم إلى الأخص، وكذلك لا بد من إدخال مجموعة من العبارات عليها والتي تسمى بـ:Les opérateurs de proximité

وهذا من أجل ضبط البحث وضبط نتائجها. ومن بين العبارات المستخدمة نجد: Les Opérateurs Booléens

1/-لابد من تجنب استخدام العبارات التالية بين الكلمات المفتاحية مثل (a,an,the) بين الكلمات المفتاحية؛لأنه بالضرورة سيتم تجاهلها أثناء البحث، ولا بد من الاستخدام بدل هذه العبارات إما and بين كلمة وأخرى أو or أو not للبحث؛ وللتوضيح أكثر يبين الشكل التالي كيفية استخدام هذه العبارات ونتيجة البحث بعد استخدامها.

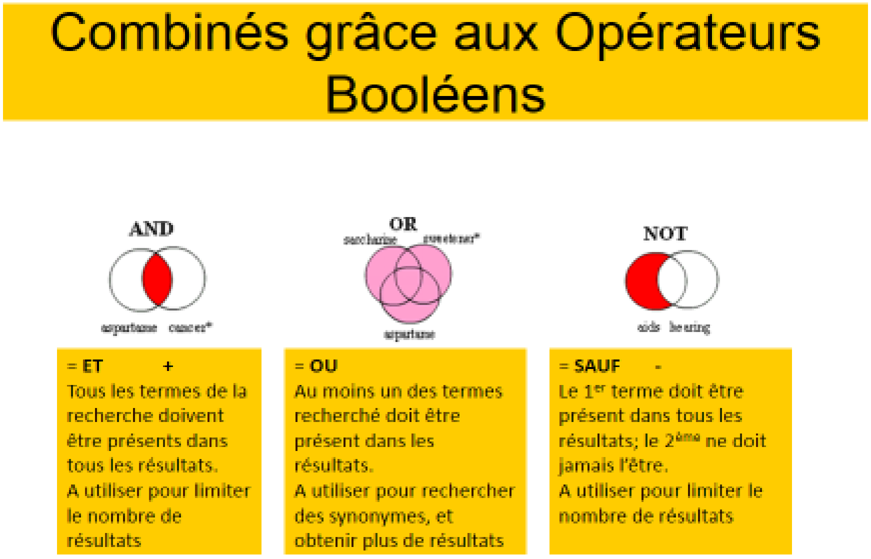

2/-وكذا لابد من استخدام Les Operateurs de proximité رموز جوارية والتي تتمثل في:

أ- "ــــ" عندما نضع الكلمة المبحوثة بين مزدوجتين تعني الدقة في البحث أي إن الموقع سوف لا يعرض إلا المواضيع ذات الصلة مباشرة مع الكلمة المفتاحية دون زيادة أو نقصان.

ب-ــــ* وضع رمز النجمة* La troncature بعد الكلمة المفتاحية (وهذه النجمة تختلف عن نظيرتها المستخدمة في التهميشAsteriqs عندما نريد شرح مصطلح أو استفساره)، هذا يعني أن نتيجة البحث تكون أوسع، مثال على ذلك: المجتمع المدني* فنتيجة البحث تكون كل ماله علاقة بالمجتمع المدني؛ أي قائمة النتائج تكون تتضمن: النقابات، الجمعيات، النوادي، الاتحادات...

ج-"ــــ*" وضع المزدوجة قبل الكلمة وبعدها مباشرة نضع نجمة أي La troncature مثل على ذلك «Smith* فنتيجة البحث تعرض قائمة لكل اسم يتضمن كلمة Smith مثال على ذلك: JohnSmith, Adam Smith, Jaunscott Smith. إلى غير ذلك مما يحتوي اسمه على كلمة سميث.

د- هناك رموز جواريه أخرى نجدها خاصة بمواقع محددة وليست مشتركة بين كل المواقع ومحركات البحث، مثال على ذلك: ؟، +.

3-2-استعمال خيارات البحث المتطورة في محركات البحث:

المحرك البحثي الأكثر استخداما هو محرك Google إلا أن هناك كيفية معينة من أجل الاستغلال الأحسن لنتائج البحث.

1/ رصد الكلمة المفتاحية بواسطة Les Opérateurs Booléens و Les Operateurs de proximitéكما تم توضيحه في العناصرسالفة الذكر.

2/ننقر على رمز البحث فتعرض على الشاشة جملة من النتائج،وقبل تصفح النتائج نذهب إلى paramètres.

3/ننقر على Recherche avancée.

4/يعرض علينا مجال للملء.

5/عند ملء المجال ننقر Recherche avancée في آخر الورقة المعروضة نتائج البحث بهذه الصفة تكون أكثر تحديدا وأكثر دقة.

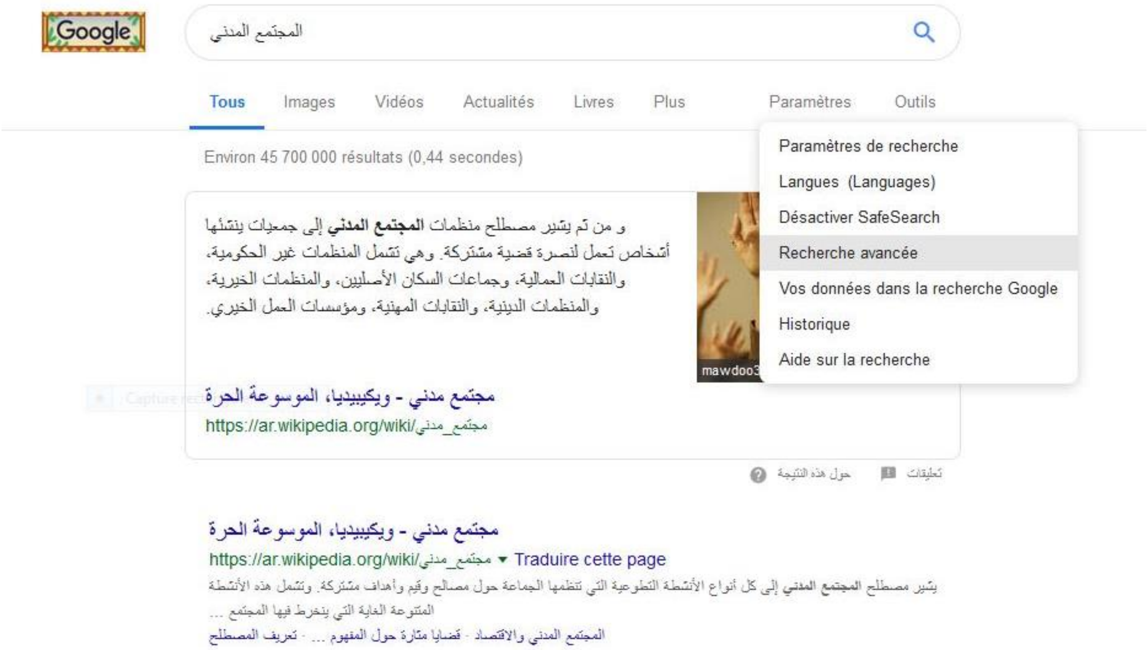

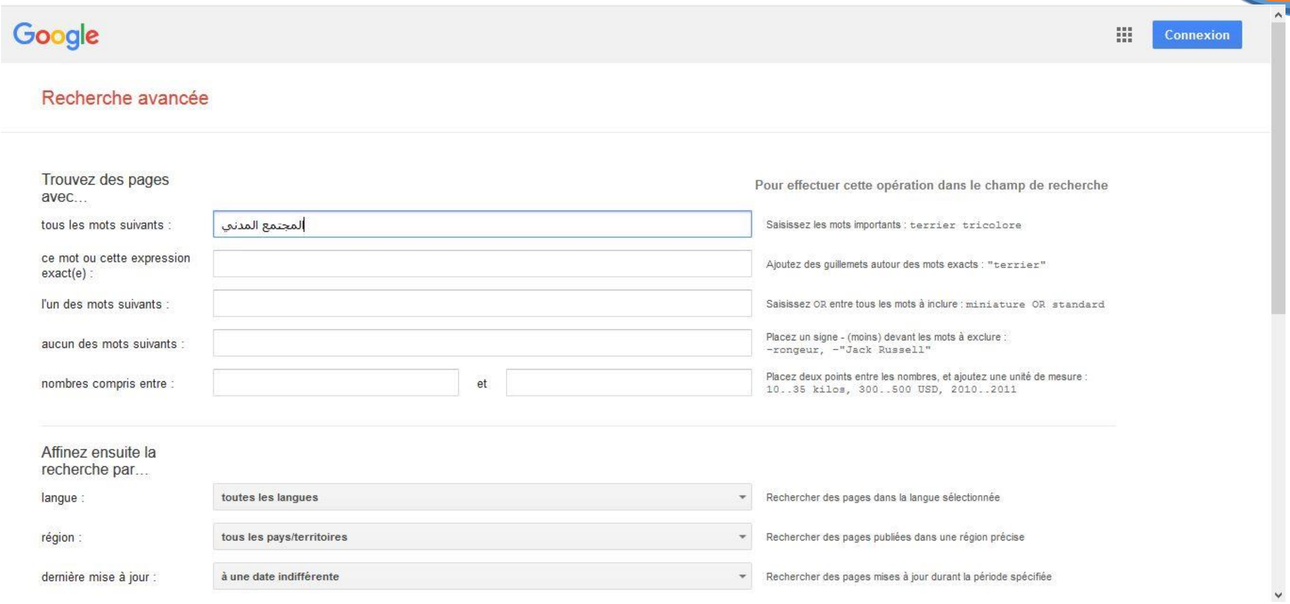

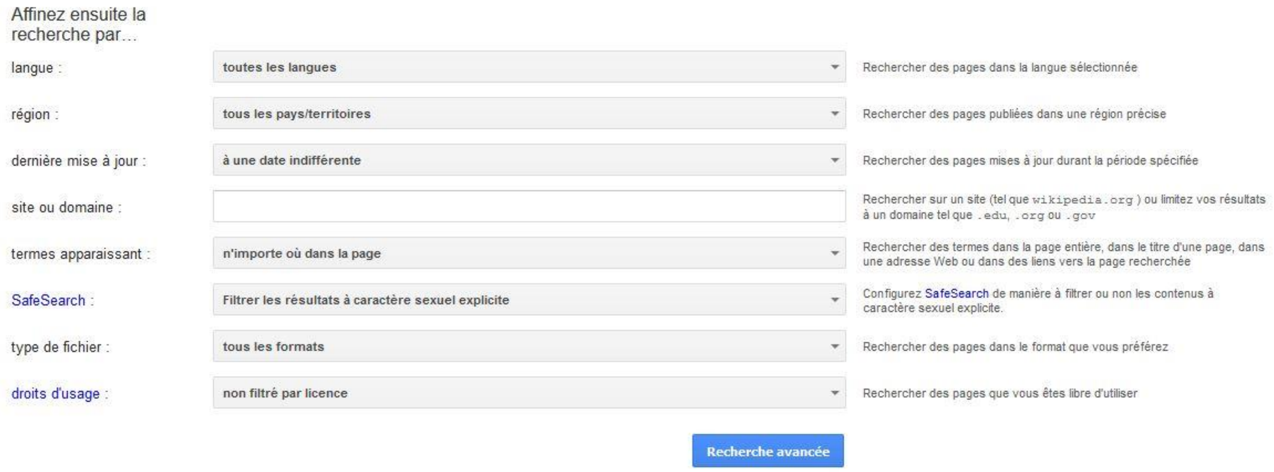

إذا كنت قد حاولت البحث في جوجل ولم تشعر بالرضا عن نتائج البحث فبالإمكان استخدام محركات أخرى كبدائل لجوجل مثل بينج http://www.bing.com/ وبليكو http://www.blekko.com...

وكذا يمكن الاستعانة بمواقع رسمية كموقع gov الصفحات المعلوماتية الحكومية، فأغلب هذه الصفحات مدعومة من الوزارات والمؤسسات الحكومية وتهدف إلى إظهار معلومات ذات حقائق، وغالباً ما يكون مستوى المصداقية فيها مرتفعاً، وينتهي مجال هذه الصفحات بـ GOV.

إلا أنه في كل الحالات عند الأخذ من هذه المواقع والمحركات لابد من الإشارة إليها، أو ما يسمى بـ adresse URL وكذا تاريخ التصفح وساعة التصفح الذي يتبع كل البيانات التي تبين صاحب المعلومة أو المقال وعنوان المقال.

الفصل الرابع:

خاتمة البحث ومكوناتها

تعدّ هذه المرحلة من البحث العلمي في العلوم الاجتماعية من أهم المراحل وأدقها؛ لأنّها تعبر عن مرحلة متقدّمة من البحث، وصل في إطارها الباحث إلى تكوين صورة نهائية حول الموضوع وبداية صياغة الاستنتاجات النهائية للدراسة، وذلك بعد دراسة الباحث بتمعّن شديد لمحتوى المصادر والمراجع والدراسات المتوافرة حول الموضوع، وناقش من خلالها إشكالية الدراسة المطروحة لتعزيز المعرفة في هذا الميدان من البحث؛ ومن خلال الفرضيات التي تمّ اقتراحها كاحتمالات إجابة عن الانشغال الرئيس للدراسة والعلاقات المنطقية التي عمد إلى بنائها و بلورتها خلال دراسة هذا الموضوع.

وبعد توضيح المصطلحات الجوهرية المتضمّنة، وتعزيز المتغيرات الواردة في عنوان البحث والإشكالية والفرضيات والتي أثبتت الدراسة صحتها، والعمل على استبعاد جميع المتغيرات التي أثبتت الدراسة عدم صحّتها أو لم تتمكّن من إثبات صحّتها، وبعد الوصول إلى استخراج الأبعاد ووحدات التحليل التي ساهمت في إعطاء تفسيرات علمية مختلفة، وإن حملت نوعا من التجانس أو التناقض، بعد كل هذا، تأتي مرحلة تحليل النتائج، التي تعد الإفراز الطبيعي العلمي لكلّ هذه المراحل السابقة من البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، فهي المرحلة الحاسمة التي تتضمن معالجة الإشكال المطروح والذي يتضمن العناصر التالية:

- النظرة الشاملة للموضوع.
- إبراز العناصر الأساسية في البحث.
- التوازن بين الإيجابيات والسلبيات.
- الإجابة عن التساؤلات والفرضيات.
- الفرق بين الخاتمة والخلاصة.

1- النظرة الشاملة للموضوع:

البحث العلمي هو تمرين أكاديمي يهدف إلى تعميق المعرفة حول موضوع معيّن، وأبعد من ذلك، فهو يهدف إلى بناء قاعدة معرفية إبستمولوجية قوية حول الموضوع، وعليه تحتوي عملية صياغة البحث العلمي وتصميمه على قدر كبير من الأهمية والتنظيم وعلى استثمار للوقت بصورة كبيرة.

وقبل التبيان وعرض العناصر الأساسية التي تعبّر عن القيمة المضافة للبحث حول موضوع ما، وإبراز الحلول والمعالجات المقترحة من قبل الباحث، وقبل مناقشة النتائج وإبراز الحدود التي توصل إليها البحث وفي المقابل فتح الأبواب المحتملة للنقاش والتي تسمح بعرض وجهات النظر الأخرى، فإنّ الباحث في هذه المرحلة من الدراسة يبدأ بتقديم تذكير بمجمل الأفكار المكوّنة لموضوع البحث ويتضمّن هذا التذكير:

– الوقوف على رصيد المعلومات والبيانات التي لدى الباحث بعد عملية التحليل والتركيب وبعد النظر في ترابطاتها مع افتراضات البحث المتعلقة بمشكلة البحث وموضوعه[1] واستخراج الأفكار الأساسية التي تشكل صورة عامة ومختصرة لجميع جوانب الموضوع وأبعاده.

– وهذه العملية العقلية في جوهرها تختلف توجهاتها حسب طبيعة الظاهرة محل الدراسة (البحث الميداني يختلف عن البحث النظري).

– التأكيد على دقة المعلومات وسلامتها والتي سبق عرضها خلال البحث، وذلك من خلال تأكيد الباحث على المصطلحات العلمية والتقنية المتخصّصة المستخدمة في بحثه والتي تعكس الخيارات التي قام بها الباحث، سواء كانت موضوعية أو ذاتية تجعله يفضّل ظاهرة على أخرى أو تفسير على آخر أو مصطلح على آخر، وهذا عادي وطبيعي ويجب الوعي بهذه المسألة، وتحمّل مسؤولية الاختيارات التي يقوم بها.

– مراعاة البحث في عرضه لنتائج البحث أن تكون قابلة للتطبيق، أي أن تراعي فروض الواقع، فغاية أي بحث علمي هي خدمة المجتمع كذلك.

2-إبراز العناصر الأساسية في البحث:

تتضمن خاتمة البحوث العلمية تذكيرا بإشكالية البحث المطروحة وتلخيصا يتم فيه التركيز على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في كل فصل إن وجدت، والإجابة عن التساؤلات والفرضيات حيث يتم إثبات الفرضيات المطروحة أو نفيها والتي انطلق منها الباحث. وإلا فلا فائدة من طرحها ففي هذه المرحلة يتعرض الباحث لإعادة تركيب العناصر الأساسية وذلك عن طريق ترتيب جديد لعناصر المشكلة وترتيب

[1] عبد المعطي محمد عساف وآخرون، **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002، ص: 187.

جديد لعناصر الموضوع كما يجب إعطاء التقييم النهائي للفرضية بعد التوضيح الدقيق وضبط جوهر الموضوع.[1]

هذا الجزء الذي يتم إدراجه ضمن الخاتمة، يعكس بصورة واضحة استنتاجات الدراسة، ويحتوي على كل ما توصل إليه الباحث، فالبحث بأكمله لا قيمة له إذا لم يخلص إلى نتيجة أو نتائج، ولابد لهذه النتائج أن تحمل قيمة نوعية يُنتفع منها سواء كانت قيمة علمية، أو فكرية، أو اجتماعية[2]؛ لأن الدراسة تكون علمية وأكاديمية عندما تخضع لكل شروط البحث العلمي.

تمثل النتائج في البحث الأكاديمي دليلا قاطعا على ما يقدمه الباحث من جهود حيث تعد ثمرة مجهوده في البحث والتنقيب عن المعلومات والاختيار المنطقي بين الإجابات التي قد يصل إليها، إلا أنها يجب أن تكون نتائج تتوافق مع طبيعة بحثه.

تعد النتائج مقياسا ومعيارا مهما لمقيمي البحث، فقد يلجأ المقيم في العديد من الحالات إلى قراءة النتائج قبل العناصر الأخرى؛ لأنهم يرون أن النتائج تعد حوصلة لما تقدم، وهي امتداد لكل المعلومات التي تمت معالجتها وتحليلها، كما تعد هذه النتائج التي يتوصل إليها الباحث بمثابة المرحلة التي تمهد للمقترحات والتوصيات التي قد يدلي بها الباحث.

كما تساهم في وضع المقارنة أو المقارنات بين طبيعة المشكلة وما توصل إليه من حلول أو نتائج، وبالتالي المقارنة بين ما كان يعرفه قبل الدراسة وما تعلمه وتوصل إليه وتعرف عليه بعد نهاية الدراسة. وترتبط نتائج البحث العلمي بكل الخطوات السابقة، لذا تعد خطوة فاعلة في سبيل استكمال الدراسة أو البحث.

ويشترط في النتائج أن تكون:

- مرتبطة بأسئلة الدراسة وبفرضياتها، لذلك يجب أن يُعرض السؤال ثم يُتبع بعرض النتائج الخاصة به.
- أن تكون منطقية وواضحة، والأدلة الموجودة كافية للوصول إلى هذه النتائج.
- أن يتم تحليل تلك النتائج تحليلا علميا وموضوعيا بعيدا عن الذاتية.

النتائج أو كما يسميها البعض الاستنتاجات والمقترحات جزء أساس في البحث العلمي مثل ما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهو الجزء الذي يعكس قدرة الباحث على التركيب والتلخيص واستخراج العناصر الأساسية التي قام عليها البحث، وهي مجموعة الأفكار الجوهرية التي قام على أساسها التصور النهائي للظاهرة التي تعنى بها الدراسة، والتي تبدو على شكل وحدات رئيسة للتحليل تفسّر الارتباطات والعلاقات الممكنة بين

---

[1] موريس أنجرس، **مرجع سابق الذكر**، ص: 442.

[2] عبود عبد الله العسكري، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط2،دمشق:دار النمير، 2004،ص: 105.

المتغيّرات الرئيسة التي تحملها إشكالية الدراسة وفرضياتها وتبرز هذه العناصر الأساسية للبحث من خلال ثلاث خطوات رئيسة:

3-تبيان النتائج التي تم التوصل إليها وإبرازها:

وهنا المطلوب هو التوصل إلى نتائج، تكون بمثابة أحكام قابلة للتطبيق عمليّا وفي الوقت ذاته تبدو قابلة للتعميم، عندما تتكرّر دراسة الظاهرة نفسها أوموضوع الدراسة نفسه.[1] فكلّما توافرت شروط الجدية والدقة والصرامة في البحث العلمي، تأتي النتائج قريبة أكثر من حقيقة الظاهرة المدروسة.

وطبيعي أن تتصف النتائج بالسطحية والضعف وعدم النضج عند مخالفة هذه الشروط، وتبدو المصطلحات والمفاهيم غير دقيقة، ويمكن أيضا أن ينتج عن هذه الوضعية، تحيّز الباحث لوجهات نظر لا تعتمد على أدلة وبراهين علمية لتأكيدها،[2] فتبدو على شكل تخمينات أو انطباعات شخصية، فعوامل أخرى كالعجلة في الكتابة والتحرير والذهنية غير الصافية والاهتمام بالمعلومات الفرعية أي الثانوية دون مراعاة المعلومات الأساسية سيؤدي إلى نتائج بعيدة عن منطقة التركيز في البحث.[3]

4-تفسير هذه النتائج وبيان معناها:

وتتطلب هذه العملية مراعاة التسلسل في عرض النتائج، حيث يبدأ بعرض وصفي للنتائج قبل التعرّض لها بصفة أكثر تفصيلا، من خلال إقامة الارتباطات اللازمة مع الفرضيات التي تمّ إخضاعها للاختبار. وضروري في البدء أن يقدّم الباحث نتائج كل فرضية منفصلة عن الأخرى، سواء تم إثباتها أو نفيها، قبل التحديد والضبط للنتائج التي ستصوغ الارتباطات الممكنة بين مختلف النتائج السابقة[4]. ويعمد الباحث إلى تفسيرها بصفة مختصرة، لكن واضحة ودقيقة.

5-مناقشة النتائج وتقديم توصيات:

حيث تحدَّد في هذه المرحلة من البحث العلاقة العلمية الممكنة مع الجانب النظري للدراسة ومدى توافقهما، ومناقشتها مقارنة بالنتائج التي خلصت إليها الدراسات السابقة وتبيان مواقع التشابه والاختلاف بينها، دون إغفال النظريات والفرضيات الخاصة بالدراسة.[5]

[1] عثمان حسن عثمان، **المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية**، بدون طبعة، الجزائر: منشورات الشهاب، 1998، ص: 24.
[2] المرجع نفسه، ص: 25.
[3] عبد المعطي محمد عساف وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 227.
[4] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، ط2.عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص: 196.
[5] المرجع نفسه، ص: 196.

6- التوازن بين الإيجابيات والسلبيات:

وهي خطوة متضمّنة في عملية إبراز العناصر الأساسية للبحث، حيث تتمثّل في الوقوف على الإيجابيات والسلبيات داخل هذه العناصر خلال مناقشة، منطقية النتائج التي تمّ التوصل إليها ودرجة ارتباطها بالدلائل والبراهين التي قدّمت ومدى تطابقها مع موضوع الدراسة، وهذا يعني باختصار إلى أي مدى تحقّق الهدف من البحث؟ وقد أشار أحد المفكرين في ميدان المنهجية، في كتابه حول البحث العلمي إلى ضرورة توافر مجموعة من المواصفات الضرورية في نتائج البحث الجيّد، وهذا بغض النظر عن أسلوب البحث ومنهجه وأدوات جمع المعلومات فيه وهي:[1]

6-1-تشخيص الجوانب التي توصّل إليها الباحث بشكل واضح معتمدا منهجا معيّنا ومستعملا أداة خاصة لجمع المعلومات، واستبعاد الاستنتاجات التي لا تستند إلى هذا الأساس المنهجي، باعتبارها تتحوّل بالضرورة إلى تخمينات أو انطباعات شخصية تفتقر إلى أساس علمي يؤكّدها.

6-2-الاستنتاجات لا يشترط فيها أن تأتي كلّها بصيغة إيجابية أو سلبية، فقد تكون هنالك جوانب إيجابية يحتاج الباحث إلى ذكرها وجوانب أخرى سلبية يحتاج التنبيه عليها.

6-3-اعتماد الموضوعية في طرح السلبيات والإيجابيات ضروري جدا، وعلى الباحث أن يبتعد عن المجاملة والترضية في صياغة الاستنتاجات؛ لأنّ هذا الأمر يؤدي بالبحث إلى الانزلاق إلى استنتاجات تُلحق الضرر بالبحث وتنزع عنه صفة العلمية.

7-الإجابة عن التساؤلات والفرضيات:

يبدو كما اتّضح ممّا سبق أنّ هدف البحث هو الإجابة عن التساؤل المحوري للدراسة، وفي هذا الصدد يقوم الباحث بصياغة فرضيات وتقديم ملاحظات بهذا الخصوص؛ ولهذا يبحث الباحث في التوافق بين المعلومات التي تحصّل عليها خلال البحث وساعدت في التأسيس للنتائج المتوصَّل إليها مع فرضيات الدراسة، أي التحقّق من مدى توافق النتائج المتحصَّل عليها مع النتائج المرجوّة عند صياغة الفرضيات.

لكن تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الفرضيات التي تمَّت صياغتها في بداية البحث قد تكون بعيدة عن واقع الظاهرة المدروسة، والملاحظة الجدّية والتحقيق الدقيق حول الظاهرة قد يدفع الباحث إلى تغيير الفرضيات المقترحة أو تعديلها في بداية البحث بعد أن كشف التحقيق والبحث عن علاقات وارتباطات بين المتغيّرات المرتبطة بالظاهرة، لم تكن متوقّعة في بداية البحث؛ لأنّ ملاحظة الظاهرة لم تكن بدرجة من

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، ط1.عمان: دار اليازوري العلمية، 1999، ص: 193.

العمق والنضج الذي أصبحت عليه بعد البحث والتحقيق؛ ولهذا تساهم مرحلة تحليل المعطيات في صياغة النتائج النهائية للبحث، وتساعد في إعطاء الإجابات الضرورية واللاّزمة سواء كانت متوقَّعة أو لم تكن كذلك للتساؤلات المحورية الخاصة بالدراسة.

وقد أشار في هذا السياق **ريمون كيفي** و**لوك فان كامبنهاوت**LucvanCampenhoudt وRaymondquivy في كتابهما Manuelderechercheensciencessocialesإلى أنّ تحليل المعلومات الخاصة بظاهرة معيّنة دائما يخضع لثلاث عمليات؛ تتمثّل الأولى في تحضير المعلومات، يعني عملية جمع المعلومات ووصفها، وتأتي الثانية لتحليل العلاقات بين المتغيّرات المرتبطة بموضوع الدراسة، وأخيرا العملية التي تهم هذا الجزء من الدراسة (الخاتمة) وهي مقارنة النتائج الملاحظَة مع النتائج المتوقَّعة (المرجوة) وتأويل الفروق، وهي الجزء من الدراسة الذي يهتم بالإجابة عن التساؤلات والفرضيات المطروحة.[1]

عندما يقوم الباحث بصياغة الفرضيات فهو ينطلق من احتمال أنّ الملاحظة والتحليل ستبرهن صحة العلاقة بين المتغيرات التي أسّسها على مستوى الفرضيات، وهذا ليس صحيحا دوما، فقد يكون مناقضا للنتائج التي تتوصّل إليها دراسة الظاهرة، وإذا كانت الفجوة كبيرة بين العلاقات بين المتغيرات التي صاغها الباحث على مستوى الفرضيات، والعلاقات التي توصّل إليها الباحث والتي بالضرورة تكون أقرب إلى واقع الظاهرة وحقيقتها، من الأفضل إعادة صياغة الفرضيات بما يتناسب مع حقيقة الظاهرة المدروسة.[2]

فالفرضية يعبِّر بها الباحث عن تخمينه المبدئي للعلاقة التي يتوقَّع قيامها بين متغيرات الظاهرة التي يعنى بدراستها، وهي قضية يسلِّم الباحث بصحّتها دون برهنة، يُشترط فيها ارتباطها بوقائع ملاحَظة وليست مجرّد تخيلات، وأن تكون قابلة للتحقّق ولو بطريقة غير مباشرة وأن تكون بعيدة قدر الإمكان عن التناقض مع الوقائع المُعرَّفة وأن يتم بطريقة لا لبس فيها ولا غموض.

وغالبا ما تتبع التوصيات – وهي المقترحات التي خرج بها الباحث ليتقدّم بها إلى جهة معيّنة– النتائج المتحصّل عليها في البحث، وقد أكّد بعض المفكرين[3] عند ذكر التوصيات الأخذ بعدد من الأمور:

- ينبغي أن تكون التوصيات والمقترحات معقولة وقابلة للتنفيذ.

---

[1]Raymond Quivy et Luc Van Campenhoudt, **Manuel de recherche en sciences sociales** .Paris : Ed Dunod, 1995, p: 213.

[2]**Ibid.** p: 222.

[3]عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 194.

- ضرورة أن ترتبط التوصيات بالنتائج المتوصَّل إليها في البحث، سواء كانت كل توصية تعكس استنتاجا معيّنا أو أكثر.
- الابتعاد عن منطق العموميات في التوصيات، بل يجب أن تكون واضحة ومحدّدة.
- التأكيد أخيرا على أنّ التوصيات يجب أن تكون انعكاسا لموضوع الدراسة وأهدافها.

فالخاتمة إذا تحتوي على مقترحات وتوصيات يجب أن ترتبط بما توصل إليه الباحث من نتائج في دراسته، تتسم بالدقة والوضوح حتى تكون مفيدة على المستوى العلمي والعملي بمعنى أنها تغلب عليها الموضوعية لكي تكون قابلة للتطبيق.

ومن الضروري أن تكون ذات أهمية وقابلة للبحث حتى تجلب باحثين ومهتمين آخرين قد يواصلون الدراسة والبحث مستقبلا في السياق نفسه ودراسة الظاهرة نفسها، والاتجاه نفسه كونها إحدى مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الباحثون.

8-الفرق بين الخاتمة والخلاصة:

الخاتمة هي حصيلة الدراسة كلها، وتأتي مركَّزة وشاملة لكافة مراحل البحث، وتتضمّن أهم ما عالجه الباحث في موضوعه[1]، أي نوع من استعادة الأفكار الجوهرية المقدّمة من قبل الباحث، وذلك من خلال الإشارة إلى الأفكار الأساسية المستنبطة من البحث وإبراز الجديد المبتكَر في البحث وطرح تساؤلات تفتح الباب لأبحاث جديدة في المستقبل.

غالبا ما تعد خاتمة أي عمل أو بحث أكاديمي، أحد الأجزاء التي يتوجه ويلجأ إليها القارئ منذ الوهلة الأولى لقراءتها؛ لأن تصفح الخاتمة وقراءتها في البداية يمكن أن يعطي فكرة عامة ونظرة شاملة حول الأهمية التي يمكن أن يحملها الموضوع بالنسبة للقارئ، فذلك يوجه القارئ ويذكره دائما بالموضوع.

بالتالي فمن خلال ذلك التشخيص السريع والتصفح الأولي، يمكن للقارئ أن يقرر ما إذا كان يواصل قراءة ذلك العمل كله أو أحد أجزائه أو حتى عدم مواصلة القراءة ككل؛ لهذا السبب يستحسن كتابة الخاتمة بعناية كبيرة لإعطاء أهم المعلومات المفيدة وإظهار والكلمات المفتاحية للدراسة التي قد تجلب قرّاءً محتملين.

أما من الناحية الشكلية فالخاتمة تأتي في آخر البحث، ويجب كتابتها في صفحة مستقلة، وقد تتراوح عدد صفحاتها من خمس إلى عشر صفحات، كما يشترط أن يكون لكل فصل خاتمته الخاصة به.

[1] ناجي عبد النور، **منهجية البحث السياسي**، ط1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص: 129.

تحتاج إذا خاتمة الدراسة الأكاديمية إلى تلخيص المحتوى وكذا الهدف من الدراسة وذلك بشكل فعال ومبسَّط في الوقت نفسهوالهدف من ذلك جعل عملية القراءة والاطلاع سهلة وغير معقدة بالنسبة لأي قارئ.

والملاحَظ في الكثير من البحوث العلمية سواء كانت أطروحات، مذكرات، دراسات وغيرها هو أنّ الخاتمة غالبا تأتي مختصرة جدا إذا ما قورِنت بالعمل المقدَّم من خلال البحث، وهذا قد يشكِّل قصورا على مستوى العمل التقييمي للباحث تجاه الكم الهائل من الأفكار المقدَّمة ويُنقص من قيمة البحث، لكن هذا لا يعني أبدا أن تكون الخاتمة هي إعادة سرد مجمل الأفكار التي جاءت في البحث والتي يكون القارئ قد استوفى قراءتها خلال البحث، وإنّما تتطلّب ملخّصا يضيف شيئا لما سبق، حتى لوكان ذلك على مستوى الفهم أو التعامل مع الأفكار، وقد ذهب بعض المفكرين إلى أنها تهدف إلى غلق باب وفتح نافذة،[1] بمعنى أنّها تغلق بابا عندما تنجح في تركيب تصوّر حول الموضوع يضيف لما سبقه، وتفتح نافذة لأنّها تفتح الطرق أمام وجهات نظر جديدة حول الموضوع، أو تبرز بعدا جديدا للدراسة يمكن تناوله فيما بعد من قبل باحثين آخرين، وهذا معناه أنّ الخاتمة تساهم في تحديد المجالات التي يمكن أن يتطرّق إليها باحثون آخرون ولم يتعرّض إليها الباحث في الدراسة أو تمّ التعرّض إليها بشكل مختصر وسطحي.[2]

فالخاتمة ليست مجرّد تلخيص لأفكار البحث أو نوع من الاختزال وتكرار البحث، فهي تعكس الصورة المكتملة للبحث؛ ولهذا يؤكّد العديد من المفكرين والباحثين أنّ البعض يقتصر في الحكم على جدّية أي بحث أو أصالة أي دراسة بالاطلاع فقط على المقدّمة والخاتمة.[3]ومن هنا جاء الإصرار على إعطاء أهمية بالغة لكتابة الخاتمة من ناحية الأسلوب العلمي واللغة السليمة المتماسكة، الخالية من الضمائر الشخصية.[4]

إذا كانت المقدمة تعرض ضمن عناصرها السؤال الجوهري الذي تدور حوله الدراسة وكذا السياق الذي تقع فيه، فإنّ الخاتمة هي عملية مسح لعناصر الإجابة التي يمكن تحديدها في كل من أجزاء الدراسة بمراحلها وفصولها، بعد جمعها واختصارها واقتراح الآفاق والأبعاد التي يمكن أن تفتحها تلك الإجابات أو عناصر الإجابة أن خاتمة أي بحث اجتماعي تحتوي على ثلاثة أجزاء[5]:

---

[1] André Cabanis et al, **Méthodologie de la recherche en droit international, géopolitique et relations internationales**, Agence Universitaire de la Francophonie, 2010, p 133.

[2]محمد عبيدات وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 197.

[3]ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص: 130.

[4]**المرجع نفسه**، ص: 130.

[5]M, Beaud,**l'art de la thèse,comment préparer et rédiger une thèse de doctorat,de magister,ou un mémoire de fin de licence**,guides approches,Casbah édition,1999, p:110.

- التذكير بالخطوط العريضة للخطوات التي تم اتباعها طيلة البحث والتي تتمثل في النقاط الأساسية للموضوع.
- إلزامية تقديم أو عرض مُفصّل حول الإسهامات العلمية التي تمت إضافتها من قبل الباحث.
- اقتراح آفاق ووجهات النظر العلمية.[1]

8-1-مرحلة التذكير بالخطوط العريضة المتبعة في البحث:

فيما يخص هذه المرحلة الأولى، وكما هو معمول به في الدراسات العلمية يشترط على الباحث أن يدلي ويفسر كل النقاط الأساسية الموجهة لعمله وأن يحترم التسلسل والترتيب المنهجي للدراسة، حيث يتطرق في البداية إلى عرض إشكالية البحث ويستحسن أن تكون الإشكالية في صيغتها النهائية؛ لأنها تعد المنطلق والمحدد الأساس للبحث.

يليها بعد ذلك عرض مفصل للأنموذج التحليلي المتبع انطلاقا من إبراز فرضيات البحث التي تأتي لتعزيز الإشكالية، ومن ثم التعرض إلى المناهج والمقاربات المتبعة التي بدورها تساهم في توجيه الدراسة، وصولا إلى الملاحظات والتعليقات التي يستخلصها الباحث.

بعد ذلك تأتي مرحلة المقارنة بين النتائج المنتظرة من الفرضيات والنتائج التي تم التوصل إليها دون التردد في الشرح والتفسير والتحليل للثغرات والفوارق الموجودة بين ما كان منتظرا وما تم التوصل إليه.

8-2-مرحلة تقديم الإسهامات والإضافات العلمية الجديدة:

يستحسن بل يشترط على كل البحوث والدراسات الأكاديمية بما فيها العلوم الاجتماعية أن تخلص إلى دعم ما هو موجود من معارف توصل إليها الباحثون، بإضافات علمية جديدة تم التحقق منها سواء كان ذلك على المستوى النظري أو على المستوى التحليلي.

فأما تلك الإضافات المتعلقة بالتحليل فهي معلومات جديدة تتطرق إلى الموضوع قيد البحث أو الظاهرة التي تمت دراستها، وصولا إلى نتائج جديدة عبر الملاحظة والتحليل، مثال ذلك تقييم إحدى السياسات القطاعية أو دراسة سوسيولوجية معينة، وبالتالي يوصلنا ذلك البحث أو تلك الدراسة إلى التعرف على الظاهرة وفهمها أكثر.

تعد هذه المعلومات الجديدة التي قد تضيفها البحوث والدراسات إلى ما هو موجود أساسا بمثابة القيمة المضافة للدراسات السابقة وتساهم في توسيع مجال المعلومات والمعارف من جهة،ومن جهة أخرى تتم

---

[1] LV, Campenhoudt, Quivy,**Op.cit**, P:248.

المقارنة والتصحيح وإعادة النظر في المعلومات السابقة، وفي هذه الحالة يجب أن يشير الباحث في خلاصته إلى ما قدمه من جديد أو ما هو شديد الأهمية.

يرى بعض المختصين في منهجية البحوث العلمية أنه يمكن للباحث أن يضيف آراء شخصية لم يتمكن من إضافتها في تحليل المحتوى لأسباب معينة، كما يرون أنه من الأفضل أن تتضمن خاتمة البحوث العلمية النقاط التي لم تُعالج كفاية، تاركا مجالات وآفاقا جديدة لبحوث أخرى قد تتطرق للمواضيع نفسها.[1]

بمعنى آخر هي المجالات التي يمكن للباحثين التطرق إليها مستقبلا في حالة ما إذا تعرض إليها الباحث بشكل جزئي أو لم يتعرض لها تماما، لكي تفتح المجالات لغيره في البحث.[2]

لتوضيح ذلك يجب إبراز المعارف الجديدة التي توصل إليها الباحث مقارنة مع المعارف السابقة التي استعملها واستعان بها في دراسته.

وفي هذا المجال يقولLuc van Campenhoudt و Raymond quivyفيكتابهما Manuel de recherche en sciences sociales إن المعارف المضافة تسمح بالإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما الذي أعرفه أكثر حول موضوع التحليل؟ أي ما هو الشيء الجديد الذي تعلمته بعد نهاية البحث؟
- ما هو الشيء الآخر الذي كنت أعرفه؟ أي الأشياء التي كنت أعرفها عن الموضوع؟ [3]

فكلما ابتعد الباحث عن الأحكام المسبقة المتداولة وصب كل اهتماماته حول الإشكالية كانت الفرصة أكبر في إسهاماته بإضافة المعلومات العلمية التصحيحية، ويبقى كل ذلك مرتبطا بملاءمة الإشكالية وقوتها وكذا تجربة الباحث وخبرته في محاولة دراسة الأوجه الغامضة وغير المعروفة للظاهرة التي يريد دراستها، وكذا مدى تجانس عناصر الدراسة من مصطلحات علمية وفرضيات ومناهج ومقاربات مع الموضوع.

8-3-آفاق تطبيق وجهات النظر العلمية المختلفة:

نادرا ما تؤدي اقتراحات خاتمة البحوث في العلوم الاجتماعية إلى تطبيقها عمليا في الميدان بصفة واضحة، ولهذا السبب يجب على الباحث أن يربط بإتقان بين عناصر التحليل الواردة في الدراسة وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، كما يجب أن يتفطن إلى توضيح الأدوات اللازمة لذلك مع إدراج النتائج التي يحتمل أن يأتي بها ذلك التطبيق.

[1] عبود عبد الله العسكري، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط2، دمشق:دار النمير، 2004،ص: 105.

[2] إبراهيم بختي، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال)**، ط4، جامعة قاصدي مرباح، مخبر الجامعة،2015، ص: 40.

[3] LV, Campenhoudt, R, Quivy, Manuel de recherche en sciences sociales,**Op.cit.**,P:24.

تكمن أهمية الدراسات والبحوث العلمية في أنّها تمثل دليلا حقيقيا لاتخاذ القرارات والشروع في تطبيق الإجراءات إلا أن هذا غالبا ما يكون في البحوث التقنية؛ لأنه في الحقيقة وعلى أرض الواقع لا يكون التطبيق فوريا.

أما في العلوم الاجتماعية فالرهان يكون حول قدرة الباحث على تحديد الظاهرة أو المشكلة تحديدا دقيقا، ودوره يكمن في قدرته على إثراء الإشكاليات وكذا نماذج التحليل الممكنة في دراسة الظواهر المتغيرة.[1]

بالتالي يجب على الباحث ألا يهمل الخاتمة؛ لأنها وكما تمت الإشارة إليه سابقا تتجسد فيها الاستنتاجات النهائية أو أهم النتائج التي قد يتوصل إليها الباحث في نهاية الدراسة وكذا أهم القضايا التي قد يكتشفها طيلة دراسته للموضوع على شكل محاور ونقاط محددة، يتمكن القارئ من خلالها من معرفة ما تمت إضافته للموضوع.

في الأخير يمكن اختزال مفهوم الخاتمة في النتائج التي تم التوصل إليها سابقا والنتائج التي توصّل إليها هذا البحث والنتائج التي بقي أن يصل إليها آخرون في المستقبل.[2]

ويجب التفريق بين الخاتمة، والخلاصة والملخص، وإن كانت الخاتمة قد اتّضحت لنا من خلال ما سبق، فإنّ خلاصة البحث المقصود بها بالنسبة للبحوث والمذكرات والرسائل الجامعية كتابة تقرير مقتضب وقصير عن أهم ما قدّمه الباحث، ابتداء من صياغة مشكلة البحث إلى تحليل المعلومات إلى أن نصل إلى الاستنتاجات المطلوبة في البحث، وتُكتب الخلاصة باللّغتين، لغة البحث أولا ثم لغة أجنبية أخرى، وتتضمن أهم النقاط الأساسية التي تمّ التطرّق إليها، وأهم الأبعاد النظرية والمنهجية، مع الإشارة إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها، ويكون حجم الخلاصة من صفحتين إلى ثلاث صفحات. الملاحَظ أنّ المؤسسات الجامعية في الجزائر أصبحت تشترط تقديم خلاصة باللّغتين؛ بالعربية وبلغة أخرى، ويمكن التأكّد من ذلك بالعودة إلى دليل الجامعة التي ينتمي إليها الباحث.

فهو يحتوي إذا على اختصار شامل وخاتمة للبحث من بدايته إلى نهايته وأهم نتائجه، ويدخل في ترقيمه ضمن التسلسل الرقمي للنص،[3] ويأتي عادة في نهاية البحث مباشرة بعد الخاتمة.

[1] **Ibid**, p:250.

[2] NaciraZellal, **Guide de Méthodologie de la recherche post–graduée.** Alger: Office des publications universitaires, p:47.

[3] محمد زيان عمر،**البحث العلمي: مناهجه تقنياته**، ط4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص: 495.

في حين الملخّص هو عبارة عن خلاصة قصيرة يعيد الباحث فيها صياغة مشكلة البحث وإجراءاته والاستنتاجات الرئيسة التي توصل إليها، ويكون عادة في حدود مئتي (200) كلمة أو أقل، وهو ليس دوما ملزما بتقديمه إلاّ إذا اشترط ذلك من قبل الجهة المعنية.[1]

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، **مرجع سابق**، ص: 190.

الفصل الخامس:

أساليب توثيق المراجع في الهوامش وفي البيبليوغرافيا

تختلف طرق توثيق البحث العلمي حيث يمكن ملاحظة هذا من خلال استعراض الكتب والدوريات والرسائل الجامعية وغيرها، وتحدد بعض الدوريات أسلوب التوثيق الذي تعتمده ضمن معايير النشر لديها وغالبا ما تنشره في صفحاتها الأولى حيث تطلب من الباحث أن يلتزم بهذه التعليمات عند إرسال البحوث أو الدراسات للنشر لديها، كما نجد كذلك بعض الجامعات تعتمد أسلوبا معينا من أساليب التوثيق والتهميش لطلابها، والجدير بالذكر أن القارئ لا تهمه طرق اختلاف توثيق البحوث بقدر ما يهمه:

- وضوح الطريقة وسهولتها.
- الالتزام في استعمالها من خلال البحث من بدايته حتى نهايته.
- شمولية المعلومات التي تقدمها الطريقة عن المصدر المستخدم أو المقتبس منه.[1]

كما تتعدد طرق كتابة مراجع البحث العلمي والتي تعود في غالبها إلى مدارس أجنبية نسبة إلى أقسام أو كليات وضعت قواعد منهجية خاصة بها سواء في الهوامش أو قائمة المراجع، من هذه الطرق نجد الطريقة التقليدية، طريقة" أم أل أي" MLA، طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA، طرية شيكاغو Chicago Style،طريقة هارفرد وغيرها، إلا أن جميع الطرق تجمعها قواعد عامة واحدة ولا يوجد فرق كبير بينها، وسوف نتطرق إلى ثلاث طرق باعتبار الأكثر استعمالا في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

- كما تختلف أساليب توثيق المراجع في الهوامش هذه الأخيرة التي تستعمل في حالات: الاعتراف بمصادر المعلومات –المساعدة على الجدل والمناقشة –تزويد القارئ بمعلومات إضافية–التعريف بالمادة المقتطفة–توضيح بعض المعاني الواردة في البحث.

وعليه تختلف أساليب الإشارة إلى الهوامش Footnotesحسب طرق استعمالها وفقا للحالات الآتية:

- عندما تؤخذ فكرة أو عبارة من مرجع يذكر اسم المرجع الذي أخذت منه تلك العبارة.
- إذا كانت هناك فكرة يراد شرحها ولكن وضعها في متن البحث يعترض سير الأفكار المتسلسلة، فيفضل في هذه الحالة أن توضع في الهامش، وأن تشرح مع وضع علامة نجمة (*) في المكان الذي تعود إليه.

[1] ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه وإجراءاته**، عمان: بيت الأفكار الدولية ، (د.س.ن)، ص: 292.

- إذا أراد الباحث أن يشير إلى مراجع أخرى تعالج الفكرة نفسها أو في حالة وجود تنبيه أو توجيه فتوضع نجمة في المكان الذي يتطلب توجيها أو تنبيها.[1]
- إذا أراد الباحث توجيه شكر وتقدير لبعض الأفراد أو المؤسسات التي ساعدته وقدمت له أي معلومات أو مساعدة مادية أو معنوية.
- توجيه القارئ للرجوع إلى مصادر معينة أو بعض الأجزاء في الكتاب التي تعطي معلومات أكثر حول الموضوع.[2]

1- الطريقة التقليدية:

تعد من اسهل الطرق في عملية التوثيق لذا يؤخذ بها في عدة جامعات منها جامعة بيروت وجامعة السعودية، وقد تم اعتمادها في عملية التوثيق العلمي لهذا الكتاب من ناحية التهميش وكتابة المراجع، والباحث الذي يريد معرفة المزيد حول هذه الطريقة عليه الاطلاع على كتاب الأستاذ الدكتور عمار بوحوش بعنوان" دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية" ، والذي يحوي كافة المعلومات عن هذه الطريقة التقليدية وكيفية استخدامها.

2- طريقة جمعية اللغات الحديثةMLA" أم أل أي ":

أي جمعية اللغات الحديثة Modern LanguageAssociation مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، التي نشرت دليل أسلوب أم أل آي MLA سنة 1985 حيث أصبح لاحقا مرجعا عالميا للكتاب والناشرين والباحثين والطلبة، ويُعتمد هذا الأسلوب في العلوم الإنسانية خصوصا في الكتابة في الأدب واللغات والعلوم الإنسانية بشكل عام .[3]

- بالنسبة لطريقة "أم أل أي " MLA التوثيق في المتن: يضع الباحث أرقاما محصورة بين هلالين في نهاية كل نص مقتبس ويستمر في ترقيم الاقتباسات بشكل متسلسل، مثال:

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، عمان: مؤسسة الوراق، 2000، ص: 107.
[2] ربحي مصطفى عليان، **المرجع سابق الذكر**، ص: 296.
[3] **الموقع الإلكتروني لمكتبة جامعة قطر**، http://libguides.qu.edu.qa/c.php?g=433556&p=2959279 (تاريخ الدخول : 16 أفريل 2019، الساعة 15:12 مساءا).

إن صدى التحول سيكون له تأثير ضعيف في عالم النشر التقليدي في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب (1)، والمشكلة هي رصد النتاج الفكري وضبطه وتوفيره وإتاحته للباحثين (2). فالبحث العلمي الأصيل بحاجة إلى المعلومات التي يستخدمها من أجل الوصول إلى حقائق جديدة يضيفها إلى رصيد المعرفة الإنسانية التي بدورها تحتاج إلى نظام يقوم بمعالجتها. (3)

ويمكن للباحث عند استخدام هذه الطريقة:

1-أن يضع المعلومات عن كل مصدر اقتبس منه في أسفل الصفحة نفسها التي ورد فيها الاقتباس مشيرا إلى اسم المؤلف وعنوان الكتاب ورقم الصفحة التي اقتبس منها على النحو التالي:

أحمد، بدر ، **الرأي العام**، ص 35.

ويقوم في نهاية البحث بترتيب جميع المصادر التي اقتبس منها هجائيا، ويقدم معلومات كاملة عن كل مصدر.

2-أن يستمر في ترقيم الاقتباسات بشكل متسلسل حتى نهاية البحث، ثم يقوم في النهاية بتجميعها وفق ورودها في متن البحث وإعطاء معلومات كاملة عن كل مصدر من المصادر، وغالبا ما يستعمل هذا في البحوث التي تنشر في الدوريات (المقالات) والتي تتراوح عادة بين 15 و25 صفحة، أما في الكتب فيفضل أن تكون الإشارة للهوامش في نهاية كل فصل.[1]

وعليه فالمعلومات الواجب ذكرها في حالة الاقتباس من الكتب هي:

-اسم المؤلف ولقبه أو المحرر أو المترجم. **العنوان الكامل للكتاب**. الطبعة، مكان النشر، الناشر أو الموزع، سنة أو النشر تاريخه، الصفحة التي تم الاقتباس منها.

مثال:

بومدين، طاشمة. **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**. الجزائر، كنوز للإنتاج والنشروالتوزيع، 2011، ص59.

[1] طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زائر العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**،ط1،العراق: مكتبة مؤمن قريش، 2015،ص: 52.

–في حالة إذا ما تكرر استعمال المرجع في عدة صفحات يُكتب: بومدين طاشمة، **المرجع سابق الذكر**، ص.

–أما إذا تكرر استعمال المرجع في الصفحة نفسها ولم يفصل بين المرجع مرجع آخر، وتكون الصفحات فقط متباعدة يُكتب: المرجع نفسه،ص.

– أما إذا تكرر استعمال المرجع في الصفحة نفسها مع وجود مرجع آخر يفصل بينهما يُكتب: بومدين طاشمة، المرجع نفسه، ص.

Monte Palmer .The interdisciplinary study of politics. New York: Harper and row publishers, 1974, p7.

–بالنسبة للكتاب باللغة الأجنبية إذا ما تكرر الاقتباس منه في الصفحة نفسها لكن في صفحات غير متتالية يُكتب:

Op.Cit, p10

–أما إذا تكرر الاقتباس من الكتاب في صفحات لاحقة من البحث فيُكتب:

Monte Palmer, Op.cit., p 19.

–إذا ما استعان الباحث بالقرآن الكريم واقتبس آية أو عدة آيات يذكر ما يلي: القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآيات:5–8.

2–1–الاقتباس من فصل في كتاب فإنه يُهمش كالآتي:

– إبراهيم محمود نجوى، " **تحليل دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة** "سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي،القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص 116.

2–2–الاقتباس من الدوريات فإنه يُهمش كالآتي:

اسم مؤلف المقال أو الدراسة ولقبه." العنوان الكامل للمقالة أو الدراسة ". العنوان الكامل للدورية، ويكون بوضع خط تحته أو بكتابته بخط خشن، المجلد أو العدد الذي ظهر فيه المقال أو الدراسة، التاريخ الذي صدر فيه المقال أو الدراسة (الشهر والسنة)، الصفحات.[1]

مثال:

[1] ربحي مصطفى عليان ،**المرجع سابق الذكر**، ص:301.

-رشدان عبد الفتاح على. "التعليم العالي في الوطن العربي الأوضاع التحديات وسبل التطوير". **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد134، صيف 2008.

-بعوني خالد، "المجلس الوطني لحقوق الإنسان". **مجلة دراسات قانونية وسياسية**.جامعة بومرداس الجزائر، العدد 2، جويلية 2017.

Thierry de mantbrail, Thomasgomart. « Think tanks à la française ». **Le débat**, gallimart, 2014 /4, n 181.

2-3-الاقتباس من الرسائل الجامعية فإنه يُهمش كالآتي:

-الاسم الكامل لصاحب الرسالة.**العنوان الكامل للرسالة**. نوع الرسالة (ماجستير، دكتوراه) الجامعة التي قدمت فيها الرسالة، الكلية والقسم، السنة التي نوقشت أو اعتمدت فيها الرسالة، الصفحات. مثال:

-بوضياف محمد." **مستقبل النظام السياسي الجزائري** ". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

-Mohamed,Ahmidatou. **L'état et la recherche scientifique**. Thèse de doctorat en droit publique, université d'Alger: faculté de droit, 2008-2009.

2-4- الاقتباس من المحاضرات فإنه يُهمش كالآتي:

اسم المحاضر. " عنوان المحاضرة ". طبيعة المحاضرة وتوقيتها.

مثال: أحمد لشهب. " رسم السياسات وصنع القرار ". محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.

2-5-الاقتباس من الجرائد فإنه يُهمش كالآتي:

كاتب المقال إن وجد." عنوان المقال كاملا".**عنوان الجريدة**، العدد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة)، الصفحات.

خالد حساني. "من المرصد الوطني لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان". **جريدة الشعب**، العدد 17042، 1أوت2017.

2-6-المقابلات الشخصية تُهمش كالآتي:

- يُذكر اسم الشخص الذي قام الباحث بمقابلته. صفةالشخص. تاريخ المقابلة (اليوم والشهر والسنة)، ساعة المقابلة، مكان المقابلة.

مثال:مقابلة مع محمد الصغير باباس. **رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**.يوم 31جانفي 2016، الساعة 10 صباحا، بمقر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر العاصمة.

2-7-الاقتباس من البرامج التلفزيونية والإذاعية فإنه يُهمش كالآتي:

اسم البرنامج. **عنوان الحلقة**.اسم المحطة التلفزيونية أو الإذاعية، تاريخ بث البرنامج،توقيت بث البرنامج.

مثال: حصة قابل للنقاش. **مراكز البحوث والدراسات في العالم العربي السلاح المعطل**. تلفزيون دبي، يوم 5 أفريل2018، الساعة 18:00 بتوقيت غرينتش.

2-8-المواقع الإلكترونية:

لا شك أن ظاهرة الاعتماد على المواقع الإلكترونية من قبل الباحثين في تزايد مستمر، وذلك بفعل السهولة وسرعة الحصول على المعلومات التي توفرها تلك المواقع فضلا عن اتساع نطاقها وحداثتها، ومع ذلك ينبغي على الباحثين توخي الحذر في التعامل مع هذه المواقع؛ لأن بعضها يفتقر إلى المصداقية، وبالمقابل التوجه نحو المعروفة عالميا منها مواقع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية الوطنية والجامعات ومراكز الأبحاث العالمية والمكتبات الإلكترونية والموسوعات الصادرة عن جهات معروفة ومتخصصة، فبعض هذه المواقع تحتوي على دراسات ومقالات لباحثين متخصصين، كما أن بعضها يسمح بتنزيل كتب ودراسات على شكل Wordأو PDF، وفي هذه الحالة يكون التوثيق بالطريقة نفسها التي ذكرناها سابقا.

مثال: طه حميد حسن.**النظم السياسية والدستورية المعاصرة**. ط1، بيروت، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2013، ص20، www.hcrsiraq.org

-أما عند الاقتباس من مقال أو دراسة فينبغي ذكر:

- هاس، ريتشارد." مؤسسات الفكر والرأي وسياسية الولايات المتحدة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة ". **دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**،(ترجمة: محمد عيمش)، نوفمبر 2002.

http://www.Unesco.state.gov/journals/itps/1102/hass.pdf

-أما عند الاقتباس من تقرير لمنظمة معينة انطلاقا من موقع إلكتروني معين،فينبغي ذكر تاريخ التحديث:

مثال: -تقرير منظمة الشفافية العالمية عن الفساد في الدول العربية الصادر سنة 2013. على موقع المنظمة www.transparency.org تاريخ التحديث 1-10-2014.

-عند اقتباس معلومات من موقع هيئة أو مؤسسة حكومية نذكر:

-**الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، اطلع عليه بتاريخ 15 أكتوبر 2018، الساعة 8:46 صباحا.

https://www.mesrs.dz/ar/-/le-professeur-hadjar-installe-le-noyau-fondateur-de-l-academie-des-sciences-et-des-technologies-d-algerie

-ومن الرموز التي يجب مراعاتها عند كتابة المراجع سواء في التهميش أو قائمة المراجع (البيبليوغرافيا) ما يلي:

الرمز	**استخداماته**	**مواضع استخدامه**
ج	معناها جزء	في حالة وجود أكثر من جزء لمؤلف واحد بالنسبة للمرجع
ط	معناها طبعة	في حالة تكرار عدد الطبعات أو وجود أكثر من طبعة لمرجع واحد
المرجع نفسه	تكرار استخدام المرجع نفسه	في حالة عدم وجود فاصل بين المرجع نفسهللمؤلف الواحد
مرجع سبق ذكره	تكرار استخدام المرجع مع فاصل	في حالة وجود فاصل بين استخدام المرجع نفسهلمؤلف واحد
م	معناها مجلد	في حالة وجود مرجع له أكثر من مجلد
د.ت. ن	دون تاريخ	في حالة وجود مرجع دون تاريخ النشر
د.د.ن	دون دار نشر	في حالة عدم وجود ناشر للمرجع
ص	صفحة	تدل على رمز استخدام الصفحة لتحديد رقمها
ص ص	أكثر من صفحة	تستخدم في حالة الرجوع لأكثر من صفحة في المرجع في المرة الواحدة

بالنسبة للرموز في المراجع باللغة الأجنبية:

الرمز	استخداماته	مواضع استخدامه
IBID	المرجع السابق	الرجوع للمرجع نفسهباللغة الأجنبية على التوالي
OP.CIT	مرجع سبق ذكره	في حالة الرجوع لمرجع باللغة الأجنبية مرتين بينهما مرجع أو أكثر فاصلة بينها
N.D	دون تاريخ	في حالة عدم وجود تاريخ مدون على المرجع باللغة الأجنبية
N.P	دون مكان للنشر	في حالة وجود مكان للنشر
:P	رقم الصفحة	عندما تكون صفحة واحدة
:P P	رقم صفحتين	عندما تكون صفحتان متتاليتين
VOL	مجلد	اختصار لكلمة مجلد
PART	جزء	ويكون في حالة استخدم جزء من كتاب يضم أكثر من جزء
FIG	شكل	وهو اختصار لـFIGURE ويعني شكل
N.N	دون اسم مؤلف	No name في حالة عدم وجود اسم المؤلف
Et ,al	وآخرون	And others في حالة وجود أكثر من مؤلف للمرجع الواحد

المصدر:ماهر أبو المعاطي علي، **المرجع سابق الذكر**، ص ص، 363،364 بالتصرف

2-9-أساليب توثيق المراجع في البيبليوغرافيا:

في نهاية كل بحث يقوم الباحث بعرض كل المراجع التي لجأ إليها في قائمة تضم جميع المراجع التي استفاد منها الباحث في كتابة بحثه سواء اقتبس منها بشكل مباشر أو غير مباشر في متن البحث أو اعتمد عليها ولم يورد نصوصا منها، وتشمل المصادر: الكتب- الدوريات – التقارير والوثائق الحكومية،

الرسائل الجامعية (ماجستير –دكتوراه)، أوراق المؤتمرات والملتقيات، المواد السمعية البصرية بأشكالها المختلفة، المقابلات الشخصية، المصادر الإلكترونية بأنواعها المختلفة .

وعند إعداد قائمة المراجع يجب مراعاة مايلي:

- تقسيم المراجع إلى مراجع باللغة العربية ومراجع باللغة الأجنبية.
- ترتيب المراجع أبجديا أو هجائيا بداية بلقب المؤلف ثم اسمه.
- عدم ذكر الدرجة العلمية للكاتب مثال الدكتور (د) أو الأستاذ الدكتور (أ.د).
- عدم كتابة رقم الصفحة في التي رجع إليها الباحث، وكذلك تكرار أي مرجع أكثر من مرة.[1]
- يجب مراعاة كتابة المراجع بطريقة موحدة من البداية إلى النهاية.

2-10-كيفية ترتيب المراجع:

حيث يقسم الباحث المراجع إلى قسمين: 1 – مراجع باللغة العربية 2–مراجع باللغة الأجنبية. ومن ثم يقسم كل قائمة إلى عدة أقسام:

أ–الكتب:

1. مثال: مهنا، محمد نصر. **تطور النظريات والمذاهب السياسية**. ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
2. ميدفيتز توماس. **مراكز البحث في أمريكا**. (ترجمة: نشوى ماهر كرم الله)، ط 1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

ب–المقالات:

1. مثال: رشدان عبد الفتاح علي. "التعليم العالي في الوطن العربي الأوضاع التحديات وسبل التطوير".**مجلة شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد134، صيف 2008.

ج–الوثائق الحكومية:

[1] ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في البحوث الكمية و الكيفية ودراسة الخدمة الاجتماعية**، مصر : المكتب الجامعي الحديث ، 2014، ص 357.

مثال: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18ربيع الأول عام 1437هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **الجريدة الرسمية**، العدد71، الصادرة بتاريخ 18 ربيع الأول 1437هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2015.

د-المواد غير المنشورة من (رسائل ماجستير -دكتوراه - محاضرات):

1. مثال: ناجي حكيمة." **دور الهيئات الاستشارية في الجزائر** ". أطروحة دكتوراه، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،2015-2016.
2. لشهب أحمد. **نماذج وأساليب اتخاذ القرارات السياسية والإدارية**. محاضرات لطلبة السنة الرابعة، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2000-2001.

هـ-التقارير (الصادرة عن منظمات دولية حكومية أو غير حكومية):

مثال: **تقرير المعرفة العربي للعام 2009**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة.

و-البرامج أو الحصص التلفزيونية أو الإذاعية:

مثال: حصة قابل للنقاش. **مراكز البحوث والدراسات في العالم العربي السلاح المعطل**. تلفزيون دبي، يوم 5 أفريل2018، الساعة 18:00 بتوقيت غرينتش.

ز-المقابلات:

مثال: مقابلة مع أحمد عظيمي. **أستاذ الإعلام بجامعة الجزائر3**. يوم جانفي2016، بمقر كلية الإعلام جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة.

ح-المراجع الإلكترونية (مقالات، مواقع.... إلخ):

مثال: هاس،ريتشارد ." مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة "، **دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، (ترجمة: محمد عيمش)، نوفمبر 2002.

http://www.Unesco.state.gov/journals/itps/1102/hass.pdf

- **الموقع الإلكتروني للأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا**، اطلع عليه بتاريخ 15 جانفي 2018، الساعة 9:07 صباحا.

http://www.aast.dz/ar/index.php

3-طريقة APA(جمعية علم النفس الأمريكية):

بدأ العمل بمنهجية جمعية علم لنفس الأمريكية في الربع الأول من القرن العشرين بعدما اجتمعت مجموعة من خبراء من علماء النفس والأنثربولوجيا ومديري الأعمال وسعوا إلى وضع مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تقنين مكونات الكتابة العلمية والاستشهادات المرجعية لتحسين القراءة والفهم وطرق الإسناد.

3-1-الاستشهاد المرجعي في متن النص:ضمن العمل أو الدراسة، حتى لا يقع الباحث في الانتحال العلمي يجب عليه أن يتقن تقنياتالاستشهاد الصحيح في متن النص. والاستشهاد في المتن نوعان الاقتباسالحرفي وإعادةالصياغة.[1]

-ففي حالة الاقتباس الحرفي إذالم يتجاوز الأربعة أسطر فإنه يوضع بين مزدوجتين تتبعه مباشرة الإشارة البيبليوغرافية للمرجع، وتتضمن عائلة المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين (عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة)، مثال: تسهم الوحدات المحلية في إنعاش الحالة الاقتصادية على المستوين المحلي والإقليمي للدولة (المبيضين، 2014، ص177).

-إذا ما تجاوز الاقتباس الحرفي أربعين كلمة فإنه يوضع في فقرة مستقلة ويبدأ بسطر جديد وتسبقه الإشارة البيبليوغرافية للمرجع على الشكل التالي:

ويرى المبيضين(2014) أنه:

يسهم تطبيق الديمقراطية في المجتمعات المحلية في تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين من خلال إتاحة فرص المشاركة في صنع السياسات المحلية وزيادة المساواة في حقوقهم المدنية والتي من أهمها حقهم في التعبير عن آرائهم فيمن يتولى إدارة شؤونهم المحلية وحقهم في تكوين الجماعات السياسية المدافعة عن حقوقهم، والحد من تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية ما يحول دون افتئات السلطات المركزية على حقوق المواطن. (ص162)

-أما في حالة إعادة الصياغة وهي الطريقة الأكثر استعمالا وأكثرها شيوعا وهي تعتمد على الفكرة المراد الاستشهاد بها ومن ثمة إعادة صياغتها في سياق النص، من أهم شروط هاته الطريقة أن يعاد صياغة الجمل كاملة وعدم الاكتفاء بتغيير بعض الكلمات فيها، كما يجب أن يقارب المقطع المصوغ طول المقطع الأصلي.[2]

3-2-الإشارة البيبليوغرافية:

[1]مراد إسطفان وآخرون، **دليل صياغة الأطروحات والرسائل الجامعية العربية: الأخلاقيات، التنظيم والاستشهاد المرجعي**، ط6، بيروت: شبكة المعلومات العربية التربوية شمعة، 2018، ص:37.

[2]مراد إسطفان وآخرون، **المرجع سابق الذكر**، ص: 38.

تتألف من ثلاثة عناصر أساسية ؛ هي اسمالمؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة، حيث توضع بين قوسين، مثال (بوحوش والذنيبات،2009، ص55).

وفي حالة ذكر اسم المؤلف أو سنة النشر في المتن فإنه لا تعاد كتابتها بين قوسين مثال: وقد أكد بوحوش والذنيبات في دراستهما سنة 2009، أنه لا بد من توافر عدة خطوات حتى نلجأ للأسلوب التاريخي في البحث (ص107).

-في حالة ما إذا أراد الباحث الاسشهاد بدراستين أو أكثر في الوقت نفسه، تُذكر البيانات البيبليوغرافية للدراستين ويُفصل بينهما بنقطة مثال (طاشمة، 2014. بوحوش والذنيبات 2009).

-في حالة عدم معرفة أو عدم وجود صاحب الدراسة يُستبدل لقب المؤلف بعنوان الدراسة ويوضع بين علامات التنصيص. مثال ("المناخ والطقس"، 1997).[1]

-في حالة كان المؤلف منظمة أو هيئة، يُكتب اسم الهيئة كاملا في الاستشهاد الأول متبوعا بالاختصار المعتمد بين معقوفتين* ويُعتمد الاختصار في الاستشهادات اللاحقة.

مثال: في الاستشهاد الأول (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [فاو]، 2009).

في الاستشهادات اللاحقة (فاو، 2009).

-عند الاستشهاد بدراسة أجنبية يجب ذكر لقب المؤلف باللغة العربية في متن النص وإعادة كتابته كما ورد في لغة الدراسة الأصلية داخل القوسين لتمكين القارئ من التعرف على المرجع في قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

مثال: يؤكد ماكغان(McGann ,2014) أن مراكز الفكر حول العالم آخذة في التزايد عاما بعد عام.

3-3-تهميش الاتصالات والمقابلات الشخصية:

عند الاستعانة باتصال شخصي في الاستشهاد المرجعي كالاتصالات أو المراسلات أو المقابلات تُذكر المعلومات المتعلقة بالاتصال في متن النص فقط من دون ذكرها في قائمة المراجع وفق مايلي (اسم المتصل، نوع الاتصال، تاريخ الاتصال).

3-4- كتابة قائمة المراجع: في نهاية العمل أو الدراسة، بالنسبة لبعض القواعد المتبعة وفق منهجية APAفإن:

- الاتصالات الشخصية والإلكترونية لا تُذكر في قائمة المراجع فقط تُوثق في النص.

[1] **المرجع نفسه،** ص: 41.

* المعقوفتين = [ ]

- في حالة عدم ذكر سنة النشر أو مكان النشر أو الناشر على العمل يُستبدل الحقل المفقود بالعبارات التالية:

– دون تاريخ(n.d) بالأجنبية و(د.ت) بالعربية.

– دون مكان (n.p) بالأجنبية و(د.م) بالعربية.

– دون ناشر (n.p) بالأجنبية و(د.ن) بالعربية .

- ينص دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس على وجوب ذكر الرابط الإلكتروني للمرجع تسهيلا لعملية الاسترجاع.
- توضع أي إضافات على نوع الملف مثال (فيديو، صورة فوتوغرافية ....) بين معقوفتين [...] مباشرة بعد العنوان.

قائمة المراجع:

بنو جابر، جودت والعزة، سعيد حسني المعايطة، (2002). **المدخل إلى علم النفس**. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
تركماني، عبد الله، (2010)، قراءة في منظور الفكر السياسي السوري ياسين الحافظ. **الحوار المتمدن**، (3182).

–العناصر الأساسية للمرجع البيبليوغرافي:

ويتكون مما يلي:

المؤلف–المؤلفون
تاريخ النشر
عنوان العمل (مقال، فصل من كتاب، جزء من موسوعة...)
الوعاء (عنوان الدورية، عنوان الكتاب ....)
رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.
مكان النشر : الناشر
تاريخ الاسترجاع ومصدره

حسب دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس تبدأ المراجع البيبليوغرافية بلقب عائلة المؤلف، ويفصل بين ألقاب المؤلفين وأسمائهم بفاصلة، وعلامة (&) قبل لقب المؤلف واسمه الأخير هذا بالنسبة للمراجع باللغة

الأجنبية،أما المراجع باللغة العربية فيكتب لقب المؤلف واسمه ويفصل حرف العطف (و) بين ألقاب المؤلفين وأسمائهم.

وفي حالة عدم وجود اسم المؤلف يبدأ المرجع البيبليوغرافي بعنوان العمل.[1]

إذا كان المرجع باللغة الأجنبية يكتب بالشكل التالي:

Author	.	(year)	.	Book title	.	Volume Number	.	Edition (ed)	.	Place of publisher	:	Publisher	.
المؤلف	.	سنة النشر	.	عنوان الكتاب		رقم الجزء إن وجد	.	رقم الطبعة إن وجدت	.	مكان النشر	:	اسم الناشر	.

ملاحظة: في المرجع الأجنبي لا يكتب اسم المؤلف كاملا بل يكتب اسم عائلة المؤلف أو الشهرة ثم الحرف الأول من اسمه،والحرف الأول من اسم أبيه.[2]

ترقيم البيان البيبليوغرافي:

- **توضع النقطة:**
  - عند نهاية:(المؤلف،التاريخ، العنوان).
  - عند نهاية البيان البيبليوغرافي.
- **توضع الفاصلة:**
  - بين لقب المؤلف واسمه.
  - بين سنة النشر والشهر.
  - بين عنوان الدورية ورقم المجلد.
  - بين رقم العدد والصفحات.
  - بين اسم الجامعة والقسم والمكان في حالة الرسائل الجامعية.

[1] مراد إسطفان وآخرون، **المرجع سابق الذكر**، ص: 48.

[2] عبد اللطيف النافع، **التوثيق والاقتباس تبعا لطريقة جمعية علم النفس الأمريكية**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص: 19.

- **كتابة المقالات في قائمة المراجع:** يكون وفق ما يلي:

المؤلف – المؤلفون
تاريخ النشر
عنوان المقال
الوعاء (عنوان الدورية)
رقم المجلد–رقم العدد–أرقام الصفحات
مصدر الاسترجاع(اسم الموقع الإلكتروني)

لقب المؤلف، اسم المؤلف. (السنة، الشهر، اليوم). عنوان المقال. **عنوان الدورية**، رقم المجلد (رقم العدد)، رقم صفحة بداية المقال–رقم صفحة نهاية المقال. استرجع من موقع: اسم الموقع الإلكتروني.

أمثلة:

–مقال في دورية:

الخزندار، سامي وطارق، أسعد. (2012، جانفي). دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة. **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 6، 27 –42.

–مقال في دورية استرجع إلكترونيا:

تركماني، عبد الله. (2010). قراءة في منظومة الفكر السياسي السوري ياسين حافظ. **الحوار المتمدن،** (3182)، استرجع من موقع الحوار المتمدن.

–مقال في صحيفة:

حساني، خالد. (2017، أوت،1). من المرصد الوطني لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان. **جريدة الشعب**، العدد 17042.

–مقال في صحيفة دون مؤلف:

بوتفليقة يترأس المجلس الأعلى للأمن لبحث حراك الجنوب. (2015، فيفري، 15) **جريدة البلاد**، العدد 4625.

3-5-الترتيب البيبليوغرافي لقائمة المراجع:

-كيفية كتابة الكتب:

المؤلف–المؤلفون
تاريخ النشر
عنوان الكتاب
رقم الطبعة
مكان النشر: الناشر
مصدر الاسترجاع

لقب المؤلف، اسم المؤلف. (سنة النشر). **عنوان الكتاب: العنوان الفرعي**. (رقم الطبعة). مكان النشر: الناشر.[1]

مثال: شلبي، محمد. (2004). المنهجية **في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقتراب والأدوات**. (ط4)، الجزائر: دار هومة.

-مثال لكتاب مترجم:

لقب المؤلف، اسمالمؤلف. (سنة النشر). **عنوان الكتاب**(اسم المترجم ولقبه، رقم الطبعة). بلد النشر: الناشر.

د.دن، وليام.(2016). **تحليل السياسات العامة** (ترجمة رشا بنت عمر السدحان). الرياض: معهد الإدارة العامة.

-كيفية كتابة فصل من كتاب:

لقب المؤلف، اسم المؤلف. (سنة النشر). عنوان الفصل، في اسم المحرر الكتاب(محرر)، عنوان الكتاب (رقم الطبعة، صفحة بداية الفصل – صفحة نهاية الفصل). مكان النشر: الناشر.

مثال: بوبوش، محمد. (2006). أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في حافظ عبد الرحيم وآخرون(محرر)، **السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية** (ط1، ص23–ص40) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

---

[1] مراد إسطفان وآخرون، **المرجع سابق الذكر**، ص: 53.

-كتابة البيان البيبليوغرافي لمؤتمر أو ندوة:

لقب المؤلف، اسم المؤلف. (السنة، الشهر، اليوم). **عنوان العمل**. اسم الندوة أو المؤتمر/اسم المؤسسة. المكان.

عند الاستعانة بورقة ندوة أو مؤتمر استرجعت إلكترونيا من الإنترنت أو من قاعدة بيانات يُعتمد الشكل الأساس المبين سابقا ويُضاف في آخره عبارة استرجع من موقع: اسم الموقع الإلكتروني.

مثال: بارة، سمير. (2009، أفريل،26-27). **السياسة العامة دراسة في المفاهيم والفواعل**. الملتقى الوطني الأول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة والمجتمع، جامعة مولاي الطاهر. سعيدة.

-كتابة البيان البيبليوغرافي للرسائل الجامعية:

لقب المؤلف، اسم المؤلف. (سنة المناقشة). عنوان الأطروحة /الرسالة: العنوان الفرعي (نوع الأطروحة ومستواها). مكان الجامعة: اسم الجامعة، الكلية،القسم.

معو، زين العابدين. (2014-2015). **تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية** (أطروحة دكتوراه، تخصص: تنظيم سياسي وإداري). باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

-كتابة البيان البيبليوغرافي للمواد من موقع على الإنترنت:

لقب المؤلف، اسم المؤلف. (سنة، الشهر، اليوم). **عنوان المحتوى**، استرجع في يوم شهر سنة من الموقع: الموقع يكتب كاملا.

رمضان، عبد المجيد. (2017ماي 19). **المجلس الأعلى للشباب بالجزائر تجربة ثانية يهددها صراع الانتماءات والمصالح**، استرجع في 12 جانفي 2019 من موقع: المركز الديمقراطي العربي، برلين. https://democraticac.de/?p=46583

-كتابة البيان البيبليوغرافي للاتصالات الشخصية:

لا يتم تضمين أي اتصال شخصي في قائمة المراجع، فقط يتم الاستشهاد بلقب المتصل واسمه وعبارة "اتصال شخصي" وتاريخ الاتصال بين قوسين في متن النص.[1]

[1] مراد إسطفان وآخرون، **المرجع سابق الذكر**، ص: 65.

3- طريقة شيكاغو: Chicago style

نشرت عام 1906 بواسطة مطبعة جامعة شيكاغو، وتعد واحدة من أدلة الاستخدام الأكثر استخدامًا واحترامًا في الولايات المتحدة"، يركز الدليل المنهجي لطريقة شيكاغو بشكل خاص على اللغة الإنجليزية الأمريكية، ويتناول جوانب الممارسة التحريرية، بما في ذلك القواعد اللغوية والاستخدام، بالإضافة إلى إعداد المستندات وتنسيقها. يتم استخدامها في بعض منشورات العلوم الاجتماعية، خاصة الدراسات التاريخية، كما أنها أساسية لكل من دليل أنماط جمعية الأنثروبولوجيا الأمريكية وورقة الأنماط لمنظمة المؤرخين الأمريكيين.[1]

4-1-الهوامش/ الحواشي وفق طريقة شيكاغو:

في نمط شيكاغو، تُستخدم الحواشي السفلية أو التعليقات الختامية للإشارة إلى أجزاء من العمل في النص. للاستشهاد من المصدر، يتم وضع رقم مرتفع بعد اقتباس أو إعادة صياغة.

-يجب أن تظهر أرقام الاقتباس بترتيب تسلسلي.

- يتوافق كل رقم بعد ذلك مع استشهاد أو حاشية سفلية أو تعليق ختامي.
- يجب أن تظهر التعليقات الختامية على صفحة التعليقات الختامية
- يجب أن تكون الصفحة بعنوان Notes توسيط في الأعلى ويجب أن تظهر هذه الصفحة قبل صفحة المراجع مباشرةً.
- يجب أن تظهر الحواشي السفلية في أسفل الصفحة التي تتم الإشارة إليها.[2]

مثال: وجد كول أن "العظام كانت هشة للغاية" .

ثم يشير كل حرف مرتفع إلى استشهاد رقمي في الحواشي السفلية أو التعليقات الختامية.

[1] https://en.wikipedia.org/wiki/The_Chicago_Manual_of_Style, le 1mai 2019 , a 11 :23 am

[2] https://www.citefast.com/styleguide.php?style=Chicago&sec=inte, le 3 mai2019 , a 17 :23 pm

-في أول مرة يتم فيها الإشارة إلى المرجع الوارد في النص ، يتوجب تضمين الاسم الأول للمؤلف والاسم الأخير للمؤلف وعنوانه (و يكتب GI*)،مكان نشره واسم الناشر والسنة والصفحات المرجعية .مثلا

1-جيمس سميث، الحرب الأولى والأخيرة، (نيويورك،هاميلتون، 2003)، ص

2- .إذا كان الاقتباس قد تم الاستشهاد به بالفعل ، فيمكن اختصار الاسم الأخير للمؤلف وعنوانه المختصر ورقم الصفحة المشار إليه .مثلا:سميث،الأول، 220-221 -.إذا تم الرجوع إلى الاقتباس مباشرة قبل ذلك ، فقد يتم تقصير الملاحظة إلى أبعد من ذلك مع المرجع نفسه مع رقم الصفحة .

مثلا:المرجع السابق، 786[1].

-كما يُكتب " المكان نفسه إذا توافرت 03 شروط وهي :1. أن يتكرر المرجع، 2. ألا يفصل فاصل، 3. أن تتكرر الصفحة نفسها.

-كما يُكتب " المكان نفسه " فقط من دون ذكر رقم الصفحة؛ لأنه

بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009) ص ص، 23-24.

- **أما إذا كان أكثر من 03 فيكتب اسم المؤلف الأول ونكتب (وآخرون).**

مثال:أحمد بدر وآخرون، **الإعلام والدعاية** (عمان: دار وائل،2004)،ص ص. 35-225.

-**كتاب جماعي بمقالات** :يكون لمجموعة منا لمؤلفين، كل مؤلف بمقالتها لخاصة.

- اسم الكاتب(كاتب المقال)، " عنوان المقالة بين ظفرين "في اسم محرر الكتاب أو المنسق، عنوان الكتاب G.I (مكان النشر :دار النشر،الطبعة، سنة النشر)، الصفحة.

مثال: الشعراوي سلوى جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي و العشرين"،**في تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**، تحرير. سلوى الشعراوي جمعة (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004)، ص.223.

-. **مقالة في مجلة:**

- اسم الكاتب ولقبه، " عنوان المقالة "،اسم المجلةG.I ، م(مجلد)،ع(عدد) (سنة النشر والشهر أو الفصل)،الصفحة.

G I* ، و معناها المرجع يكتب بخط خشن GRAS، و مائل Italique

[1]Ibid

- مثال :بوريش رياض، "السياسة العامة العالمية والمفهوم الحكم العالمي"،_***الحوار المتوسطي***،(العدد13-14ديسمبر 2016) ص ص ، 56- 69.
- تُكتب كل صفحات المقالة(بدايتها نهايتها)حتى لو استشهد الباحث بسطر واحد من صفحة واحدة فقط منا لمقال.
- **. القرآن الكريم:**
- اسم السورة،رقمالآية . مثال :سورة البقرة،الآية (115) .
- **مصطلح في قاموس أو موسوعة أودائرة معارف:**
- اسم القاموس أو الموسوعةG.I، اسم المؤلف ولقبه،(مكان النشر :دار النشر،الطبعة إن وجدت،السنة)،"مادة " ... ،الصفحة.

مثال :***المعجم الوسيط*** ، منير البعلبكي(القاهرة : دار النهضة،1994)، " مادة الدبلوماسية" ،ص ص.100، 101.

- **. المذكرات والرسائل الجامعية:**
- اسم الباحث ولقبه، عنوان المذكرة أو الرسالة أو الأطروحةG.I رسالة ...... غير منشورة (الجامعة:الكلية،السنة)، الصفحة.

معو زين العابدين، **تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: تنظيم سياسي وإداري (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014 -2015)، ص 99.

- **. المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية:**
- البلد أو الهيئة التي أصدرت الوثيقة،الفرع الذي أصدر الوثيقة،عنوان الوثيقة،السنة أو تاريخ صدورها،الصفحة.

1- مثال :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير عن الدورة العشرين**، 3 جوان 2002، ص 5.

. مقالة في جريدة:

- –إذا كانت مجهولة الكاتب يكتب مباشرة:

"عنوان المقالة"، اسم الجريدةG.I ،العدد،تاريخ صدور الجريدة ،الصفحة .

مثال :***جريدة الشعب***،ع. 2 ،الإثنين 16 أفريل 2007 ،ص.04 .

أما إذا وُجد كاتب المقالة فيُكتب:

اسم الكاتب ولقبه، "عنوانا لمقال "،اسم الجريدة G.I ، العدد،التاريخ،الصفحة.

مثال :خالد حساني، "من المرصد الوطني لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، **الشعب**، العدد 17042، 1أوت2017، ص 12.

-المرجع محاضرة عامة، يذكر:

اسم المحاضر، محاضرة بعنوان:....، الهيئة المنظمة، المكان الذي ألقيت فيه المحاضرة، المدينة، البلد، التاريخ (اليوم، الشهر، السنة).

-المرجع حصة تلفزيونية أو إذاعية، يذكر:

- اسم المصلحة (القناة)، اسم المنشط، أسماء المشاركين في الحصة، عنوان الحصة، القناة، البلد، (اليوم، الشهر، السنة).

-المرجع شريط وثائقي، يذكر:

اسم المصلحة (القناة)، اسم المعلق، شريط وثائقي بعنوان...، البلد، التاريخ،(اليوم، الشهر، السنة).

-المواقع الإلكترونية:

- اسم الكاتب ولقبه، " عنوان المقال، " في :نكتب الموقع كاملاG.I، تاريخ الاطلاع على الموقع (اليوم
- والسنة والشهر والسنة).

مثال : عبد الحميد عثماني و آخرون، **إطلاق مركز الشروق للدراسات الإستراتيجية** 2015/12/12 .

- http://www.echoroukonline.com/ara/articles/191911.html

ملاحظة:نفس هذه القواعد والطريقة تنطبق على المراجع باللغات الأجنبية

-المكان نفسه = Loc. cit

-المرجع نفسه = ibid

-مرجع سابق = op.cit

5- كتابة قائمة المراجع:

بالنسبة لترتيب المراجع فإنها يجب أن تراعي الضوابط التالية:

-تُرتب المراجع في آخر البحث ترتيبا " أبجديا" (أبجدهوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ)

-نبدأ بالمراجع باللغة العربية ثم اللغات الأجنبية.

-نبدأ بالكتب السماوية (القرآن...)ثم الوثائق الرسمية ثم الكتب ثم المجلات والدوريات و الجرائد ثم الرسائل الجامعية ثم الندوات والأبحاث أو الدراسات غير المنشورة،ثم المواقع الالكترونية

-ترتب المراجع باللغات الأجنبية بنفس الترتيب.

و فيما يلي بعض الأمثلة عن كيفية ترتيبها

كتاب لمؤلف واحد:

ربيع،حامد .**التحليل السياسي** .القاهرة :مكتبة النهضة،ط5، 1999.

-كتاب لأكثر من مؤلف:

بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود. **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009.

– أما إذا كان عدد المؤلفين أكثر من03، فيكتب اسم المؤلف الأول ونكتب (وآخرون).

بدر ،أحمد وآخرون .**الإعلام والدعاية** .عمان :دار وائل،2004 .

-كتاب جماعي بمقالات:

الشعراوي، سلوى جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين"،في **تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**، تحرير . سلوى الشعراوي جمعة (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004).

مقالة في مجلة:

رياض، بوريش،"السياسة العامة العالمية والمفهوم الحكم العالمي"، ***الحوار المتوسطي***،(العدد13-14ديسمبر 2016).

– مصطلح في قاموس أو موسوعة أو دائرة معارف:

البعلبكي، منير .***المعجم الوسيط***.القاهرة: دار النهضة،1994 .

– المذكرات والرسائل الجامعية:

معو، زين العابدين، **تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014 -2015.

– مقالة في جريدة:

خالد حساني، "من المرصد الوطني لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، **الشعب**، العدد 17042، 1أوت2017.

- المرجع محاضرة عامة، يذكر:

اسم المحاضر، محاضرة بعنوان: الهيئة المنظمة، المكان الذي ألقيت فيه المحاضرة، المدينة، البلد، التاريخ (اليوم، الشهر، السنة).

- المرجع حصة تلفزيونية أو إذاعية، يذكر:

اسم المصلحة (القناة)، اسم المنشط، أسماء المشاركين في الحصة، عنوان الحصة، القناة، البلد، (اليوم، الشهر، السنة).

-المرجع شريط وثائقي، يذكر:

اسم المصلحة (القناة)، اسم المعلق، شريط وثائقي بعنوان...، البلد، التاريخ، (اليوم، الشهر، السنة).

- المواقع الإلكترونية:

عبد الحميد عثماني وآخرون، **إطلاق مركز الشروق للدراسات الإستراتيجية** 2015/12/12.

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/191911.html

6-تحويل الخطة إلى فهرس بعد كتابة البحث:

يكون الفهرس في نهاية البحث تدون فيه مواد البحث تحت عنوان محتويات البحث أو فهرس المحتويات ويقع هذا في وسط أعلى الصفحة وتتدرج تحته تفاصيل البحث وفق تقسيم موضوعاته من أبواب أو فصول ثم مباحث ومطالب وفروع، ويدخل ضمن هذا التقسيم فهارس الخرائط وفهارس الجداول وفهارس الأشكال في فهارس مستقلة، لكنها تجتمع كلها تحت عنوان الفهرس.

الفصل السادس:

مناهج البحث العلمي وارتباطها بمواضيع البحوث

ليس هناك تقدم في أي جانب من جوانب المعرفة، إلا عن طريق البحث. فالبحث هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح ظاهرة وتفسيرهاوفهم أسبابها وآليات معالجتها. وما يجعل العلم علما هو إتباع منهج بحث علمي في استقصاء صحة هذه المعلومة، بحيث تجعل من مقولاته قابلة للإثبات والنفي.

لذا جاء هذا الكتاب ليقدم للقارئ المتخصص، عرضا شاملا للجوانب الأكثر دلالة في منهجية العلوم الاجتماعية المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية. فالعلوم الاجتماعية مثلها مثل باقي العلوم تحاول استخدام المنهج العلمي في دراستها من أجل الوصول إلى نتائج يعتد بها.

حيث تعددت وتنوعت المناهج بتعدد التخصصات العلمية وتنوع مجالات البحث، إلا أن ما يعاب على هذا التعدد هو عدم وجود معايير علمية لتصنيف المنهج وطرق توظيفها. فرغم تعدد مناهج البحث وتنوعها ظهرت هنالك فوضى عارمة خلال العقود الماضية جعلتنا نفتقد بشكل كبير حاليا لمعلم منهجي. فالأمر يتعلق بعلم المنهجية، وما يدور في فلكها من تقنيات وأدوات وأنواع...

لذا جاء هذا الكتاب خصيصا لتنوير الباحث وإعطائه بعض التوجيهات وكذا من أجل تبيان الترابط بين مواضيع البحث والمناهج الملائمة لكل بحث.

قبل التعرف بالتفصيل على أنواع المناهج لابد من معرفة مدلول المنهج:

المنهج هو الطريق أو المسار الذي يسلكه الباحث لاختيار المعلومات التي يجمعها. وهي الطريقة المحددة التي توصل الإنسان الباحث من نقطة إلى نقطة أخرى. أي هي عبارة عن عدد من الخطوات المنظمة التي تسهم في تنفيذ البحث بالأسلوب الصحيح، وترتبط مناهج البحث العلمي بمشكلة الدراسة وأهدافها. إذ يعد المنهج طريقة علمية منظمة من أجل حل الإشكالية. فالمنهج بتعبير آخر هو بمثابة الطريق الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته، وعلى ذلك ينبغي أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث، ويمكن أن يعتمد الباحث على منهجية مركبة. إلا

أنه لا ينبغي ذكر عدد كبير من المناهج لأن هذا الأمر يخلق نوعا من الارتباك والتشويش لدى الباحث والقارئ معا.[1]

فالعلوم الاجتماعية التي نحن بصددها هي عبارة عن مجموعة من التخصصات الأكاديمية التي تعنى بالمجتمع والعلاقة بين الأفراد داخل المجتمع، ويعد المنهج التجريبي أساس هذه العلوم. وتشمل العلوم الاجتماعية جملة من العلوم كالعلوم السياسية وعلم التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد وهذا ما يجعل في الحقيقة من الظاهرة الاجتماعية ظاهرة معقدة بمكوناتها المتعددة والمتنوعة، وهو الأمر الذي يدفع الباحث إلى طلب الاستعانة بعلوم أخرى ما يؤدي به إلى طلب الاستعانة بمناهج غير المنهج الذي يعتمده تخصصه ضمن إطاره المعرفي الخاص.

فالظاهرة السياسية مثلا مجتمعية بطبعها إذ لا تصور لها خارج وجود مجتمع تنتظم حياته ضمن توافقات صريحة أو ضمنية. لكن يظل الفرق مع ذلك كامنا في أن الظواهر المجتمعية ليست جميعها بالضرورة سياسية.

كذلك يمكن القول إذا كانت العلوم الطبيعية قد استطاعت أن تطور أدوات دقيقة لدراسة الظواهر الداخلة في نطاقها فإن علم السياسة ليست لديه بعد مثل هذه الأدوات التي تجعله قادرا على إجراء دراسات منظمة حول أهداف وعمليات الدولة ونظمها المختلفة. ومن ثم فإن الاستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية إنما تمثل مطلبا حيويا. وجدير بالذكر أن مناهج البحث في السياسة قد حظيت باهتمام عدد غير قليل من الدارسين نذكر منهم جون ديوي John Dewey وكارل بوبر Karl Popper وآخرين من العلماء الاجتماعيين الذين أسهموا في تطوير مناهج البحث السياسي.[2]

وكذلك نتيجة لخصائص العلوم السياسية المتمثلة خاصة في مرونة هذا العلم وليونته ومنازعته للعلوم الاجتماعية الأخرى. فعلم السياسة عند تفسيره للظواهر ومحاولة فهمها يستعين بالعلوم الأخرى. بمعنى أن العلوم مثل القانون الدستوري والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا وحتى الفلسفة تتنازع جميعها مع علم السياسة. وهذا ينطبق على كل العلوم المنضوية في إطار العلوم الاجتماعية. وبالتالي نتساءل ماهي المناهج التي يمكن استخدامها لدراسة الظواهر، المنهجية القانونية التي يعتمدها القانون أم المنهجية التاريخية أم المنهجية السوسيولوجية أو الكمية أم المنهجية التحليلية الاستنباطية؟

---

[1] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، **كتابة البحث العلمي صياغة جديدة**، الرياض: مكتبة الرشد، 2002، ص: 25.

[2] محمد نصر مهنا، **علوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات**، د م ن: دار عطوة للطباعة، 2005، ص: 9.

1-اختلاف المناهج باختلاف المواضيع:

في الحقيقة هناك نوع من الفوضى في المناهج كما أسلفنا الذكر، فهناك من يقسم المناهج إلى مناهج فلسفية ومناهج تفسيرية. وهناك من يقسمها إلى مناهج تأملية ومناهج شبه تأملية ومناهج علمية. وهناك من يضع تقسيما مختلفا فيستخدم المناهج الاستنباطية والمناهج الاستقرائية والمناهج التحليلية، وهناك من يصنفها حسب الأسلوب الإجرائي ومناهج حسب أسلوب التفكير. وهناك العديد من التصنيفات الأخرى وكل تصنيف يتناول الموضوع من زاوية مختلفة، وعلى القارئ أن يتأمل في المنطق الذي ارتكز عليه التصنيف والقواعد التي اعتمدها المؤلف لوضع هذا التصنيف بالذات، فهذه القواعد التي تحكم التصنيف هي أكثر أهمية من التسميات والتصنيف نفسه.

في رأينا أن المنهج هو فن التَّنظيم الصَّحيح لسلسلة منَ الأفكار العَديدة، إمَّا مِنْ أجل الكَشف عَن حقيقة مجهولة لدينا، أو مِن أجل البَرهَنة على حَقيقة لا يعرفها الآخرون، وبهذا يكون هناكَ اتجاهان للمناهج من حيثُ اختلاف الهَدَف، أحدهما يكشف عن الحقيقة ويسمى منهج الاختراع أو التَّحليل، والثاني يسَمَّى منهج التَّصنيف.

وفي الحقيقة كل هذه المناهج تخدم بصورة أو بأخرى البحث السياسي، واستخدام كل منها منعزلة عن الأخرى لا يمكن أن يضم قواعد عامة ومحددة لكل موضوعات علوم السياسية. وعلى هذا الأساس سوف نحاول أن نذكر جملة من المناهج المستعملة لدراسة الظاهرة السياسية.

إلا أنه قبل ذلك سوف نعرج على ما هو شائع ومستخدم بصفة واسعة في وسط الباحثين وهو الاستعانة **بالمنهج الوصفي**، هل يعد الوصف حقيقة منهجا قائما بذاته؟ وكما تم التعريف بالمنهج في السابق بأنه الطريق أو المسار الذي يسلكه الباحث لاختيار المعلومات التي يجمعها. وهو الطريقة المحددة التي توصل الإنسان الباحث من نقطة إلى نقطة أخرى، أي هو عبارة عن عدد من الخطوات المنظمة التي تسهم في تنفيذ البحث بالأسلوب الصحيح، ويعد المنهج طريقة علمية منظمة من أجل حل الإشكالية. فالمنهج بتعبير آخر هو بمثابة الطريق الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته. وبالتالي فالسؤال الملح هو هل المنهج الوصفي كما يسمى له أسس وخطوات خاصة به؟

في الحقيقة الوصف هو عملية عقلية وعملية منهجية وليست منهجا في حد ذاته فالوصف حلقة من حلقات المنهجية بحيث نجدها صفة طاغية في كل المناهج، ولا يمكن اعتباره منهجا قائما بذاته فهو لا يحتوي على أسس خاصة ولا على خطوات خاصة به تجعل منه أداة معتمدة للتحليل من أجل حل الإشكالية. وبالتالي

فعملية الوصف تعد حلقة مهمة داخل جملة من أنواع مناهج البحث العلمي، فهو وثيق الصلة بكل الأنواع الأخرى لمناهج البحث العلمي، ويُعرَّف الوصف بأنَّه دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها كميّاً وكيفياً، تمهيداً لفهم الظواهر وتشخيصها، وبهذه الطريقة نؤكد على ما تم تقديمه في السابق على أن وصف الظاهرة هو مرحلة تتضمنها كل المناهج فهو أسلوب منطو تحت كل المناهج. فالوصف كما تم تبيانه هو مرحلة تجبر الباحث على اتخاذ منهج معين بغية الوصول إلى استنتاجات تفسر الظواهر. فهذه الحلقة المنهجية (الوصف) تسمح بتوجيه الدراسة نحو الأهداف المتوخاة. ضف إلى ذلك أن العلم يرمي إلى التَّعبير عنِ العَلاقات القائمة بين الظَّواهر المختلفة، فهذا التَّعبير في أساسه وصفي، وإذا كان هذا التَّعبير يمثِّل الوَقَائع المرتبطة بالظَّاهرة؛ فلا بُدَّ أن يعتمدَ على الملاحَظَة، المندرجة ضمن سياق منهج معين.

فكل المناهج في الحقيقة منطلقها وصفي لكن هذا الوصف يكون من أجل هدف معين وهذا الهدف يختلف حسب نوعية المنهج، وهنا لب المقصد.

متى نستعين بالوصف في البحث العلمي:

- نستعين بعملية الوصف عندما تكون الظاهرة المراد دراستها قائمة في الحاضر، أو في الماضي أو حتى في المستقبل (في الدراسات الاستشرافية) لمعرفة كيف يمكن أن تكون هذه الظاهرة قيد الدراسة في المستقبل. بمعنى وصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة الراهنة التاريخية.
- نستعين بالوصف عند استقصاء أية ظاهرة المراد تشخيصها للكشف عن جوانبها، وتحديد العلاقة بين عناصرها.
- وهي عملية تبحث في أسباب وجود الظاهرة وطبيعة الظروف المحيطة بها والمؤثرة فيها.
- هي تلك العملية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية معينة وفق عملية أولية والمتمثلة في تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة، وتنظيمها من أجل معرفة أسبابها ومسبباتها والعوامل المتحكمة فيها.
- الوصف والتشخيص يمثل نقطة انطلاق في كل المناهج دون استثناء فهو بمثابة جذع مشترك بين كل المناهج من أجل تحديد المتغيرات واستنتاج العلاقات السببية.
- وظيفة الوصف هي ممهدة في عملية تحديد العلاقة بين الظاهرة المبحوثة والظواهر الأخرى وبيان مقدار هذا الترابط بين الظواهر.

- الوصف حلقة منهجية تفيد في اختيار المؤشرات، وفي بناء المقاييس والتصميمات والتي تعتبر الأساس الذي تقوم عليه الدراسات التجريبية.
- لا يقف الوصف على وصف الظاهرة المبحوثة دون تحليل وتفسير وبحث عن المسببات. فالتحليل هو وظيفة كل باحث بغية الوصول إلى نتائج.
- الوصف الذي نقصده هنا هو الوصف العلمي الذي يختلف عن الوصف العادي في أنه لا يعتمد على البلاغة اللُّغويَّة؛ وإنما هو أساسًا وصف كَمِّي، ذلك أنَّ الباحث حينما يقيس النَّواحي المختلفة في ظاهرة أو أكثر فإنَّ هذا القياس ليس إلاَّ وصفًا كميًّا، يقوم على الوَسائل الإحصائيَّة في اختزالِ مجموعة كبيرة من البيانات إلى مجموعة بسيطة منَ الأرقام والمصطلحات الإحصائيَّة.

❖ إذا فالوصف هو حلقة منهجية موضوعية يتبعها الباحث لدراسة وتتبع ظاهرة من الظواهر أو مشكلة أو حالة معينة، بقصد تشخيصها للكشف على جوانبها، والبحث عن أوساطها الدقيقة لتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها لمعرفة أسبابها. لهذا يستعمل هذا الوصف الذي هو عملية منصهرة في كل المناهج ثم اتباع خطوات المنهج المستخدم، من أجل التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها تعميما شاملا أو جزئيا.

بعد تبيان كيفية أن الوصف ليس منهجا قائما بذاته بل هو حلقة منهجية مغروسة في كل المناهج كان لزاما علينا القيام بتوضيح بعض العناصر أهمها:

- نتائج البحث مرهونة بالمصداقية وصحة المعلومات المنتقاة من مصادر ومراجع.
- تحيز المعلومات المنتقاة تؤثر في الموضوعية والنتائج البحثية.
- هناك دراسات تكتفي بوصف الظاهرة المبحوثة كميا أو كيفيا بغير دراسة الأسباب التي أدت إلى ما هو حادث فعلا، بينما نجد دراسات تسعى إلى التعرف على الأسباب المؤدية للظاهرة علاوة على ما يمكن عمله أو تغييره حتى يؤدي إلى إجراء تعديل في الموقف المبحوث.[1]

هذا فيما يخص الوصف، الذي يعده عامة الباحثين منهجا قائما بذاته. ولقد حاولنا تبيان عكس ذلك. أما فيما يخص المنهج الاستنباطي والاستقرائي فهي مناهج مستقلة وقائمة بذاتها بما أنها تحتوي على خطوات وأسس علمية خاصة بها ولا تشاركها فيها المناهج الأخرى. وفي نفس الوقت سوف نحاول تبيان كيف أن الوصف هو عملية لا مفر منها في هذه المناهج.

[1] حورية لبشري، على مراح، **الشامل في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: دار هومة، 2018، ص: 162.

2- المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي:

إن كلا من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي يستخدمان – تلقائيا–الوصف، بمعنى أن الوصف متضمن في هاته المناهج (الاستنباطية والاستقرائية).

فالمنهج الاستنباطي يقوم بحصر الأدلة والحقائق العامة وتصنيفها وترتيبها ثم استنباط الحقيقة الجزئية المطلوبة منها. وهو أيضا ينطلق من فكرة عقلية وفلسفية ويبحث فيما سيكون، ويصل إلى نتائج عقلية وفلسفية، أي الانتقال من الكل إلى الجزء، وهذا بمعنى أن أساس الاستنباط هو وصف الحقيقة العامة.

فالباحث وفقاً لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية. والاستنباط هو الطريق لتفسير القواعد العامة والكلية وينتهي منها إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات النظيرة.

وبهذا فالاستنباط ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فهو ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية، والتي تمهد للفروض القابلة للاختبار.[1]

فهذا المنهج معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي (ويفيد هذا المنهج في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب المنهج التحليلي أو الاستنباطي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم، في مقدمة أو رصد الأسباب، ويليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيراً منطوق الحكم، الذي يبنى على كل ما سبق، ويعد تطبيقاً له).

بينما يهتمالمنهج الاستقرائي باستقراء الأجزاء ليستدل بها على حقائق تعم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل. فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام.[2]

والمنهج الاستقرائي يستمد مقومات بنائه من استقراء الوقائع ولهذا الاتجاه أساسه الرياضي، حيث يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصولا إلى الكل.[3] فهذا المنهج معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع. وفي مجال العلوم القانونية، يعبر عن المنهج الاستقرائي عادةً بالمنهج التأصيلي. ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع. فكأن المنهج الاستقرائي، أو في مفهوم القانون المنهج التأصيلي، يمر فيه الباحث بعدة مراحل:

---

[1] السيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع**، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص: 32.

[2] أحمد عبد الكريم سلامة، **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999، ص: 35.

[3] محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة**، القاهرة: منشورات كلية التجارة، 1979، ص: 120.

مرحلة تقصي ظاهرة معينة وفحصها، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة. كل هذا على عكس المنهج الاستنباطي. ومن خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح مطبقا بشكل واسع من قبل مفكري العصر الحديث في مجال القانون الدستوري خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما.

أما فيما يخص علاقة كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالوصف. فالمنهج الاستقرائي المعتمد على تجميع البيانات حول ظواهر معينة للتوصل إلى علاقات كلية، هو منهج واقعي عكس المنهج الاستنباطي، ويندرج تحت صنف المناهج التي تنطلق من الحقائق الجزئية أو الواقعية المتفرقة للوصول إلى حقائق عامة، وهذه الحقائق التي يتوصل إليها الباحث في الأخير نسميها احتمالات في مرحلة النمو الأولى، ونسميها فرضيات في مرحلة النمو الثانية، ونظريات في مرحلة النمو الثالثة، ونسميها قوانين في مرحلة النضج الأخير، وهذا يعني أن الاستقراء ينطلق من عملية وصف لمجموعة من الحقائق الجزئية. وهذا ما يوضحه الأستاذ سعيد إسماعيل صيني في كتابه "قواعد أساسية في البحث العلمي" أن العلاقة بين المنهجين (الاستنباطي، الاستقرائي) يتلخص في الشكل التالي[1]:

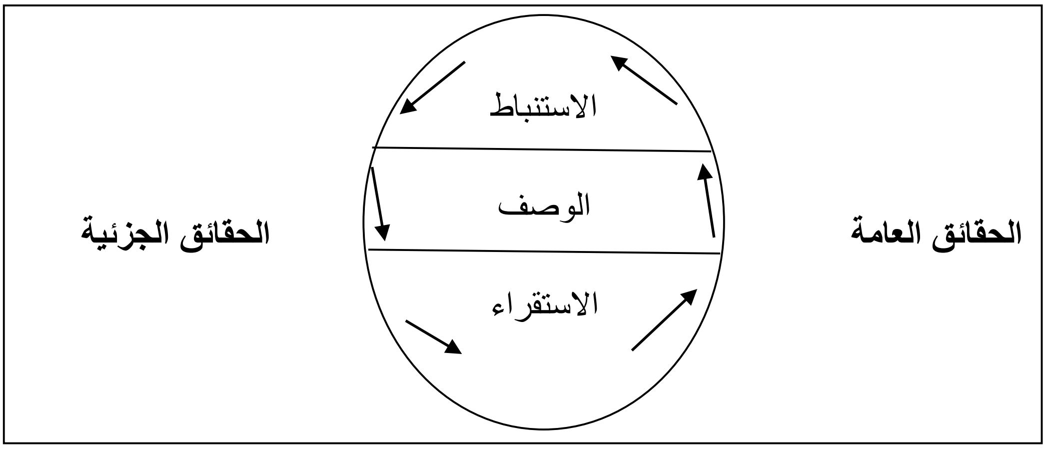

إلا أن ما يمكن التركيز عليه هو أن كلا من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي هي مناهج قائمة بذاتها والدليل على ذلك كون المنهج الاستنباطي يحتاج إلى عنصرين أساسيين في تحليله: الحقيقة الجزئية الناقصة أو الغامضة، والحقيقة العامة المسلمة التي نستعين بها لاستكمال المعلومات حول تلك الحقيقة الناقصة. بينما تختلف المناهج الاستقرائية عن نظيرتها في كونها تحتاج إلى عناصر أو حقائق جزئية متعددة

[1] سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، ط2، ص: 118 https://islamhouse.com/ar/books/395531/ (2018/12/16)، (19سا 10د).

متشابهة للاستعانة بها في التعرف على حقيقة عامة. هذا فيما يخص التداخل بين المناهج الاستنباطية والاستقرائية التي تعتبر مناهج مستقلة قائمة بذاتها.

هناك تداخل آخر يتمثل في منهج دراسة الحالة الذي يعد من قبل الكثيرين أسلوبا منضوياتحت المنهج الوصفي. ولقد تم التأكيد فيما سبق أنه لا وجود لمنهج يدعى بالمنهج الوصفي لسبب بسيط تم تبيانه في العناصر السابقة والدليل الآخر سوف نحاول التعرض إليه لاحقا.

3- المنهج التاريخي:

يرتكز المنهج التاريخي على دراسة الأحداث الماضية دراسة دقيقة، وذلك بالرجوع إلى السجلات التاريخية إلا أن المنهج التاريخي ليس إلا عملية البحث عن السجلات والوثائق القديمة بل يعد أيضا إجراء لإثبات أصالةهذه الوثائق[1]. وأحيانا قد يرتكز المنهج التاريخي على الأشخاص الذين عايشوا تلك الفترة من الزمن والذين لا يمتلكون القدرة على الاحتفاظ بالحقيقة والمعلومة لفترة زمنية طويلة.[2] وأساس المنهج التاريخي هو إعادة بناء الماضي. "لأن صورة الحاضر لا يمكن أن تفهم على حقيقتها إلا في سياق التطور التاريخي"[3]، بالإضافة أن دراسة الماضي تصب أيضا في الاستفادة من عبرها وآثارها السلبية والايجابية، أي إنها تمثل خبرة جاهزة عاشها أفراد المجتمع ودفعوا ثمنها أو استفادوا منها.[4]

وينتقل الباحث من تجميع الوثائق إلى نقدها وتحليل محتواها. وأولى خطوات في المنهج التاريخي هو التأكد من صحة الوثيقة،[5] لينطلق انطلاقا أمينا من النص الأصلي. ويستطيع الباحث أن يقارن النص الوارد في المرجع الذي يعتمده بالنص نفسه كما ورد في مراجع أخرى.

مهمة الباحث الذي يأخذ بالمنهج التاريخي منهجا معتمدافي بحثه مهمة عسيرة جدا، لأننا نجد النصوص معرضة للتحريف المقصود وغير المقصود. والوثائق قابلة للتزوير. "فلذا تعتبر مهمة الباحث أشق من مهمة الباحث الطبيعي أو الكيميائي، لأن الوثائق التي لديه ليست كالمواد الطبيعية التي يجرب فيها الفيزيائي أو الكيميائي لأن هذه الوثائق ليست هي الأحداث الواقعة بل هي تقارير وأوصاف عنها وروايات مفصلة بها"،[6] وهذا ما يطلق عليه في المنهج التاريخي بالنقد الخارجي. إلا أن الباحث لا يتشبث بالنقد

---

[1] Pierre Belleau, **La méthode historique**, Montreal : Cégepde maison neuve, 1989,p:10.

[2] مصطفى ربحي، عثمان محمد غنيم عليان، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص: 37.

[3] حسن صعب، **مقدمة لدراسة علم السياسة**، بيروت: دار العلم للملايين، د.س.ن، ص: 261.

[4] سليم الغزوي وآخرون، **المدخل لعلم الاجتماع**، عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2006، ص: 396.

[5] فر روزنتال، **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، (تر: انيس فريحة)، بيروت: مؤسسة فركلين للطباعة والنشر، 1961، ص: 41.

[6] **المرجع نفسه**، ص: 159.

الخارجي وحده بل يسايره نقد آخر والمتمثل في النقد الداخلي أي الباطني للوثيقة، فيتوقف الباحث عند معنى النص ليتأكد من انطباقه على الموضوع الذي يدرسه وكذا محاولة التحقق من أمانة مؤلف النص، والتأكد من أنه لا ينطلق فيما يكتب من هوى أو رأي معين، محاولا أن يترجم عواطفه في وقائع.[1]

فإذا ما تأكد الباحث من صحة النص، تناوله بالتحليل والتفسير.

فالمنهج التاريخي يقوم بدور كبير في اكتشاف الحقائق التاريخية وإثباته ابطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق التأصيل والإثبات وتأكيد هوية الوثائق التاريخية، وتقييمها وتحليلها، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية المقصود معرفتها والتعرف عليها.[2]

وبهذا يمكن القول بأن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية بعد التدقيق في صحة معلوماتها وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا.

فكل العلوم الاجتماعية في دراستها قد تستعين بالمنهج التاريخي إلا أنه هناك جملة من الاعتبارات المنهجية التي لابد من أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر والتي تتمثل في التالي:

- عند دراسة ظاهرة معينة وبمجرد رجوع الباحث إلى الوثائق الرسمية كالمخطوطات والسجلات والوثائق القديمة وإثبات أصالتها وصحتها ومحاولة مقارنة النص الوارد في المرجع الذي يعتمده بالنصوص الواردة في المراجع الأخرى، وكذا محاولة الباحث التحقق من أمانة مؤلف النص، من أجل تحليل الظاهرة المراد دراستها وتفسيرها. هنا يصبح الباحث أمام تطبيق المنهج التاريخي. وهذا نجده خاصة في علم التاريخ.
- هناك بعض الظواهر عند دراستها في العلوم الأخرى المنضوية تحت العلوم الاجتماعية، لا تستدعي درجة من التحليل الخارجي للوثائق (التأكد من صدق الوثيقة بطرق عدة، كالمقارنة بين عدة نصوص، أو دراسة صاحب الوثيقة) ولا تحليل داخلي للوثائق والمصادر (التأكد من حقيقة المعاني التي تتضمنها الوثيقة، الدوافع التي أثرت في المؤلف عند كتابته للوثيقة). بل تقتصر عند دراستها على وصف وسرد الأحداث الماضية بطريقة استقرائية يغلب عليها التحليل والتركيب، فهنا يصبح الباحث يستعمل منهجا آخر والمتمثل في المنهج الاستردادي.

---

[1] حسن صعب، **المرجع السابق الذكر**، ص: 263.

[2] حورية لبشري، علي مراح، **المرجع السابق الذكر**، ص: 193.

4- المنهج الاسترداد:

يعد هذا المنهج جزءا من المنهج التاريخي العام، ويقصد به القيام بوظيفة معرفية أساسية ومهمة لاسترجاع أحداث تاريخية بطريقة علمية للكشف عن دقيقها وجليلها بغية التأكد من صحتها وفهم ملابساتها[1].

هذا المنهج نستعين به في دراسة بعض الظواهر السياسية والاجتماعية والنفسية والإعلامية...ومهمته تقتصر على الوصف العلمي لما جرى عليه الزمن، ومحاولة فهم حقيقة الأحداث التاريخية كما هي في زمانها ومكانها، سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو الأفكار أو الحركات أو المدارس أو غير ذلك،ومهمته استرجاع أحداث تاريخية بطريقة علمية،وسبيله الكشف عن دقتها بغية التأكد من صحتها وفهم ملابساتها.فهذا المنهج يقوم على مبدإ الاسترداد، وعلى العودة للماضي لكي نتمكن من تحليل ما حدث، ورؤية جميع الأسباب التي أدت لحدوث المشكلة، وما هي تأثيراتها في الحاضر، دون ضرورة التطرق إلى الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ والتي أسلفنا ذكرها.

فالبحث الاستردادي إذا هو ليس تماما معنى المنهج التاريخي كما هو متعارف عليه عند أهل الاختصاص، والذي يعتمد على الوثائق التاريخية وتحليلها وتركيبها كما عند "هويتني"، ولا هو تطبيق النظرية العلمية على أحداث الماضي في تعريف "ماركيز"، ولا هو بمعنى البحث الوثائقي الذي يقوم على دراسة الوثائق والسجلات والاعتماد عليه في تكوين النتائج التي تؤسس حقائق جديدة أو تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو عن الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية حسب مفهوم الأستاذ "أحمد بدر"، ولا هو بمعنى المنهج التوثيقي حسب تعبير الأستاذ "فريد الأنصاري" الذي عده طريقة بحث تهدف إلى تقديم حقائق التراث جمعا أو تحقيقا أو تأريخا[2]. فالمنهج الاستردادي يختلف تماما عن المنهج التاريخي الذي له أسلوبه الخاص وأدواته الخاصة به.

ولعل أحسن من عبر عن هذا التصور المنهجي الأستاذ رشدي فكار الذي قسم المنهج التاريخي إلى قسمين؛ أولا: "المنهج التاريخي كطريقة بحث"، وهو الذي يعنى بالتأريخ للعلوم جميعها عبر التساؤلات الثلاثة: كيف نشأ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل؟ وهنا يمكن استدراج المنهج الاستردادي*

[1] مولاي المصطفى الهند، البحث الاستردادي وإشكالية الوعي التاريخي، https://www.maghress.com/almithaq/6024، (2019/02/24)، (9سا33د).

[2] المرجع نفسه.

* إن رشدي فكار حاول تطبيق هذا المنهج في مجال حقل العلوم الإسلامية، وبصيغة الأستاذ رشدي فكار يمكن أن نقول إن البحث الاستردادي هو طريقة بحث تأريخية لما جاد به الفكر الإسلامي عبر الزمن، وهي وظيفة علمية في غاية الصعوبة؛ لأنها محاولة جادة لاستعادة حقيقة ما جرى من أحداث تاريخية.

ثانيا: "المنهج التاريخي كقدرة شرح"، وهذا يخص الدراسات التاريخية، ولا يمكننا الاستعانة به عند دراسة كل الظواهر السياسية لسبب بسيط يعود إلى أن هذا المنهج فيه ثلاثة مستويات :أ–منهج المؤرخ: الذي يعتمد على كيفية الاحتفاظ بالتسلسل والاسترسال للأفعال والأفكار عبر التاريخ، فهو منهج رصدي. ب–منهج عالم التاريخ: الذي يهدف إلى تصحيح التاريخ وغربلته مما علق به من تغميض المؤرخين وانتماءاتهم.

ج–فلسفة التاريخ: التي تعنى بتعليل الواقع والأحداث الصحيحة، بالرجوع إلى الأصل من مخطوطات وأناس عايشوا تلك التجربة في فترة من الفترات. وهنا يكمن المنهج التاريخي.

فلو أردنا مثلا متابعة الظاهرة السياسية في تحوّلاتها المستمرّة، وأردنا الرجوع إلى مكوّناتها من أجل فهمها، فإنّ ذلك سيقتضي العودة إلى زمن سابق لرصد كلّ العوامل التي تداخلت في تكوينها. ومن جهة أخرى، لو اتبعنا طريق فهم الظاهرة السياسية عبر نتائجها، فإنّ ذلك يتطلّب منّا الانتظار زمنا إلى حين ظهور تلك النتائج. وفي الحالتين معا، يظهر تحليل الظاهرة السياسية بمثابة بحث منهجياسترداديّ، ولا يمكن اعتباره منهجا تاريخيا.

5– المنهج المقارن:

يعد المنهج المقارن من أهم المناهج وأعمقها المستخدمة في تفسير الظواهر الاجتماعية، ويرى العديد من الكتاب أن المنهج المقارن ربما كان المنهج الملائم بدقة لعلم الاجتماع واعتقد إميل دوركايم Emile Durkheim "أننا إذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع التأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فإنه من الصعب إجراء تجارب مماثلة في العلوم الاجتماعية، ومن ثم فالطريقة المتاحة لنا هي إجراء تجارب غير مباشرة يتيحها لنا المنهج المقارن".[1] وأكد عالم الاجتماع المعاصر رونالد فليتشر Ronald Fletcherأنه:

"في العلوم التي تختص بدراسة المواد غير الحية، وبالظواهر العضوية والفسيولوجية، يمكن عزل بعض العلاقات الارتباطية بينها (والتي يتم البحث عن تفسير لها) عزلاً اصطناعياً عن سياقها الطبيعي، ودراستها في ظروف معملية مقيسة قياسًا دقيقاً. ويبدو هذا مستحيلاً تماماً في علم الاجتماع باستثناء التفاعلات في بعض الجماعات الصغيرة. فنحن لا نستطيع أن نضع بريطانيا العظمى، أو قبيلة الكواكولت، أو تطور قانون بابليون في المعامل، يضاف إلى ذلك أننا نعرف أن أي جزء من أجزاء النسق الاجتماعي لا يمكن فهمه إلا

[1] مادلين غرافيتز، **مناهج العلوم الاجتماعية**،(ترجمة:سام عمار)، دمشق:1993، ص:98.

في ارتباطه الجوهري مع الأجزاء الأخرى، فضلاً عن أن الأساليب المعملية – لاعتبارات أخلاقية عديدة– لا تناسب ببساطة طبيعة الظواهر الإنسانية المترابطة ومستواها. ومع هذا ينبغي أن يكون لدينا بعض الإجراءات لاختبار نظرياتنا، وثمة حقيقة بسيطة مؤداها أن الصياغة الدقيقة للمنهج المقارن واستخدامه يمثل البديل الوحيد عن التجريب في علم الاجتماع[1]."

والمقارنة عموما نشاط عفوي واتجاه طبيعي ملازم للتفكير البشرى، وتعني لغة الموازنة والمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها. وقد أثر هذا السلوك الذهني سلبا على تطور المنهج المقارن وقلة استخدامه في العلوم الاجتماعية، كما لوكان هذا المنهج يخلو من خطوات وخصائص نوعية تميزه عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى. وعليه يمكننا أن نتساءل عن ماهية هذا المنهج وإلى أي مدى يمكن استخدامه في العلوم الاجتماعية، وماهي أهم الصعوبات التي تحدد من تطبيقه؟

5-1- تعريف المنهج المقارن:

لا تعد المقارنة حقلا معرفيا أو موضوعا للدراسة بل منهجا للبحث والتحليل، وبالرغم من اختلاف التعاريف المقدمة للمقارنة وتنوعها، إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث جون ستيوارت ميل John Stuart Mill، الذي عرفها بأنها دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.[2] ويعد المنهج المقارن تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بفحص مستمر لأوجه الشبه والاختلاف فيها، واستخراج العلاقات بين المتغيرات بغية تفسيرها، وإيجاد تعميمات إمبريقية عامة حولها. ولقد عرف معجم المصطلحات الاجتماعية المنهج المقارن بأنه:

" تلك الطريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها، وفقا لبعض المحكات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية، والإثنوجرافية والإحصائية. ويمكن عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الاجتماعية"[3].

---

[1] مايك أونيل، "المدخل إلى علم الاجتماع"، **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، (ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد)، القاهرة.: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،2002، ص: 85.

[2] نصر محمد عاطف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذجالمعرفي،النظرية،المنهج**، بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002، ص:99.

[3] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، ص:75.

ولم يقتصر استخدم المنهج المقارن على علم الاجتماع، بل شمل بقية العلوم الاجتماعية الأخرى علم النفس، السياسة، القانون، الأنثروبولوجيا، وهذا ما أكدته مادلين غرافيتز Madeleine Grawitz " في كتابها مناهج البحث العلمي " المنهج المقارن هو ذلك المنهج المستخدم في جميع العلوم الاجتماعية كبديل للتجريب (دوريكايم)،ما يجعل من الممكن تحليل البيانات الملموسة عن طريق الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، والعناصر الثابتة، والأنواع. وتتوقف صلاحية هذا المنهج على الصرامة التي يطبق بها"[1].غير أن أرند ليجفارتLyjphartArend اعتمد في تطبيقه للمنهج المقارن على دراسة الظاهرة السياسية –عكس لاسويل-Harold.D.Lasswellوألموند Gabriel Almond أن المنهج المقارن ليس هو المنهج العلمي، ...وأنه لا يستطيع تحييد المتغيرات التي يريد المنهج التجريبي تثبيتها، والتحكم فيها، لذلك حدد أربع طرق لتقليل مشكلة المتغيرات الكثيرة وتضييقها، والتي يصعب التحكم فيها:أولا: بزيادة عدد الحالات موضع المقارنة قدر الإمكان بتوسيع التحليل تاريخيا وجغرافيا، ثانيا: تضييق نطاق البحث وبؤرة تركيزه من خلال دمج المتغيرات والفئات موضع البحث،ثالثا: تركيز التحليل على الحالات القابلة للمقارنة مثل الحالات التي تتشابه في الكثير من الخصائص،رابعا: تركيز التحليل على المتغيرات المفتاحية أو الجوهرية في الظاهرة [2].

وذهب جيوفاني سارتوريG.Sartori إلى أن المقارنة تعني في الوقت نفسهالاستيعاب والتمييز بالنسبة لمعيار معين،لذلك اعتقد أنه للقيام بمقارنة يجب التساؤل في البداية: المقارنةبالنسبة إلى أي خصائص، بمعنى استخراج النقاط المشتركة وفق معيار يجب تعريفه مسبقا والذي سيوجه الباحث. كما حاول سارتوري تفادي النتائج السلبية للسياسة المقارنة بطرح الأسئلة التالية: لماذا نقارن؟، ما الذي نقارنه؟ وكيف نقارن؟ [3].

وعموما يعرف المنهج المقارن بأنهذلك التحليل العلمي الذي يتضمن ملاحظة ظواهر مختلفة داخل نسق واحد وعبر مراحل زمنية محددة، أوملاحظة أكثر من نسق واحد،ومثل هذه البحوث تستند إلى طرق مختلفة للبحث منها المنهج التحليلي، والمسح الاجتماعي، والتجارب على الجماعات الصغيرة والملاحظة بالمشاركة، وتتكامل هذه الطرق في تحقيق هدفها العام وهو إجراء بحث مقارن للظواهر محل الدراسة. ويوضح هذا التعريف الأوجه المتنوعة[4] للمنهج المقارن والمتمثلة في:

---

[1]Madeleine Grawitz, **Méthodes des sciences des Sciences Sociales**, Editions Dalloz, 1993, pp:363-366.

[2]عاطف علبي ، **مرجع سابق**، ص ص:99-101.

[3]Méthode comparative en sciences sociales.

[4]معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، ط.2، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص:145، 146.

أ-الوجه التاريخي الذي تتم فيه مقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مراحل زمنية متعاقبة مثل دراسة زواج الأقارب في المجتمع العربي خلال العقود الزمنية الخمسة ماضية، ومقارنة معدلاته في كل عقد زمني، أو دراستها عقب تغيرات وثورات اجتماعية كدراسة القيم الاجتماعية بعد أحداث الربيع العربي، أو الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد 11سبتمبر 2001، أو السلوك الإجرامي في الجزائر في الفترة المزامنة.

ب-الوجه المكاني الذي تتم فيه مقارنة الظاهرة أي مكان المقارنة كالمقارنة بين اللغة الأمازيغية في المجتمع الجزائري وفي المجتمع المغربي، أو الهجرة غير الشرعية في المجتمعين، أو البطالة في ولايات الجنوب الجزائري.

ج -الوجه الزماني-المكاني أي مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى مثل مقارنة الشعر العربي في الوقت الراهن في مجتمعنا العربي مع العصرين العباسي والجاهلي، ثم مقارنة هذا النتاج مع الشعر الاجتماعي في فرنسا في الوقت الراهن.

5-2- خصائص المنهج المقارن:[1]

- يسعى المنهج المقارن إلى التنظيم المنهجي لاتجاه طبيعي للفكر الإنساني. هذه الحركة التلقائية التي تدفعنا إلى مقارنة ما نراه لا تشمل إجراءات تقنية خاصة، وتشمل المقارنة مواضيع ودراسات كلية (تطور الفكر الرأسمالي)، كما يتناول مواضيع جزئية (مقارنة مختلف أنواع الاقتراع) في تخصصات معينة، كما يستخدم في الدراسات الكيفية وعند إجراء الملاحظات الكمية على السواء.

- تقتضي المقارنة وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف، ولا الظواهر تامة التشابه، كأن نقارن بين الجمعيات الحقوقية في تونس، ونظيراتها في مصر والجزائر، أو النظام السياسي الأمريكي والفرنسي من حيث المؤسسات الدستورية، الحالة الاجتماعية للأسر الكادحة في المجتمعات الصناعية فرنسا وبريطانيا.

- يستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي منذ اختيار موضوع البحث، وطرح الإشكالية وصياغة الفروض والتحقق منها،كما يشمل جميع مستويات البحث العلمي سواء تعلق الأمر بالوصف مثل ملاحظة عناصر التشابه والاختلاف بين الأنظمة الاجتماعية كالزواج أو الطلاق في المجتمعات العربية، والأنظمة التربوية في هولندا وألمانيا وفرنسا، أو الأنظمة السياسية كالنظام السياسي الأمريكي والنظام الفرنسي، والأنظمة الثقافية كالمعتقدات الدينية، وأثناء التصنيف كتصنيف أنماط الثقافة في المنظمات العربية

[1] Grawitz, **op.cit.**, p:364.

(ثقافة الضبط والرقابة، وثقافة المشاركة والتعاون، وثقافة الأداء العالي، ثقافة التهذيب والرعاية)،أنماط المشاركة السياسية (التقليدية وغير التقليدية)، وعند تفسير الارتباط حيث يفترض علاقة سببية بين العناصر المشاهدة أو الغائبة كتفسير الإقبال على التصويت في بعض البلدان أو عدمه، أو ما الذي يجعل كوريا الجنوبية دولة ديمقراطية وكوريا الشمالية غير ديمقراطية، بالرغم من أن قدرة المنهج المقارن على التفسير تظل محدودة[1].

5-3- تطور الدراسات المقارنة:

كان استخدام طرق المقارنة في المعطيات الاجتماعية والتاريخية معروفا في الأزمنة الماضية، بل كانت محددا أساسا في أعمال الفلاسفة والمفكرين أمثال أرسطو الذي جمع 158دستور دولة لمعرفة أي دستور يحقق الاستقرار السياسي أكثر، ومن ثم وضع كتابه "في السياسة "، الذي ترك أثرا في تطور علم السياسة والفكر السياسي إلى يومنا هذا. وأكد ابن خلدون ضرورة مقارنة الظاهرة الاجتماعية بغيرها من الظواهر، لكنه حذر في الوقت نفسه من المبالغة في قياس الغائب على الحاضر، وبين ما ينبغي اتخاذه من احتياط حتى لا نحكم على ظاهرة ماضية حكمنا على أشباهها من الظاهرات الحاضرة مع ما يكون بينهما من اختلاف فيما يكتنف كلتيهما من شؤون."[2]، وقارن ألكسي دي توكفيلAlexis de Tocqueville الطبقة الأرستقراطية بين كل من فرنسا وأمريكا في منتصف القرن الثامن عشر، حيث وجد أن جميع الطبقات الاجتماعية في فرنسا تبحث عن تكافؤ اجتماعي فيمابينها، إلا أنها تخضع إلى مؤسسات تعسفية. وكان هذا هو السبب الرئيس لظهور الفكر الثوري في فرنسا في تلك الفترة الزمنية،وأن الطبقة الغنية في أمريكا تريد المحافظة على النظام الطبقي، في حين تريد الطبقة الفقيرة تغييره، وأن المشاركة السياسية من قبل الأفراد تقلل من نزوعهم إلى الثورة ونظرتهم السياسية للتغيرات الحديثة[3]. وقارن أوغست كونت August Kant بين الصفات البشرية والصفات غير البشرية في استخراج المزايا الجوهرية للإنسان ولمجتمعه والمقارنة بين المجتمعات البشرية ذاتها خلال فترات زمنية لتوضيح قوانين التعايش، وقوانين تتابع الظواهر الاجتماعية والعقلية. ارتبط المنهج المقارن خلال القرن التاسع عشر بالمنهج التطوري خصوصا بعد تأثير الحركة الداروينية،ذلك أن العلماء لم يكتفوا بدراسة الجذور التاريخية المشتركة للظواهر الاجتماعية مثل دراسة الدين أو العائلة أو الفكر كما فعل كونت، بالدراسة المقارنة بينها جغرافيا أو تاريخيا[4]. وساهم جون ستيورات ميل John Stuart Mill في توضيح استعمال هذا المنهج، وعده مجرد تطبيق منطق العلم على دراسة حالات وظواهر معينة، وأن المنهج

---

[1]مادلين غراڤيتز، **مرجع سابق**، ص:99.
[2]عاطف علبي، **المنهج المقارن**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص:133.
[3]معن خليل عمر، **مرجع سابق**، ص:149.
[4]عاطف علبي، **مرجع سابق**، ص:135.

العلمي الحق هو منهج يقوم بمقارنة الأشياء من حيث دراسة صفات اختلافها وصفات شبهها لكي يتوصل إلى المزايا المشتركة فيها. في حين قارن دوريكايهمE.Durkheimمعدلات الانتحار بين مجتمعات مختلفة وفي جماعات مختلفة من مجتمع واحد، فتبين له أن الانتحار بين المتزوجين الذين لا أولاد لهم أرفع منه عند المتزوجين، وأن البروتستانتيين ينتحرون أكثر من الكاثوليكيين...الخ فاستخلص من هذه المعطيات الإحصائية قانونا اجتماعيا مؤداه " أن الانتحار يتناسب عكسا مع درجة الاندماج في المجتمع الديني والمجتمع العائلي والمجتمع السياسي.كما ذهب ماكس فيبر Max Weberإلى مقارنة البيروقراطية في مجتمعات مختلفة دراسة تاريخية ليتوصل إلى الاختلاف بين النوع المثالي للبيروقراطية الألمانية والبيروقراطية البريطانية، كما قارن بين المذهب البروتستاني والدين الهندوسي[1]. واستمر تطور الدراسات المقارنة في القرن العشرين لتظهر العديد من الأقسام والتخصصات في مختلف العلوم الاجتماعية،لكنها بقيت مقتصرة على الدول الغربية والاتحاد السوفيتي إلى حدما. فبرزت الدراسات المتعلقة بالقانون المقارن وعلم السياسة المقارن فيما بعد، والدراسات اللغوية المقارنة، علم الأديان المقارن، وقد ساهمت المدرسة السلوكية في إعادة الاعتبار للدراسات المقارنة في إطار الحرب الباردة.

5-4-مجالات المقارنة وشروطها:

تتعدد حالات[2]المقارنة ويمكن حصرها فيما يلي:

- مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة، مثلاً كدراسة الوضع التربوي لأبناء العمال في المدارس الابتدائية عند مجتمعين صناعيين.
- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة، كدراسة التطور السياسي لعشرة أقطار نامية. ويصنف متغير التطور السياسي إلى خمس وحدات اجتماعية كما يلي: 1-الوظيفة الإدارية، 2-الوظيفة القانونية، 3-التنظيم الحزبي، 4-السلطان والسلطة، 5-تأثير المواطنين.
- علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد، مثل دراسة علاقة معدل الإنجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية (حضرية وريفية) في المجتمع الكردي.
- علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة، مثل دراسة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص: 135-137.

[2] قباري محمد إسماعيل، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، الإسكندرية: منشأة المعارف،1981،ص:72.

– لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط أهمها:

– يجب ألا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة، بل تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

– يجب أن يسلط الباحث الضوء على الحادثة موضوع الدراسة وأن يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.

– يفترض أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف،فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن. وأيضا تجنب المقارنات السطحية والتعرض إلى الجوانب الأكثر عمقا لفحص طبيعة الواقع المدروس وكشفها، وعقد المقارنات الجادة والعميقة، ويشترط فيها أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان، فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين.

5-5- خطوات المنهج المقارن:

يتعين علينا قبل الخوض في خطوات المنهج المقارن التمييز في البداية بين التحليل المقارن والمنهج المقارن، فالتحليل المقارن يعني اكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاتفاق وكذلك أوجه الاختلاف والتباين بين الظواهر الاجتماعية، فهو مطلب رئيس في التحليل العلمي، أما المنهج المقارن فيعد نمطا من التحليل الاجتماعي الذي يتناول الوحدات الاجتماعية من منظور كلي. غير أن اختيار الموضوعات التي تصلح للدراسة المقارنة يتطلب الاستعانة بأنواع معينة من البيانات مثل البيانات التاريخية، والعرقية، والسيكولوجية، غير أن النقطة الرئيسة بين النظرية والمنهج هي اختيار المشكلات التي تصلح للمقارنة وما يتبع ذلك من صياغة أنماط للمجتمعات والنظم. ففي حال كانت الدراسة تهتم بدراسة مقارنة للمجتمعات الريفية فإن ذلك يتبع نمطا معينا لموضوع الدراسة. ذلك أن المجتمع الريفي قد يحتوي على الآلاف من القرى والتجمعات لا يمكن دراستها جميعا. وهنا يصبح من الضروري اختيار أنماط المقارنة. ولذلك فإن عملية التنميط تستهدف وضع هذه القرى داخل أنماط لها سماتها وخصائصها المحددة، حيث إن دراسة قرية واحدة من كل نمط أو نوع من أنواع هذه القرى يمكن من التعميم على بقية القرى. ولكي تتم عملية التنميط على الوجه الأكمل يتعين أن نختار مقاييس محددة تصنف القرى وفقا لها مثل حجم القرية (عدد سكانها)، النشاط الاقتصادي، التعليم، الخدمات المتوافرة. الخ، وهكذا فإن المنهج المقارن يمكن وصفه تبعا لكتابات مجموعة من المختصين منهم سبنسر Spencer على أساس أنه عبارة عن جمع أوصاف لنظام معين في مجتمعات مختلفة من أجل اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي في حين يقصد به دوركايمDurkheim طريقة التلازم في تغير الارتباط

بين ظاهرتين اجتماعيتين. وعموما يشترك المنهج المقارن في خطواته مع معظم مناهج البحث في العلوم الاجتماعية وتتضمن:

– تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة، ويجب أن تصاغ بشكل واضح ودقيق، وتحديد وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة (الأسرة، الثقافة، القرية، المدينة، الدولة، الحزب، السلوك الانتخابي، الإصلاح السياسي، الرأي العام) شرط أن تكون صالحة للمقارنة.

– صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، فعند مقارنة أنظمة متشابهة لابد من تحييد المتغيرات المتشابهة والبحث في تلك المتغيرات التي تختلف فيها النظم، والعكس عند القيام بمقارنة الأنظمة المختلفة نقوم بتحييد المتغيرات المختلفة، والتي يتم تعريفها تعريفا إجرائيا يسمح بتفسير أنماط السلوك المختلفة.

– تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، فالمفهوم هو تصور ذهني عام ومجرد للظاهرة التي نريد ملاحظتها، فإذا أخذنا الفرضية الآتية مثلا موارد الزوجين تحدد سلطتهما العائلية في المجتمعات الريفية والحضرية، فالمفاهيم الرئيسة لهذه الفرضية هي مفردات موارد الزوجين، والسلطة العائلية، والمجتمعات الريفية، والمجتمعات الحضرية ؛ لأنها عبارة عن مختصرات مجردة لظواهر عديدة قابلة للملاحظة والتي يمكن أن تمس أخذ القرارات و المقربين المعروفين أو التعود على المهام المنزلية في العائلة[1]، فلنتوقف عند المفهوم الأول؛ موارد الزوجين ونقدم مفهوما له لنصل إلى تعريفه إجرائيا غير أن الصعوبة تكمن عند تحديد هذا المفهوم، فهل نقصد به الإمكانات المادية أو الفكرية أو الجسدية أو الانتماء الاجتماعي، أو كل ذلك لنصل إلى الاسترشاد به أثناء المقارنة بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس حتى لا يتيه، ويظل جهدنا عند تجميع الوقائع المتشابهة أو المختلفةوتصنيفها، فمن دون مفاهيم تبقى المعلومات والبيانات التي نجمعها عن الظواهر المدروسة غير منظمة وغير مفيدة. لذلك طور علماء الاجتماع العديد من المفاهيم مثل الثقافة، المجتمع، البناء الاجتماعي، النسق الاجتماعي، كأدوات لتصنيف أنماط النظم الاجتماعية المختلفة. لكن ينبغي على الباحث الحذر من التحيز المذهبي عند صياغة المفاهيم، وأيضا الانتباه إلى السياقات التي تصاغ فيها هذه المفاهيم، حيث تختلف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجرى عليها المقارنة، كذلك معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر.

– جمع البيانات: وتعد من أهم الأسس التي تقوم عليها المقارنة، وذلك بالاستناد إلى أدوات جمع المعلومات كالاستمارة، والملاحظة، والمقابلة، والوثائق، والسجلات، والتقارير، والإحصاءات الرسمية، والاختبارات، والمقاييس، والمصادر والمراجع. ويتحكم موضوع المقارنة وحده في الوسيلة المستخدمة. كما أنه غالبا ما

[1] موريس أنجرس، **مرجع سابق الذكر**،ص: 158-160.

يواجه الباحث صعوبات في جمع البيانات تتمثل في الوقت والمال، والتحريف المتعمد وغير المتعمد للمعلومات، صعوبة التنقل والسفر، وإتقان لغة واحدة، معرفة دولة واحدة، وهذا يدفع الباحثين الاعتماد على التفكير الاستنتاجي، وهذا ما يحد من المقارنات، وغالبا ما يحدث ذلك في علم السياسة المقارن حيث ينزع معظم الباحثون إلى دراسة أوروبا عوض أند ونسيا على الرغم أنها رابع دولة من حيث السكان.[1]

– الشرح والتفسير بالكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها. ويتحقق ذلك بعد صياغة الأنماط، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا في تلك الأنماط، ثم يعمل على تعميمها. غير أن مرحلة التفسير تعترضها صعوبات كالاختزال، فمثلا بعد البحث الدقيق والمتأني نصل إلى أن الدول التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها أكثر من الذكور يكون احتمال أن تكون ذات نظام حكم ديمقراطي أكبر من تلك الدول التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها منخفضة. غير أن هذا التفسير يبقى غير واضح، فيجب توضيح أسباب الارتباط بين الحكم الاستبدادي وعدم تعلم الإناث، فيمكن تفسير ذلك بمتغيرات أخرى مثلا كعدم المساواة داخل الأسرة، الفقر، المعتقدات الدينية والإثنية. ونصل بعد حصر العناصر المختارة إلى وضعها في صورة نمط مثالي Ideal type، كما تكمن الصعوبة الأخرى في عدم الأخذ بجميع أبعاد الظاهرة؛ المحيط الثقافي،الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي، التكنولوجي إلخ.

5-6- مزايا المنهج المقارن وعيوبه:

للبحوث المقارنة مزايا[2] يمكن حصرها فيما يلي:

– تؤدي البحوث المقارنة إلى زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، إذ إن هذه التفسيرات تستند إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، مما يقلل من تأثير عامل الصدفة، والتحيز الثقافي.

– تؤدي البحوث المقارنة إلى تدعيم قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع مثل المؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية، والتي تشمل في المجتمع الغربي، الدخل، والمهنة، لكنها في المجتمعات النامية تشتمل أيضاً على مكان السكن، والنسب الأسري.

– تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم أيضاً قوة هذه التفسيرات، ويزيد من صمودها في وجه الانتقادات.

---

[1] باتريك هـ. أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل الجبيلي، دمشق: دار الفرقد، 2012، ص: 18.

[2] قباري محمد إسماعيل، **مرجع سابق**،ص:73.

– وعلى الرغم من هذه المميزات لا يخلو المنهج المقارن من العيوب:

– يثير المنهج المقارن مشكلة قلة دقة التعريفات للأسباب التي سبق الإشارة إليها أعلاه كالتحيز، وعدم الانتباه إلى البيئات والقيم المختلفة التي تصاغ فيها، مما يعيق عملية بناء أنماط المقارنة، كما أن قيمة المنهج مرتبطة بقيمة أنماط المقارنة وصحتها، ومدى مطابقتها للواقع، الذي يشمل دلالات كبيرة.

– لم يهتم علماء الاجتماع بطرح المشاكل المرتبطة بشروط صحة معايير المقارنة، ما هي وحدات المقارنة الواجب اختيارها؟ كيف نتأكد من أننا نقارن عناصر متشابهة؟[1]

– في كثير من الأحيان صعوبة تحديد السبب من النتيجة أو العلة من المعلول خصوصاً إذا كان التلازم بينهما قائما على الصدفة وليس تلازميا[2].

– لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة، والتحكم فيها كما هو الحال في المنهج التجريبي، وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها، وبالتالي يصعب عزلها أوالسيطرة عليها، لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لدقة النتائج نفسها التي يمكن تحقيقها في حالة المنهج التجريبي[3].

– صعوبة تعميم النتائج، فمفهوم وحدات التحليل ووظائفها يختلف من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى كفايتها أو عدم كفايتها للتحليل أي عدم تمثيلها–كعينة للمقارنة–للمجتمع أو للدولة التي تزعم تمثيلها[4]. كما قد تحدث تغيرات جذرية أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الأولى والثانية (عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين) مما يؤثر في صدق نتائج المقارنة وثباتها)[5].

6– منهج دراسة الحالة:

يعد منهج دراسة الحالة من أكثر المناهج استخدما في البحوث الجامعية، ومذكرات التخرج في مختلف التخصصات، ويختلف علماء المناهج في تحديد دراسة الحالة، هل هي منهج ضمن مناهج البحث العلمي، أم يمكن اعتبارها إحدى أدوات جمع البيانات. ويرجع هذا الاختلاف إلى عدم التمييز بين دراسة الحالة كطريقة في التدريس ودراسة الحالة كمنهج، ففي حين تطمح الأولى إلى توضيح نقطة ما،أو إبراز عنصر مهم في التعليم. تهدف الثانية إلى فهم ظاهرة معينة، بالرغم من ذلك تبقى طريقة التدريس مستمدة من المنهج[6].لقد

---

[1] **المرجع نفسه**، ص: 99-100.

[2] قباري محمد إسماعيل،**مرجع سابق**،ص:74.

[3] **المرجع نفسه**،ص:74.

[4] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص:76.

[5] قباري محمد إسماعيل، **مرجع سابق**:74.

[6] Yves-C. Gagno, **L'étude de Cas Comme Méthode de Recherche**, 2e édition, Montréal : Presses de l'Université du Québec,2012.

كان من الصعب في البداية نشر نتائج البحوث التي يتم التوصل إليها باستخدام دراسة الحالة؛ لأن معظم رواد المجتمع العلمي كانوا يدافعون عن الأنموذج المعرفي المهيمن آنذاك في البحوث الكمية. ويشككون في صدق النتائج المحققة من دراسة الحالة. وذلك ليس بالغريب؛ لأن الوضعيين كانوا يأملون في الوصول إلى قوانين عالمية، في حين يهتم منهج دراسة الحالة بالكشف عن خصوصيات الظواهر. أما اليوم فقد شاع استعمال هذا المنهج وذاع استخدامه في البحوث الاستكشافية على الخصوص كمنهج مكمل للمنهج الكمي بفضل انتشار تيار ما بعد الحداثة الذي مس جميع ميادين البحث، وسمح للعلوم الإنسانية والفنون والفلسفة بالبروز.

وعلى الرغم من أن قدماء المصريين قد استخدموا دراسة الحالة في دراسة حالات المرض، وحالات المجرمين واستخدمها المؤرخون في وصف حياة الناس والأمم إلا أن استخدام هذا المنهج على أسس علمية منظمة يعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد لي بلاي في دراسته للأسر العاملة في فرنسا. كما يعد عام 1915 نقطة تحول بالنسبة لهذا المنهج وذلك عندما نشر ويليام هيليHealy.W في كتابه عن الأحداث الجانحين ...وانتهى في دراسته العميقة تلك إلى أن الإحصاء وحده لا يروي القصة كاملة، ولا يكفي لفهم الإنسان والظروف المحيطة به. واستخدم فيما بعد سيجموند فرويدS.Freuidهذا المنهج في صياغته نظريته حول الوعي الباطن (العقل الباطن)، وذلك بدراسة حالة على فترات طويلة سواء بالنسبة للنساء والرجال.[1]

6-1- تعريف منهج دراسة الحالة:

يعد منهج دراسة الحالة نوعا من مناهج البحث المستخدمة في الدراسات الوصفية، والذي يهدف إلى التحليل وفهم مشكلة أوظاهرة محدودة ودقيقة بدراسة خصائصها بالتفصيل مثل ما حدثت في سياقها الحقيقي أو بإعادة تشكيله معتبرا إياها ممثلة لمجتمع البحث المراد دراسته[2]. فمنهج دراسة الحالة هو إذن ذلك المنهج الذي يهدف لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المعمق لحالة فردية قد تكون شخصا أو جماعة أو مجتمعا محليا أو المجتمع بأكمله، يقوم بذلك على افتراض أن الوحدة المدروسة يمكن أن تتخذ لحالات

[1] أحمدبدر،**أصول البحث ومناهجه**، الكويت: دار المطبوعات، 1982، ص ص: 305، 306.

[2] Brigitte Albero. L'étude de cas : une modalité d'enquête difficile à cerner. Albero B., Poteaux N. **Enjeux et dilemmes de l'autonomie. Une expérience d'autoformation à l'université. Etude de cas**, Maison des Sciences de l'Homme, pp.15-25, 2010, PraTICs. ffhal-00579008f ,https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00579008/document ,(Vu le 10/06/2019).

أخرى مشابهة أو من النمط نفسه، فهو يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة[1]. وتتضمن هذه البيانات جوانب شخصية وبيئية ونفسية وغيرها، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها؛ أي الكشف عن العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء هذه الوحدة ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المتشابهة[2].

فإذا كان موضوع الدراسة منصباً على المؤسسات الاجتماعية، فإن كل مؤسسة اجتماعية تعد بمثابة حالة، في حين يصبح الأفراد مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخلة في تكوين الحالة. ويعتقد بعض العلماء في البحث الاجتماعي بأن منهج دراسة الحالة قد يدرس مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو يدرس جميع المراحل التي مرتبها للوصول إلى التعميمات العلمية المتعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها. كما لا يكتفي هذا المنهج بدراسة الحالة بشكل منعزل،بل في سياقها الكلي الذي تعبر عنه؛ أي يركز على الموقف الكلي، وينظر إلى الجزيئات من حيث علاقاتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزيئات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية[3].

ويذهب بعض الكتاب إلى التمييز بين مصطلح دراسة الحالة Casestudy ومصطلح خدمة الفرد أو (الحالة) Casework على اعتبار أن دراسة الحالة تعنى بالبحث العميق لوحدة معينة، في حين تتصل خدمة الفرد بصفة خاصة بالإجراءات التطويرية والعلاجية والإصلاحية التي تجيء بعد تشخيص أسباب الحالة، فعملية الحالة إذا تتكامل مع عملية خدمة الفرد[4]. ويصنف جون هامل Hamel.لدراسة الحالة كمنهج يحتمل أن يشمل عدة طرق وتقنيات لجمع البيانات (الملاحظة المباشرة، تحليل المحتوى، المسح والمقابلة.)، ولكن دون بروتوكول منهجي صارم، كما هو الحال في المنهج التجريبي. وهذا ما يفسر صعوبة استخراج تعريف دقيق له في أدبيات المنهجية. ومع ذلك، فإن تحليل عدد كبير من التعاريف، يوفر مجموعة كبيرة منالخصائص.

6-2- خصائص منهج دراسة حالة:

يمكن استخراج مجموعة من الخصائص المتعلقة بهذا المنهج:

- طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتقدون أن منهج دراسة الحالة يساهم في بناء النظريات، أما بعضهم الآخر فيجادل فيأنه يناسب أكثر عملية التحقق من

---

[1] عمار بوحوش،**مرجع السابق الذكر**، ص: 99.

[2] احمد بدر، **مرجع السابق الذكر**، ص:305.

[3] محمد شلبي، **مرجع السابق الذكر**، ص:87.

[4] احمد بدر، **مرجع السابق الذكر**، ص:306.

صحة النظريات. في حين رأى آخرون أنه يمكن إقامة تصميم بحث يجمع بين الاثنين، فمن جهة تساهم دراسة الحالة في صياغة نظريات جديدة، يتم التأكد من صحتها بمقاييس وفرضيات مجربة[1].

– طريقة تحليل كيفي للظواهروالحالات. وهذا يسمح بدراسة هذه الظواهر ككل متكامل ومتجانس. فهي طريقة تهتم بالموقف الكلي وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التي يشهدها[2].

– طريقة تتبعية؛ أي إنها تعتمد اعتمادا كبيرا على عنصر الزمن، ومن ثم فهي تهتم بالدراسة التاريخية. وهذا ما يجعله منهجا ديناميكيا لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة.

– يسعى منهج دراسة الحالة إلى تكامل المعرفة؛ لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات. كما أنه يناسب جميع مستويات البحث والوصف، والتفسير، والتنبؤ، والتحكم في العمليات الملازمة لمختلف الظواهر الفردية، والجماعية. فالوصف يجيب عن السؤال من،ماذا،متى،كيف؟ ويهدف التفسير إلى توضيح سبب حدوث الأشياء؛ أي لماذا؟،في حين يهدف التنبؤ إلى التعرف على الحالات النفسية، أو السلوكيات، أو الأحداث على المديين القريب والبعيد، أما التحكم فيشمل محاولات التأثير في إدراك، الأفراد، ومواقفهم، وسلوكهم.[3]

6-3-استخدامات منهج دراسة الحالة وشروط صحته:

يستخدم منهج دراسة حالة عند الرغبة في دراسة المواقف المختلفة للوحدة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي، والإيكولوجي والثقافي، كدراسة التسرب الدراسي عند المراهقين حالة تلاميذ الطور المتوسط، أو الانحراف السلوكي أو الجنسي عند الشباب، أو دراسة إدارة الجودة في المؤسسات الجامعية، النمو الديموغرافي في البلدان الإفريقية، التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية.[4]

– متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة، كدراسة السيرة الذاتية لشخصية ما، تطور ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات العربية، التغير الاجتماعي، سياسة التعريب في الجزائر، تطور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة حالة العراق.

–حينما يريد الباحث أن يتوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما بدراسة حاجاته الاجتماعية واهتماماته، ودوافعه باعتباره عضوا في الجماعة التي يعيش فيها، كدراسة حالة لمريض حاول الانتحار.

---

[1]Gagno, **op.cit.** p:21.

[2] نادية سعيد عاشور،**منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص:212.

[3]Gagno,**op.cit.** p3:.

[4] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص: 88-89.

إذا رغب الباحث في الحصول على الحقائق المتعلقة بمجموعة من الظروف المحيطة بموقف معين،ومعرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالتعاون، والصراع، والائتلاف وتحليل تلك العمليات، كدراسة التنمية الاقتصادية في ماليزيا، والتحول الديموقراطي في تونس.

ويتطلب منهج دراسة حالة مجموعة من الشروط حتى يصح استخدامه وتتمثل في:

- الدقة في تحري المعلومات مع مراعاة تكاملها.
- ضرورة التحلي بالتنظيم، والتسلسل، والوضوح لكثرة المعلومات التي تشملها الحالة.
- تتطلب دراسة الحالة الاعتدال في طرح المعلومات حيث لا تكون مفصلة تفصيلا مملا، وليس مختصرا يؤدي إلى الخلل في المعلومات، كما ينبغي أن تكون هذه المعلومات متناسبة مع هدف الدراسة.
- تتطلب دراسة الحالة ضرورة القيام بتسجيل كل المعلومات وذلك لكثرتها وخشية نسيان بعضها.
- ضرورة الاقتصاد في الجهد والتكلفة، وإتباع أقصر الطرق لبلوغ الهدف المطلوب من دراسة الحالة.

6-4-خطوات منهج دراسة الحالة:

يستند منهج دراسة الحالة إلى مجموعة من الخطوات يمكن ترتيبها في عدة مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تحضيرية يتم فيها التأكد من مدى ملاءمة منهج دراسة الحالة مع موضوع البحث وتشمل هذه المرحلة صياغة أولية لمشكلة البحث، وإذا ما كانت تستند إلى مبادئ نظرية (التعرف على المقاربة التي سيتم تبنيها من قبل الباحث)، والتأكد إذا ما كانت الإشكالية من النوع الاستكشافي أو التجريبي[1].

المرحلة الثانية: مرحلة اختيار العينة المماثلة للحالة التي يقوم بدراستها والتي يجب أن تعبر تعبيرا فعليا على مجتمع الدراسة، فالتعرف الجيد على وسط الدراسة وتفاعلاته وديناميكياته، والتأكد من عدم تحيز الباحث عند اختياره للعينة كاقتصاره عند دراسة جودة الخدمات في المؤسسات الخاصة على فئة المستهلكين، وإهمال فئة العمال والموظفين، أو عند دراسة حالة المستشفيات أو الجامعات أو المدارس، أو الطلاب الخ، ولابد من أخذ عدد أكبر من الحالات المطلوبة.

المرحلة الثالثة: جمع البيانات والمعلومات، ويقتضي ذلك مراعاة مجموعة من الشروط كتحديد الطريقة أو الطرق المناسبة لجمع المعلومات (الملاحظة بالمشاركة، المقابلة، الاستبانة، الخرائط، الوثائق). والاستعانة

[1]**Ibid**. p :7.

بمجموعة من الباحثين قصد ضمان الموضوعية والابتعاد عن الذاتية، وتدريبهم. والحصول على القبول من قبل الأوساط التي تجرى عليها الملاحظة، وخلق جو من الثقة بين المشاركين في العملية، جمع أكبر قدر من المعلومات، الاستعانة بأكبر قدر من مصادر المعلومات، إجراء اختبارات المطابقة من أجل الزيادة في نسبة صحة المعطيات، ثم التحسين من إستراتيجية جمع المعلومات ليتم تسجيلها، وفرزها، وترميزها، وتحليلها. وعلى سبيل المثال يمكن ذكر إجراء بحث حول سلوك مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه عملية تبني تكنولوجيات حديثة في تسيير مؤسساتهم، وقد سمحت دراسة بعض الحالات هنا بإعداد استبانة، وبعد تجربتها على عينة اختباريه، يتم توزيعها على عينة ممثلة إحصائيا لمجتمع موضوع الدراسة (مديري المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذين شرعوا في هذا المسار)، ويشترط أن يشمل مضمون الاستبانة أسئلة متينة نابعة من واقع هؤلاء المديرين.

المرحلة الرابعة: استخلاص النتائج وتعميمها. إيجاد اقتراحات تفسيرية والتأكد من مدى مطبقاتها مع المعطيات، ومقارنتها مع الأدبيات والنظريات الموجودة، استخدام الفوارق من أجل المساهمة في إعادة بناء نظريات جديدة[1]. ويمكن ذكر مثال عن إعادة النظر من قبل العديد من الدول الأوروبية في النظرية المعممة والتي تقضي بوضع الأبناء تحت كفالة الأم في حالة طلاق الوالدين استنادا إلى دراسة لحالات أطفال تعرضوا إلى سوء معاملة من قبل أمهاتهم بعد انفصال الوالدين، وذلك بعد إثباته وتوثيقه.

6-5-مزايا منهج دراسة الحالة وعيوبه:

لا يخلو منهج دراسة الحالة مثله مثل بقية المناهج الأخرى من مزايا[2]وعيوب عند استخدامه يمكن حصرها فيما يلي:

- يفيد هذا المنهج في المعرفة المعمقة بشأن الوحدة محل الدراسة (فرد، جماعة). مع التركيز على عوامل تطورها في علاقاتها مع محيطها ويساهم المنهج أيضا في إثراء البحوث بالمعلومات التي تكشف حقائق قد تكون غامضة أو مجهولة بالنسبة للباحث مما قد يسمح ببناء فروض ونظريات جديدة.
- التعرف على السمات المشتركة لبعض المشكلات النوعية في مجالات علم النفس، الإدارة، السياسية وغيرها. وكذلك على الفروق بتعديلها أو تدعيمها وفقا للنتائج المتحصل عليها.

[1]**Ibid**. p:8.

[2] محمد شلبي، **مرجع السابق الذكر**، ص: 90.

– يفيد في معرفة عينات أكبر حجما، كالدول، والأنظمة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية. والتعرف على ديناميكيات التغير التي تعتريها. ويتميز بصحة ومصداقية داخلية باعتبار أن الحالات المختارة هي تمثيل فعلي للواقع.

أما عيوب هذا المنهج فعادة ما تدور حول النقاط التالية:

– مدى موضوعية الأدوات المستخدمة في جمع البيانات كتاريخ الحالة، وغيرها من السجلات الشخصية، والمصادر الرسمية والإحصائيات المقدمة للباحث والتي يتم الاعتماد عليها، والتي يشكك في صحتها.[1]

– يعد هذا المنهج مكلفا بالنسبة للباحث والمشاركين من حيث الوقت والمال، كما أن الحالات نادرا ما تتكرر، وتختلف كل حالة عن الأخرى، وهذا ما يطرح مشكلة المصداقية الخارجية للمنهج، وصعوبة تعميم النتائج. وفي هذا الإطار يمكن ذكر دراسة الحالة التي أجريت من قبل باحثين لتوضيح التغيرات التي لحقت بمسار حياة سكان النبال والهند. وتم التوصل بعد دراسة 17 قرية(حالة)،إلى أنه يصعب تعميم المعطيات الخاصة بكل مجتمع محلي على بقية القرى الأخرى.[2]

– غياب دليل كامل وشامل لتطبيق منهج دراسة الحالة يمكن اتباعه من قبل جميع الباحثين يسمح بدقة أكبر ويضمن صحة النتائج ومصداقيتها.

– تحيز الباحث الذي ينجم عن التعاطف والتعايش الطويل مع الحالة ما قد يؤدي به إلى التركيز على جوانب وتجاهل جوانب أخرى مهمة بالنسبة للبحث.

وعلى الرغم من كل الانتقادات يبقى منهج دراسة الحالة من أكثر المناهج استعمالا في الوقت الحاضر وأثبت فعاليته وقيمته في مجالات متعددة كالتعليم والاجتماع، وما يبدو مؤكداً هو أننا نتمكن به من رؤية العلاقة بين العوامل المعزولة بصورة أكثر وضوحاً من مجرد التحليل الكمي.

7– المنهج الإحصائي:

يعد المنهج الإحصائي أحد المناهج الكمية المستخدمة في العلوم الاجتماعية التي تعتمد على الأساليب الرياضية، ويرى أستاذ الرياضيات جيلبو G.Guilbaudأن" غالبية التدخلات الرياضية في العلوم الإنسانية تتصف بصفتين؛ إحداهما التجديد أي رياضيات حديثة تولد، وثانيهما قرار التدخل؛ أي الوقوف عند وضعية معينة و طرح السؤال ماذا نعمل "[3]. وقد ظن البعض أن استخدام المنهج الإحصائي ينطوي فقط على استعمال

---

[1] قباري محمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 79.

[2] Gagno, **op.cit.**, p:3.

[3] غرافيتز، **مرجع سابق**، ص : 140.

الأرقام و المعدلات، وهذا غير صحيح، لأن الباحث الاجتماعي يستخدم الطرق الإحصائية كالرموز والمؤشرات لقيم وظواهر وعلائق معينة ليقوم بتفسيرها وتحليلها، وتساعده أيضا في تعميم نتائج بحثه على أكثر من عينة دراسته.و يستعمل الإحصاء في جميع العلوم الاجتماعية في علم النفس، السياسية، والقانون، والاقتصاد، والإدارة، وغيرها من العلوم كوسيلة، وتقنية مساعدة على إعداد البحوث مثل الإعلام الآلي،ولكن ليس كعلم أو منهج يسعى الباحث من خلاله إلى اكتشاف قوانين جديدة فيه، إذ إن المعالجة الإحصائية للبيانات يمكن أن يوكلها الباحث إلى مختص، ولكن المشكلة هنا تكمن في عدم قدرة المختص على تحديد احتياجات البحث على الرغم من قدرته القيام بمختلف الحسابات،كما أن الاختبارات الإحصائية مرتبطة بعدة قضايا وعناصر منهجية كطبيعة الموضوع، والفروض، والتحليل، والتفسير ، وغيرها.

7-1- تعريف المنهج الإحصائي:

المنهج الإحصائي هو "ذلك الفرع من الدراسات الرياضية الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها، وتبويبها، وعرضها جدوليا، أو بيانيا، ثم تحليلها رياضيا، واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها"[1]. فهو يستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أوانتفائها، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج معتمدا على خطوات منظمة ووسائل متعددة . بفضل الدراسات الإحصائية تستطيع المؤسسات معرفة نوعية الأفراد العاملين وعددهم ومعدل الحاصلين على شهادات معينة، أو معدل العمر في منطقة أو دولة ما، أو معدل الوفيات، كما يمكن للدولة أن تعرف الزيادة السكانية، ونسبة النمو الاقتصادي، أو معدل الدخل الفردي البطالة، النفقات العمومية طيلة السنة أو خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومدى إقبال الجمهور على شراء بضائع معينة[2].

وقد حد دالأستاذ بلالوكHubert M. Blalock أحد المتخصصين في الإحصاء الاجتماعي في أمريكا ثلاث وظائف[3] للمنهج الإحصائي يمكن حصرها فيما يلي:

1- وظيفة وصفية تقوم بتلخيص المعلومات المجمعة حيث يمكن تلخيصها بسهولة.
2- وظيفة وصفية استنتاجية استقرائية (حالة الحصر الشامل أو المعاينة)، تتضمن وضع تصميمات حول مجتمع البحث مستقاة من معطيات البحث التي ظهرت في عينة البحث.
3- صياغة قوانين عامة مستخرجة من ملاحظات متكررة للمنهج الإحصائي.

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص: 212.
[2] المرجع نفسه ، ص 132
[3] معن خليل عمر،**مرجع سابق**،ص:82،81.

7-2- خطوات المنهج الإحصائي:

يقتضي تطبيق المنهج الإحصائي اتباع مجموعة من الخطوات[1] وهي:

– تحديد المشكلة موضوع البحث، ويقصد بها تحديد مشكلة موضوع البحث تحديدا جيدا، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.

– صياغة الفروض التي تقرر وجود الارتباط بين الظواهر أو تنفيها،كأن يفرض الباحث وجود علاقة بينمستوى الدخل والانتماء الحزبي،والمثال على ذلك أن المستوى الأعلى يرجح اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين (فرض) وبصيغة أخرى أن ذوي الدخل العالي يميلون إلى التصويت لصالح الجمهوريين. والقيام بالتعاريف الإجرائية وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

– جمع البيانات الإحصائية عن الظاهرة موضوع الدراسة، وتجمع البيانات الإحصائية عموما من السجلات المتخصصة، أو عن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحال التجارية، وتصاغ في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث أو من خلال مقابلات أو مراسلات. ويستعمل المنهج الإحصائي عينة من العينات إذا كان العدد كبيرا لتمثيل المجتمع الكلي، فإذا أردنا مثلا أن نجري بحثا حول وظائف الأسرة الجزائرية المعاصرة وأدوارها، فلا يمكن أن نقوم بجمع البيانات عن جميع الأسر، بل نستخدم تقنية الاستمارة ونوزعها على عينة ممثلة لموضوع الدراسة قد تشمل 315 أسرة موزعة بين الريف والمدينة، ثم نقوم بتصنيف المعلومات التي نحصل عليها وتحليلها والوصول إلى نتيجة معينة معبرة عن وظائف الأسرة الجزائرية المعاصرة. وتتطلب الدراسة الإحصائية دقة البيانات وملاءمتها للظاهرة محل البحث، وتدقيق البيانات التي جمعناها وحدها لا يكفي بل لابد من التدقيق في المعلومات التي استقيناها من غيرنا.

– تبويب البيانات وعرضها ووضعها في جداول مناسبة بعد مراجعتها ووصفها إحصائيا، ويتم ذلك بتبويبها زمنيا، أو جغرافيا، شكليا، أو تبويب الكمي بدلالة الوزن، أو الطول أو الحجم.

– تمثيل البيانات في رسوم بيانية مما يسهل معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة، غير أن ذلك لا يسمح بالتعمق في معرفة الظاهرة وأسبابها، مما يقتضي التحليل.

– تحليل البيانات بإيجاد مدىالترابط بين المتغيرات ودرجة ذلك، وإيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن البعض الآخر، ومتوسط حدوثها.

[1]محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص:94.

– التفسير باستخلاص ما تعنيه هذه الأرقام والارتباطات أو نفيها،وذلك بربطها بسياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والتاريخية. ومحاولة تعميمها إن استطاع على حالات أوسع.

7-3- أنواع الإحصاء الاجتماعي:

ينقسم الإحصاء إلى نوعين الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي:

– **الإحصاء الوصفي:** ويتعلق بكيفية وصف مجتمع البحث من خلال عينة مسحوبة منه أي وصف جميع وحدات عينة البحث ثم تصنيف هذه الوحدات إلى فئات، ومن بعد تصنيف هذه الفئات إلى عوامل ومتغيراتتتعلق بموضوع البحث. وتعد هذه العملية مفيدة ؛ لأنها لا تترك ثغرة أو فراغا بين الفئة الملخصة والمصنفة. وإذا كانت بعض الوحدات غير قابلة للانضمام مع أي فئة فيضطر الباحث إلى تركها أو حذفها، الأمر الذي يؤثر في درجة تعميم نتائج البحث إلا أنه على الرغم من ذلك فإن هذا النوع من الإحصاء لا يخلو من الفائدة، إذ يوصل الباحث إلى معرفة العلاقة المتداخلة بين أكثر من عاملين متغيرين[1].فإذا كان البحث مثلا حول الأسر نقوم بجمع البيانات عنها وتصنيفها إلى فئات حسب عدد أفرادها (كبيرة الحجم متوسطة، صغيرة)، وحسب الدخل الشهري(ذات الدخل المرتفع، المتوسط، المنخفض)،من حيث المستوى التعليمي (العالي، المتوسط، الابتدائي)،ثم ندرس مدى تأثير متغير كيفية اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بشؤون الأسرة بحرية تامة أو باستشارة الأقارب، فنصل عند توزيع المتغير على الفئات الثلاث إلى أن العائلات ذات عدد الأطفال المرتفع، والمستوى التعليمي المنخفض لا تتمتع باستقلالية في اتخاذ القرار وتحافظ على استمرارية الروابط العائلية التقليدية.

ويلجأ الإحصاء الوصفي بغية الوصول إلى هذه النتائج إلى العديد من الأساليب الرياضية كالنسب الحصية، النسب المئوية، المعدل، التوزيع التكراري، الرسوم البيانية، مقاييس النزعة المركزية وغيرها.

–النسبة الحصية: ويتم حساب النسبة الحصية بتقسيم عدد الوحدات الموجودة في كل فئة على عدد مجتمع البحث،فإذا أردنا حساب نسبة الحصة لطلبة السنة الأولى آثار في كلية العلوم الاجتماعية المتكونة من ثلاثة أقسام الآثار، والفلسفة، وعلم الاجتماع نقوم بتقسيم عدد طلبة السنة الأولى آثار على عدد الطلبة الكلي للسنة الأولى كما في المثال: عددطلبة السنة الأولى آثار(58)/العدد الكلي (جميع التخصصات)582= 0.09965[2] .

[1] معن خليل عمر، **مرجع سابق**، ص:83.
[2] **المرجع نفسه**، ص:84،85.

– النسبة المئوية: ونحصل عليها بحساب النسبة الحصية مضروبة ×100، فمثلا إذا أردنا معرفة النسبة المئوية لطلبة الآثار السنة الأولى في الكلية، نضرب النسبة الحصية (0.09965) ×100=9.9%[1].

–المعدل: يتم تحديد المعدل من خلال تجميع جميع الأعداد المطلوب إيجاد المعدل لها، ثم قسمة الناتج على عددها؛ففي المثال السابق إذا أردنا حساب معدل طلبة السنة الأولى آثار نجمع جميع المعدلات المحصل عليها خلال السنة ونقسمها على عدد طلبة السنة الأولى آثار، فمثلا لدينا المعدلات التالية لـ58طالب: 7،10،13،12، 11.5 ...فنقوم بتجمعيها وتقسيمها على 58 فنتحصل مثلا على معدل10.5.

– التوزيع التكراري: لو افترضنا أننا نريد معرفة السنة التي يحصل فيها أكثر نمو عند الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 10و18 سنة لدي عينة متكونة من 35 طفلا فنجد مثلا حدث النمو عند الطفل الأول في سنة 12، وعند الثاني في سن 14 وعند الثالث في سن13 والرابع في سن 14،...كما هو موضح أسفله:
12-14-13-14-16-14-14-17-13-10-13-18-12-15-14-15-15-14-14-13-
15-16-15-12-13-16-11-15-12-13-12-11-13-14-14-14.

فنقوم بحساب التكرارات بالنسبة لكل فئة عمرية فنجد أنه عند 10 سنوات تكرر النمو مرة واحدة، وعند 11 سنة تكرر مرتين، وعند12 سنة تكرر5مرات، وعند 13 سنة تكرر 7 مرات، وعند 14 سنة تكرر7 مرات ونستمر في قراءة النتائج إلى غاية فئة 18 سنة، ونضعها في جدول. لنصل في النهاية بعد قراءتنا للتكرارات إلى أن السنة التي يحصل فيها أكثر نمو هي 14 سنة.

الفئة العمرية للأطفال	عدد التكرارات
10	1
11	2
12	5
13	7
14	9
15	6
16	3
17	1
18	1
الإجمالي	35

[1] المرجع نفسه، ص:86،85.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسة للتوزيع التكراري للوحدات والفئات وهي المدرج التكراري (الشكل 1) الذي يتكون من خطوط عمودية تشير إلى التكرارات، في حين تشير الخطوط المستقيمة إلى عدد الفئات. أما النوع الثاني فيسمى بالمضلع التكراري الذي يقسم المدرج إلى النصف بواسطة وضع نقطة في المتصف على المحور الأقصى ويوصل بين هذه النقاط خط يمثل نصف عدد تكرار الوحدات الذي حدد في المدرج التكراري كما في (الشكل2) أعلى درجة من التكرارات وأوطأ درجة منها. في حين يسمى (الشكل 3) بالمنحنى التكراري يوضح أعلى درجة التكرارات وأوطأ الدرجات بينها بالإضافة إلى الدرجات بينها.

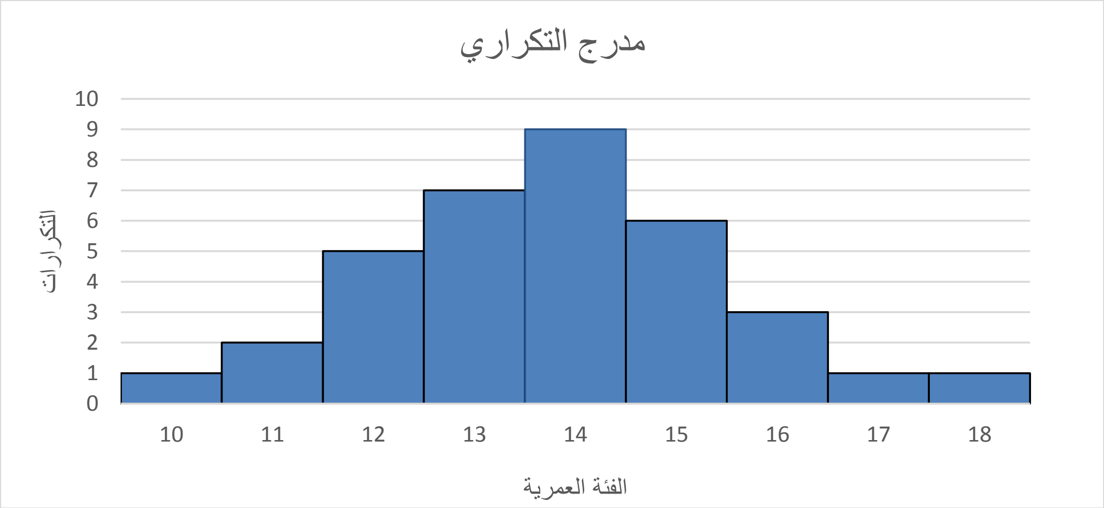

الشكل رقم1: المدرج التكراري يوضح العلاقة بين نسبة النمو والفئات العمرية لدى الأطفال المراهقين

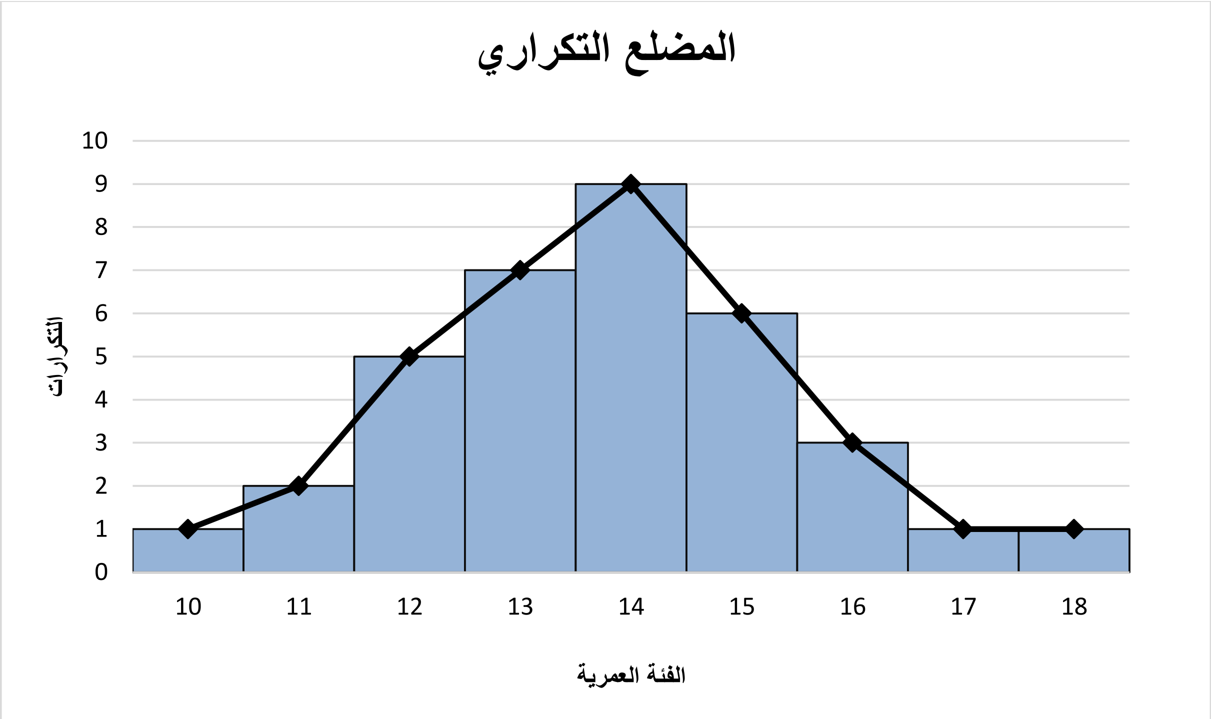

الشكل رقم2: المضلع التكراري يوضح العلاقة بين نسبة النمو والفئات العمرية لدى الأطفال المراهقين

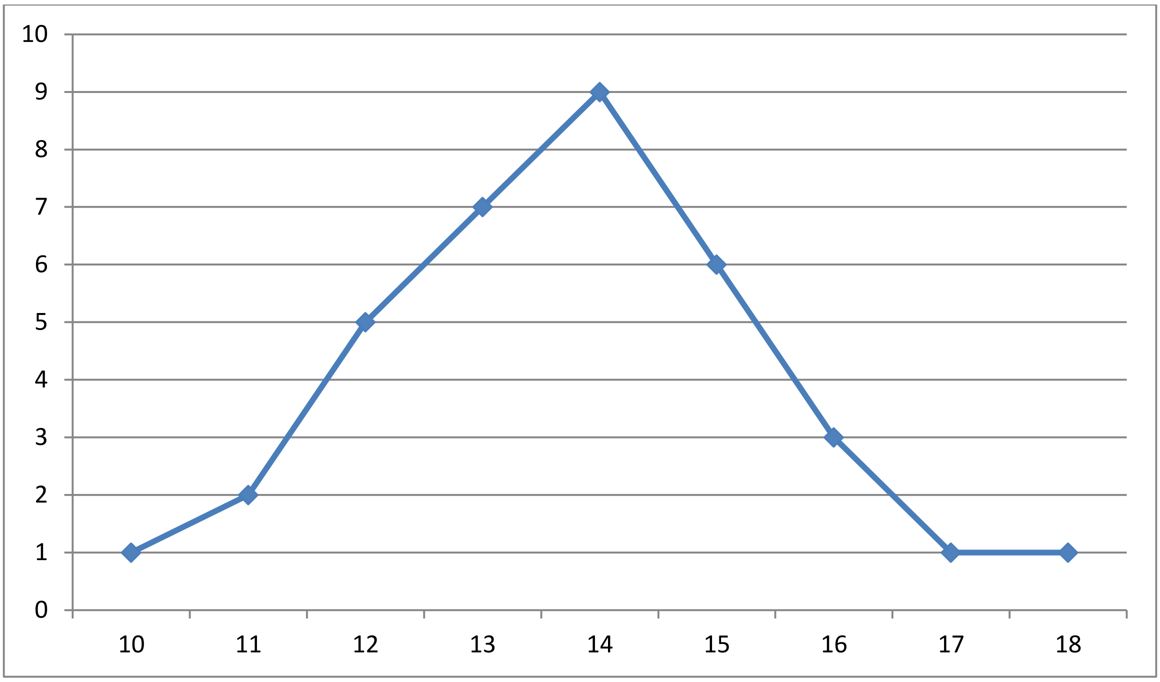

الشكل رقم3: المنحنى التكراري يوضح العلاقة بين نسبة النمو والفئات العمرية لدى الأطفال المراهقين

– الرسوم البيانية: يمكن تعريفها بأنها الصورة التي تعرض العلاقة بين متغيرين أو أكثر من البيانات في شكل خطوط أو أعمدة أو منحنيات أو دوائر بيانية. وعموما تسمح الرسوم البيانية بتوضيح المراحل التاريخية التي مرت بها الوحدات، وكشف اتجاهاتها ومناطق تمركزها بواسطة رسوم منحنية أو مستقيمة أو متدرجة، لكنها لا توضح مدى ارتباط وحدات الظاهرة لذلك سميت بالإحصاء الوصفي وهي قاعدة وأرضية للاستناد إليها في مراحل البحث[1].

–مقاييس النزعة المركزية: مقاييس النزعة المركزية هي مقاييس عددية تستخدم لقياس موضع تمركز البيانات أو تجمعهاإذ إن بيانات أي ظاهرة تنزع في الغالب إلى التركز والتجمع حول قيم معينة،هذه القيم هي ما يسمى بمقاييس النزعة المركزية، ومن أهمها [2]:

[1] **المرجع نفسه**،ص:90 –92.

[2] عبدالله الشيحة، ".مقاييس النزعة المركزية (مقاييس الموضع)،محاضرات في مبادئ الإحصاء،" http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016/02/%D9%85%D8%A8، (تم التصفح في 2019/2/20).

أ–المنوال:Modeوهو عبارة عن القيمة الأكثر شيوعا أو تكرارا. ونحتاجلحسابه إلى بيانات اسمية، فإذا كان لدينا مجموعة من المفردات لمتغير ما،فإن المنوال هو قيمة المفردة الأكثر تكرارا. ويسهل تحديد المنوال عندما يكون عدد المفردات قليلا؛ لأن المنوال سيكون قيمة المفردة الأكثر تكرارا.

أما إذا كان عدد المفردات كبيرا فيجب إعداد جدول تكراري لتوزيع هذه المفردات، وتحديد قيمة المفردة الأكثر شيوعا، وتكون المجموعة التي تحتوي على أعلى رقم أو على أعلى نسبة هي المنوال.

ويعد المنوال مقياسا جيدا للنزعة المركزية عندما يكون المتغير موضوع الاهتمام مصنفا إلى عدد من الفئات.

مثال1: تشير البيانات التالية إلى عمر 20 طالباً، احسب المنوال: (15، 17، 18، 20، 22، 24، 21، 17، 16، 15، 21، 22، 23، 22، 17، 22، 18، 22، 19، 20)؟ الحل: ترتب القيم على شكل سلسلة مرتبة كالآتي: (15، 15، 16، 17، 17، 17، 18، 18، 19، 20، 20، 21، 21، 22، 22، 22، 22، 22، 23، 24) القيمة الأكثر تكراراً هي 22، حيث إنها مكررة خمس مرات، إذاً المنوال= 22

ب–الوسيط:Médian وهو الوسيط لمجموعة من القيم لمتغير ما، هو قيمة المتغير الذي عدد المفردات الأقل منه يساوي عدد المفردات الأكبر منه. ونحتاج لحسابه إلى بيانات رتبيةOrdinal أو هو الرقم الذي يفصل النصف الأعلى من العينة أو المجتمع عن النصف الأقل حيث يتساوى على طرفه عدد القيم بعد ترتيبها تصاعديا أو(تنازليا). فإذا كان عدد هذه القيم فرديا فالوسيط هو الرقم النصفي الذي سيقسم هذه القيم. مثال: إذا كانت العينة:1، 3، 4، 6، 8، فالوسيط هو 4 ، أما إذا كان عدد القيم زوجيا فالوسيط هو الوسط الحسابي لمجموع الرقمين الوسيطين مثال: إذا كانت العينة 1 3 **4 5** 7 9، فالوسيط هو $\frac{4+5}{2}$[1].

ج– الوسيط الحسابي: MeanArithmetic أو المتوسط الحسابي لمجموعة من القيم هو مبدأ حساب المعدل نفسه، وهو عبارة عن حاصل جمع هذه القيم مقسوما على عدد المفردات، ونحتاج لحسابه إلى بيانات فاصليةInterval، وعندما نريد حساب الوسيط الحسابي للجداول التكرارية البسيطة يجب أن يؤخذ في الاعتبار قيم التكرارات، وبالتالي نستخدم المعادلة التالية: نجمع عدد القيم مقسوما على عدد المفردات مضروبة في عدد التكرارات.

– مقاييس التشتت(التباين): VariabilityDispersonMeasures of

تعكس هذه المعايير درجة تقارب هذه البيانات أو تباعدها فيما بينها،فالتشتت يكون صغيرا إذا كانت البيانات متقاربة فيما بينها والعكس بالعكس. ومقاييس التشتت كثيرة ويمكن ذكر الأكثر استخداما منها:

[1] الموسوعة الحرة، "وسيط(الإحصاء)"، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7_(%D8%A5%D8%A، تم التصفح في 2019/2/20.

أ-المدى: Rangeوهو الفرق بين أكبر وأصغر قيمة في البيانات الإحصائية موضع الدراسة أي أن المدى يساوي أكبر قيمة -أصغرقيمة مثلا ففي إحدى الدراسات عن أعمار مديري الجامعات الأمريكية، وجدنا أن المدى بين أعلى سن (81) و أقل سن(32) هو 49 عاما، قد يكون هذا المدى صغيرا أو كبيرا طبقا لطبيعة البيانات المجمعة.وإذا ما قورن بمجموعات أخرى نجد المدى (7) مثلا، فنقول إن المجموعة الأولى أكثر تشتتا من الثانية، والثانية أقرب إلى التجانس[1] .

ب-الانحراف المعياري: وهو أكثر المقاييس التي تستخدم لقياس مدى تفرق أو تناغم البيانات عن متوسطها الحسابي، حيث يتم إدخال كل القيم وحسابها وليس من خلال قيمتين أو ثلاثة فقط، ومن هنا تكمن دقته عن باقي مقاييس التشتت[2] ولحسابه يجب اتباع مجموعة من الخطوات:

الخطوة الأولى يحتسب المتوسط الحسابي للقيم وذلك بجمع القيم وتقسيمها على عددها.

الخطوة الثانية: يُحسَب مقدار انحراف كل قيمة عن المتوسط الحسابي؛ وذلك بطرح الوسط الحسابي من كل قيمة.

الخطوة الثالثة: يُربّع انحراف كل قيمة على حدة، ومن ثم تُجمَع مُربّعات انحرافات القيم.

الخطوة الرابعة: يُطبَّق قانون الانحراف المعياري وهو الجذر التربيعي لـ ((مجموع مربعات انحراف القيم عن المتوسط) ÷ (عدد القيم). مثال إذا كانت الأجور التي يتقاضاها خمسة عُمال في أحد المصانع وبالتحديد في قسم التعبئة كالآتي: 3،7،11،15،19، أحسب الانحراف المعياري لأجور هؤلاء العمال. أولاً: إيجاد المتوسط الحسابي للقيم،

$x = \frac{(19+15+11+7+3)}{5}$، x=11، ثانيا حساب الانحرافات نحسب الانحرافات8=(−11−3)، 4− =(11− 7)، = −0=(11−11)، 4= (15−11)،8=(19−11) ثالثا نحسب مربع الانحرافات: 16،64،0،16،64،

رابعا نحسب الانحراف التربيعي المتوسط: $\sqrt{\frac{16+64+0+16+64}{5}} = \sqrt{32}$ فنتحصل على الانحراف المعياري= 5.7 [3].

– CorrelationCoefficientيعد معامل الارتباط مقياسا يحدد الدرجة التي ترتبط فيها حركات المتغيرين، وقد عرف هذا المعامل من قبل كارل بيرسون ضKarl Pearson وتكمن فائدته في مساعدة الباحث على

---

[1] احمد بدر، **مرجع سابق**، ص:368.

[2] هيثم عمايرة، "كيفية حساب الانحراف المعياري"(21يناير 2018)،**https://mawdoo3.com/%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9_%D8**، (تم التصفح في 2019/20/20).

[3] احمد بدر، **مرجع سابق**، ص:367.

التنبؤ بالعلاقة بين المتغير المستقل والتابع، لكنه لا يعطي أي فكرة عن أسباب الارتباط ودرجة الارتباط بين المتغيرين.[1]وتعتبر مجموعة القيم لمعامل الارتباط من-1 . 0، و0. 1، وإذا كان الارتباط المحسوب أكبر من 0. 1 أو أقل من0. -1فهذا يعني حدوث خطأ ما، حيث يشير الارتباط من -1. إلى0إلى وجود ارتباط سلبي كامل، بينما يشير الارتباط من 0إلى 1 إلى وجود ارتباط إيجابي كامل. وإذا كانت العلاقة تساوي 0 فإنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

الإحصاء الاستدلاليStatisticalinfluence:

يعرف الإحصاء الاستدلالي بأنه ذلك العلم المنبثق عن علم الإحصاء المهتم بانتقاء العينات العشوائية سعياً للوصول إلى أهم الاستنتاجات ذات العلاقة بالأمور المجتمعية المجهولة، وبشكلٍ أدق فإنه بحث عميق واستدلال حول السكان على وجه الخصوص من خلال استخلاص عينة عشوائية منه للكشف عن سلوك شائع الانتشار في مدة زمنية محددة، ويأتي ذلك سعياً لتحقيق الدقة والمصداقية عند إطلاق الأحكام على المجتمعات، ولا بد من الإشارة إلى أنه يعرف بعدة تسميات؛ ومنها: البحث الإحصائي والاستقراء الإحصائي أيضاً[2]. كما يعرف الإحصاء الاستدلالي بأنه تلك العمليات المتقدمة فيما أراد الباحث معرفة درجة عمق العلاقة(درجة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع)ومدى اتساعها في مجتمع البحث أي المجتمع الأصلي، كما يهدف الإحصاء الاستنتاجي إلى اختصار الوقتفي العمل الميداني خاصة إذا كان حجم المجتمع الأصلي كبيرا وعدد العينة كبيرا أيضا؛ لذلك يلجأ الباحث إلى الطرق الاستنتاجية، ولا يستطيع الباحث أيضا تعميم نتائج البحث إلا بالاعتماد على الإحصاء الاستنتاجي، فهو يسمح بالبرهنة على الارتباطات الواقعية وغير الواقعية[3].هناك عدة أنواع لا يمكن ذكرها جميعا بل سنذكر الأكثر شيوعا منها:

-المعاينة: وهي الطريقة المتعارف عليها أثناء اختيار العينة الممثلة لأي مجتمع موضوع تحت الدراسة، هي عمل اختيار عشوائي، فإذا كان المجتمع المدروس صغيرا (200أو300) فليس من المبرر اختيار عينة، ولكن عندما يكون المجتمع كبيرا هناك صعوبات علمية تتدخل في الأمر. والمعاينة العشوائية تتطلب أن يكون لكل مفردة من مفردات الدراسة فرصة واحدة في الظهور. ومثال عن ذلك كأن نسحب 25 موظفا ضمن قائمة تشتمل على 205 موظفين بطريقة عشوائية للاستفادة من رحلة عمرة، ومن بين المشاكل حجم العينة المقبولة كتمثيل صحيح لمجتمع البحث، والقاعدة العامة أن المجتمع الصغير يتطلب نسبيا عينة أكبر حتى يمكن

---

[1] معن خليل عمر، **مرجع سابق**، ص:101.

[2] موسوعة تيزيوزو،" تعريف الإحصاء الاستدلالي، " (29 أفريل2018).
https://weziwezi.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-، (تم التصفح في 2019/2/20).

[3] معن خليل عمر، **مرجع سابق**، ص:104، 105.

تمثيل جميع مفرداته،خصوصا إذا كان المجتمع غير متجانس. أما المجتمع الكبير فالعينة تساوي 10% أو أقل من ذلك ويمكن أن تكون كافية. وقد يخطأ الباحث في اختيار العينة ويمكنه تجاوز ذلك بحساب الانحراف المعياري.

–اختبار الفروض: ونقصد به هو التحقق من مدى صحة العلمي من عدمه، وذلك عن طريق العينة العشوائية التي تم سحبها من المجتمع. وهذه الفروض هي ما نطلق عليه الفروض الإحصائية HypothesisStatistical.

وتنقسم اختبارات الفروض الإحصائية إلى قسمين:

أولا: اختبارات الفروض الإحصائية المعلمية: وفى هذا القسم يكون معلوم لدينا التوزيع الذي تتبعه البيانات التي لدينا وما إذا كان توزيع متصلاً أم منفصلاً (متقطعا) ويكون المطلوب هو اختبار فروض حول معالم المجتمع.

ثانيا: اختبارات الفروض الإحصائية غيرالمعلمية: في كثير من التجارب والأبحاث يكون لدينا بيانات واقعية يصعب من خلالها التعرف على التوزيع الذي نتبعه، ومن هنا نشأت الحاجة إلى ما يعرف باختبارات الفروض غير المعلمية، حيث لا تحتاج مثل هذه الاختبارات إلى معرفة شكل التوزيع الذي تتبعه البيانات محل الدراسة، كما يفضل استخدامها عندما يكون حجم العينة المسحوبة من المجتمع صغيرا نسبيا. وسوف نهتم هنا باختبارات الفروض الإحصائية المعلمية.

– اختبارات الفروض الإحصائية المعلمية:عند القيام باختبار إحصائي يكون لدينا فرضان:

الفرض الأول: هو ما يسمى بفرض العدم أو(الصفري) HypothesisNullإن المتغير المستقل لا يؤثر في المتغير التابع.

الفرض الثاني: يسمى بالفرض البديل Hypothesis Alternative إن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع.

وتعتمد اختبارات الفروض على بيانات العينة وفرض قيمة معينة لمعلمة من معالم المجتمع حيث يكون الاختبار: هل هناك فرق بين قيمة معلمة المجتمع المفروضة والقيمة المقدرة لها من خلال بيانات العينة؟ فإذا كان هناك فرق فهل يرجع هذا الفرقإلى خطأ المعاينة؟ أم هو فرق حقيقي "معنوي" Significant.فإذا كان الفرق معنويا يكون القرار هو عدم قبول الفرض العدمي(الصفري)، وعليه فإننا نقبل بالفرض البديل. أما إذا كان الفرق غير معنوي فإننا نقبل الفرض العدمي (الصفري)[1]. مثال عن ذلك:

[1]أماني موسى محمد،**التحليل الإحصائي للبيانات**، القاهرة:مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث آلية الهندسة،2007،ص:89،90.

الخطأ الأول: هناك فتاة تحب لعبة الحبل وادعت أنها يمكن أن تقفز 70 قفزة من دون تتوقف خلال دقيقة (هذه الفرضية الصفرية)، نحن لا نعرف إذا كان هذا الادعاء صحيحا أم خاطئا، ولهذا سوف نخضعها إلى اختبار (سحب عينة في لغة الإحصاء) وفي كل اختبار نحصل على قيمة مختلفة بسبب اختلاف المعاينة من عينة إلى أخرى (تجربة إلى أخرى). وكلما كانت القيمة المشاهدة من خلال الاختبار قريبة من 70 لا نرفض الفرض الصفري، ممكن مثلا 71، 73. لكن ماذا يحدث لو قدمت 5 قفزات فقط، هذه القيمة نادرة الحدوث لو كان الفرض الصفري صحيحاوبالتالي نرفض الفرض الصفري مع وجود احتمال رفضه وهو صحيح يسمى المستوى المعنوية أي (كذبناها وهي صادقة) بمعنى يمكن أن تقفز 70 قفزة لكن لم نصدقها لأنها قدمت 5 فقط في الاختبار، وهي في الحقيقية يمكن أن تقفز 70 لكن الظروف كانت غير ملائمة ربما مرض الخ، وهذا هو الخطأ من النوع الأول.

الخطأ من النوع الثاني: هو تصديقها مع أنها كاذبة أو قبول الفرض الصفري وهو خاطئ أي عندما أخضعناها إلى الاختبار وتحصلت على 68 قيمة قريبة من المفروضة،وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري لكن في الحقيقة هي لا تحصل على هذه القيمة إلا في حالات نادرة جدا والظروف هي التي ساعدتها وحصلت على قفزات في جوار 70 لكن في الحقيقية لا تحصل على هذه القيمة.وقوة الاختبار power of the test وهي الأساس تمثل مدى احتمال رفض الفرض الصفري عندما يكون خاطئا وهو الحدث المكمل لمدى قبوله وهو خاطئ أو الخطأ من النوع الثاني.

وعموما قد يكون التحليل الإحصائي وصفيا أو استنتاجيا في الدراسة، فالإحصاء الوصفي يدلنا على النزعات المركزية للبيانات وعلى تشتت العلاقات التي يمكن أن توجد بين مختلف المتغيرات و الإحصاء الاستنتاجي يساعد الباحث في وضع التعميمات العلمية من البيانات والمعلومات وكذلك من صحة هذه التعميمات بواسطة نظرية الاحتمالات.

7-4-مزايا المنهج الإحصائي وعيوبه:

– يساعد هذا المنهج الدارس في العلوم الاجتماعية في تفسير الكثير من أنواع السلوك الاجتماعي التي يمكن التعبير عنها كميا، كالمشاركة في الجمعيات والمنظمات الثقافية، السلوك التصويتي، الزواج المختلط، هجرة الأدمغة، أثر الرأي العام في السلوك السياسي وغيرها، كما يفيد دراسة الارتباطات المختلفة، كالعلاقة بين ظواهر معينة.[1]

[1] محمد شلبي، **المرجع السابق الذكر**، ص:97.

ويستخدم هذا المنهج لغة الأرقام، وقد تكون أوضح معنى وأدق وصفا من التعبير اللفظي عن الظواهر.

– يفيد هذا المنهج في اختبار الفروض ومدى صدقها وعدمه وذلك من خلال البيانات الإحصائية.

– لا يكتفي هذا المنهج بدراسة الارتباطات والعلاقات، بل يسعى إلى تعميم النتائج والوصول إلى صياغة نظريات اجتماعية، فنظرية التنظيمات الاجتماعية الرسمية بنيت على أساس الرسوم والبيانات والمعادلات الرياضية، كذلك نظرية الألعاب في العلاقات الدولية في إدارة النزاعات الدولية تقوم على الاحتمالات الرياضية.

– يسعى هذا المنهج باستخدامه للغة الأرقام للكشف عن حقيقة الواقع الاجتماعي (الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العلمي)، والوقوف على نقائصه وعيوبه بغية إصلاحه وتعديله. ويتميز بالنتائج الدقيقة باعتماده اللغة الرياضية مما يساعد على التنبؤ الدقيق في ميدان الظاهرة المدروسة، ويسمح للدولة بالقيام بالتخطيط.

وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا المنهج يعاني بعض النقائص التي تحد من كثرة استخداماته في العلوم الاجتماعية:

– مدى صحة الأرقام التي يعتمد عليها في التحليل وصياغة الفروض واختبارها، فغالبا ما يشتكي الباحثون من التزييف الذي يلحق الأرقام المقدمة من قبل الجهات الرسمية، وحتى من الأخطاء التي يقع فيها الباحثون جراء سوء المعاينة، وعند القيام بالإحصاء الوصفي، أو الاستنتاجي مما يشوه النتائج ويصعّب تعميمها.

–يولي أهمية للمجموعات وتنعدم فيه قيمة المفردات ويزيد عددها بشكل كبير. وبالتالي يهمل خصائصها.

8- منهج تحليل المضمون:

يعد تحليل المضمون أسلوبا أو أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى، في إطار منهج متكامل، للوقوف على محتوى المادة الإعلامية، أو دراسة ثقافة مجتمع، أو إجراء دراسة تحليلية لعملية التفاعل الاجتماعي. ويستخدم تحليل المضمون في الأبحاث والدراسات الاجتماعية التي يصعب مقابلة وحداتها نظراً لوفاتها أو غيابها أو بعدها الجغرافي أو ارتفاع مكانتها الاجتماعية والسياسية، بغية تحليل المادة. لذا يضطر الباحث الاجتماعي في مثل هذه الحالات إلى استخدام الوثائق، والسجلات والمستندات، والمذكرات، والمقالات والصحف وغيرها من أجل التوصل إلى الحقائق والبيانات عن الموضوع المزمع إجراؤه[1]. ويرتبط تحليل المحتوى أو تحليل الوثائق ارتباطا وثيقا بالبحوث التاريخية، وبالمنهج الوثائقي، بل لعل تحليل المحتوى هو الأداة الحديثة التي يمكن بواسطتها التعبير الكمي والدقيق عن الظواهر والأحداث والكتابات، خصوصا مع استخدام الحسابات الآلية في عمليات معالجة الوثائق وتجهيزها وتحليلها[2].

[1] قباري محمد اسماعيل، **المرجع السابق الذكر**، ص:83.

[2] احمد بدر، **المرجع السابق الذكر**، ص:264.

8-1- تعريف منهج تحليل المضمون:

تعددت التعاريف المقدمة لتحليل المضمون، فهو" طريقة أو أسلوب في البحث الاجتماعي يهدف إلى الوصف الموضوعي والقياس الكمي للمحتوى العام للظاهرة الذي قد يكون كلمة أو رموزا أو مجموعة من الصور والخطابات أو الصحف..إلخ وغيرها من الوثائق الرسمية والشخصية، ويستخدم تحليل المضمون في مجالات عدة أهمها مجال الصحافة، والأدب والاتصال، مجال التغيير الاجتماعي، مجال الدراسات النفسية، مجال الدراسات العلاجية، مجال الثقافة والمجتمع[1]"، ويعرف برنارد بيرلسونBerelson Bernard تحليل المضمون أنه" أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون الاتصال".كما يعد أولي هولستيOleHolsti تحليل المضمون " وسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعي لسمات معينة في الرسائل الاتصالية[2]". ويتضح من هذه التعاريف أنهاتجعل من تحليل المضمون وسيلة من وسائل جمع البيانات التي تستخدمها مختلف العلوم الاجتماعية مثله مثل الاستبانة، والمقابلة، والملاحظة، غير أن تحليل المضمون - باعتباره يركز على الرسالة الاتصالية - يستخدم الطريقة نفسها في الإجابة عن الأسئلة المعروفة المتعلقة بالعناصر الأخرى لعملية الاتصال والتي حددها هارولد لاسويلHarold Lasswell وهي:(من يقول ماذا، إلى من،كيف وما هو الأثر؟)، ومعنى ذلك أن الباحث يقوم بتحليل الرسالات لاختبار الفروض عن:أ- خصائص الرسالة، ب-المقدمات والظروف المسبقة للرسالة. ج-الأثر المتوقع للرسالة؛ أي يمكن اعتباره منهجا لاختبار الفروض، وليس مجرد أداة لتجميع البيانات[3].

ويتضح من تعريف بيرلسون أن هناك عدة عناصر لتحليل المضمون يمكن إيجازها فيما يلي:

-يتسم أسلوب تحليل المضمون بالموضوعية. والموضوعية شرط ضروري للبحث العلمي. وفي هذا الإطار على الباحث أن يتحرر من أي نزعة شخصية، وألا يصدر أحكامه بناء على ما يجب أن يكون. ففي إطار موضوعية البحث، لا يمكن للباحث أن يتحيز لأي موقف أثناء دراسته للظاهرة محل الاهتمام، حتى يمكن لغيره أن يصل إلى النتائج نفسها إذا ما أعيد تطبيق المنهجية نفسها من قبل باحثين آخرين، فيصلون جميعاً إلى درجة الصدق والثبات.

---

[1] نادية سعيد عاشور، **المرجع السابق الذكر**، ص:200.
[2]قباري محمد اسماعيل،**المرجع السابق الذكر**، ص: 81.
[3]احمد بدر، **المرجعالسابق الذكر**، ص:364،365.

– يجب أن يتم تحليل مضمون مادة الاتصال بطريقة منظمة وموضوعية تتماشى وقواعد البحث العلمي. فالباحث في هذه الحالة لا يختار إلا المادة التي تستهويه ويستبعد ما عدا ذلك، ولكنه يختار ما ينبغي دراسته بناء على أسس علمية، متمثلة في اختيار عينة عشوائية إلى جانب الالتزام بمستوى أو وحدة التحليل المناسبة حتى يمكن الوصول إلى تعميمات علمية سليمة.

–يرتبط تطبيق أسلوب تحليل المضمون في الدراسات الاجتماعية بوصف الظاهرة أو الظواهر المدروسة كمياً Description Quantitative. ويستلزم في هذا الأسلوب استخدام لغة الأرقام وذلك عن طريق رصد تكرارات الفئات المختلفة لوصف الظاهرة المدروسة.

–يهتم هذا الأسلوب بدراسة المضمون الظاهر للاتصال، أي يكون التحليل محصوراً في إطار النص محل الاهتمام والدراسة، دون تجاوز الباحث للنص المدروس أثناء عملية الوصف المبدئي للظاهرة المدروسة. ويستطيع الباحث أن يبحث عن تعليلات أو تفسيرات لشرح ما يحدث في مرحلة تحليل البيانات. لا يقتصر تحليل المضمون على المحتوى فقط، بل يشمل الجوانب الشكلية كذلك.

–يستهدف تحليل المضمون توضيح الدوافع والأهداف التي يرمي إليها الكاتب أو المتحدث، ومعرفة مدى تأثير محتوى مادة الاتصال في أفكار الناس واتجاهاتهم.

يقوم تحليل المضمون على أساس مسلمة مؤداها أن لكل إنسان بصمة فكرية تميز شخصيته وتكشف عن هويته، أي إنه من الممكن اعتبار السلوك اللغوي للإنسان شفوياً كان أم تحريرياً أدق تعبير عن هويته وميوله واتجاهاته.

8-2- تطور دراسات تحليل المضمون:

لقد استخدم تحليل المضمون على يد الفقهاء المسلمين خاصة في الأحاديث النبوية الشريفة، عندما عملوا على تطهيرها من كل الأحاديث المزورة والمدسوسة، حيث اتخذوا في تحليلهم معايير موضوعية، تمثلت أساسا في عملية تواتر الحديث النبوي من المصدر حتى كتابته، وقد شكلت العنعنة أو السند أهم تلك المعايير، إضافة إلى أمانة المصدر وصدقه في حال توقف مسار العنعنة لفترة ما[1]. أما في العصر الحديث فمن الدراسات الشهيرة التي استخدمت طريقة تحليل المضمون للتعريف بخصائص الرسالة والنصوص دراسات مسح الرموز السياسية في العالم بتحليل المقالات الافتتاحية في عشر صحف مشهورة في الولايات المتحدة

[1] نادية سعيد عاشور، **مرجع سابق**، ص:201.

الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا وذلك في الفترة الممتدة بين 1890-1949، وقد تم اختيار اليوم الأول من الشهر إلى اليوم الخامس عشر من كل شهر، ودراسة ثانية استخدمت تحليل المضمون لمعرفة المؤلفين الذين كتبوا كتبا وغير واردة أسماؤهم ، بتحليل نصوصهم باختيار كلمات تميز كتابات أحدهم عن الآخر. كما استخدم تحليل المضمون للتعرف على الصفات السيكولوجية لمرسل الرسالة، أو الجوانب الثقافية والتغير الثقافي بتحليل الإنتاج الأدبي والإنتاج الفكري في ثقافات مختلفة. أما الاستخدام الثالث فهو لاستنتاج أثر الرسالات الاتصالية، وذلك بتحديد تأثير رسالات المرسل (أ)على المستقبل (ب) بتحليل رسالات المستقبل (ب). ومع التطورات الحديثة أدى استخدام الحاسبات الآلية لتجهيز العديد من العمليات اللازمة ومعالجتها للتحليل الكمي للنصوص والوثائق بطرق أكثر دقة[1] .

8-3- خطوات منهج تحليل المضمون:

- تحديد مشكلة البحث أو موضوعه: مثل مقدار العنف المشاهد في التلفزيون أو القيم الاجتماعية التي تبثها أفلام الكارتون.[2]
- صياغة الفروض علاقة بين متغيرات أو يصوغ أسئلة.
- تحديد مجتمع البحث: المادة التي تخضع للبحث.
- اختيار العينة: ينبغي أن تكون ممثلة لمجتمع البحث تمثيلا صحيحا وتتضمن هذه الخطوة ثلاث مراحل:
  - اختيار عينة من المصدر بمعنى تحديد الأساس الذي في ضوئه يتم الاختيار من المصدر محل الدراسة.
  - اختيار العينة الزمنية، وتشير إلى المدة الزمنية التي ستغطيها العينة.
  - اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته أصغر وحدة في عملية التحليل كلها.
- الثبات: يعني قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، وبصيغة أخرى، يمكننا التوصل إلى المعلومات ذاتها.
- الصدق: يشير إلى مدى ملاءمة أسلوب القياس للاستخدام في قياس الموضوعات والظاهرات التي يسعى المحلل إلى قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات.

[1] احمد بدر، **مرجع سابق**.
[2] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص:232-236.

8-4- وحدات تحليل المضمون:

يعتمد الوصف الكمي لمضمون الاتصال على تقسيم المضمون إلى وحدات أو فئات، أو عناصر معينة وحساب التكرار الخاص بها.

- وحدة الكلمة: أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، وقد تعبر عن رمز أو كلمة.
- وحدة الموضوع الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وقد تشمل القيم أو الأسلوب المتبع في الفكرة.
- وحدة الشخصية: وتشير إلى الأشخاص المعنيين بالفكرة.
- وحدة المفردة: وتعني المادة الإعلامية التي يتولى الباحث تحليلها.
- المساحة والزمن: وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية، سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية مثل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو المسموعة مثل عدد الدقائق التي يستغرقها برنامج معين، أو المرئية المسموعة مثل طول الفيلم ومدة إذاعة برنامج تليفزيوني.

8-5- فئات تحليل المضمون:

يعتمد تحليل المضمون في دقته على تصنيف المادة حسب مضمونها، ذلك التصنيف الذي يسهم إسهاماً مهماً في التحليل العلمي من أي نوع. فالتصنيف . كما يقال "" . نصف الطريق إلى الحقيقة، ويجب أن تكون الفئات محددة تحديداً واضحاً وجامعاً مانعاً، ما استطاع الباحث إلى ذلك سبيلاً. ومن نماذج فئات التحليل (بالإنجليزية: Categories of Analysis) ما يلي:

- فئات ماذا قيل:

توجد عدة فئات تندرج تحت ماذا قيل في مادة الاتصال، ولعل أكثر الفئات عمومية في دراسة تحليل المضمون هي فئة موضوع الاتصال، وهي فئة عامة تتعلق بالموضوع الذي تدور حوله مادة الاتصال. ثم فئة اتجاه مضمون الاتصال، وهي تتمثل في تعرُّف وجهات النظر لمنتج مادة الاتصال. ثم فئة المعايير التي تطبق على مضمون الاتصال، وهي تتعلق بالمعايير التي يضعها الباحث للحكم على مادة الاتصال، وعادة ما يلجأ الباحث إلى وضع مقياس كمي يُصنف وفقه الاتجاهات المختلفة.

-فئة القيم: وتتعلق بالوقوف على القيم التي تتضمنها مادة الاتصال. ثم فئة طرق تحقيق الغايات، وهي التي تحدد الطرق التي تُستخدم في تحقيق الغايات داخل المضمون. ثم فئة السمات، أي السمات الشخصية للأفراد المذكورين في المادة، كالسن والجنس والمهنة، وبعض الخصائص النفسية... إلخ. ثم فئة الفاعل، وتتعلق بتحديد الأشخاص الذين يقومون بالأدوار الأساسية في قصة أو رواية. ثم فئة المرجع، ويُقصد بها تحديد

الشخص أو الجماعة التي تُساق التعبيرات على لسانها. ثم فئة المكان، وتتعلق بتحديد المكان الذي تصدر عنه مادة الاتصال. وأخيرا فئة المخاطبين، أي الجماعات التي توجه إليها مادة الاتصال.

– **فئات كيف قيل:**

وتشتمل على فئات كثيرة، منها فئة شكل أنواع الاتصال، فإذا كان مصدر التحليل كتباً مثلاً، يُصنف شكلها إلى روائية وغير روائية. ثم فئة الشكل الذي يتخذه الموضوع، بقصد الكشف عن شكل العبارات التي ترد في المضمون، وهل تعبر عن الحقائق أو الأماني. ثم فئة التعبير، ويُطلق عليها الفئة الانفعالية، وتتعلق بقياس مدى الانفعال الذي يظهر في المضمون. وأخيراً فئة الوسيلة، ويُقصد بها الوسيلة التي يتبعها المضمون، كالتقييم أو الاستشهاد بمصادر أخرى وبعدما ينتهي الباحث من إتمام الخطوات البحثية السابقة يقوم بتفسيرها في إطار تصوري معين، حتى تأخذ دلالات علمية.

8-6- مزايا تحليل المضمون وعيوبه:

يمتاز أسلوب تحليل المضمون بعدد من المزايا هي:

- عدم الاتصال المباشر بالمصادر البشرية يمكن أن يقلل من احتمال تدخل ذاتي للمصدر البشري الذي يقدم المعلومات، أو يقلل من إمكانية وقوع هذا المصدر في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.
- لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل إجراء الدراسة وبعدها.
- هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.
- ورغم هذه المزايا إلا أن استخدام هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب مثل:
  - كون بعض الوثائق التي يحللها الباحث ليست واقعية، بل تمثل صورة مثالية.
  - قد لا يستطيع الباحث الاطلاع على بعض الوثائق الهامة والتي تتسم بطابع السرية.
  - قد تكون بعض الوثائق محرفة أو مزورة، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة بعد تحليلها. رغم ذلك يستطيع الباحث أن يقلل من هذه الصعوبات، إذا نجح في اختيار عينة ممثلة عن الوثائق وإذا استخدم المنهج العلمي في نقدها قبل دراستها وتحليلها.

ومهما كانت التعاريف المقدمة لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، واختلفت التصنيفات، والأهداف، والأساليب (الاستقراء أو الاستنباط) فإنها تشترك جميعها في نفس الخطوات التي يعتمد عليها البحث العلمي من (إشكالية، فروض، جمع البيانات، تصنيفها وتحليلها وتفسيرها)، وتتداخل من حيث مواضيعها فإذا كان منهج دراسة الحالة يختص بالتعمق في ظاهرة فريدة مع البيانات الواسعة عنها، يذهب المنهج الإحصائي إلى

جمع البيانات على نطاق واسع وتصنيفها وتبويبها، واستخراج العموميات منها، ويقف المنهج المقارن في الوسط بينها. وبينما تعد الوحدة محور الدراسة في منهج دراسة الحالة إلا أنه ينظر إليها دائما بصورة ضمنية في الإطار النظري لعدد أوسع من الحالات، ودراسة الحالة يمكن أن ينظر إليها على أنها مقارنة إذا ما قورنت بما هو موجود في الواقع، وإن المنهج الإحصائي يقوم على المجموعات دون المفردات وتنعدم فيه قيمة المفردات ويزيد من عددها بشكل كبير. مما يصعب من عملية تبني أحدها ومعرفة أيها الأصلح والأنسب لمعالجة موضوع البحث لذلك ينصح بالاستعانة بأكثر من منهج واحد منها لتحقيق التكامل بينها، فقد يستخدم الباحث المنهج المقارن مع منهج دراسة الحالة ومنهج دراسة الحالة مع المنهج الإحصائي. ويرجع ذلك في الأساس إلى خصائص الظاهرة الاجتماعية المعقدة والمتشابكة والمتغيرة باستمرار والتي يصعب عزلها والإحاطة بكل جوانبها إضافة إلى استحالة استقلاليتها عن الباحث فالفعل الاجتماعي يشارك فيه أولئك الذين هم موضع الدراسة مع الباحث لتقديم النتيجة النهائية. كذلك تأثير السياقات الاجتماعية في الأهداف التي ينبغي للعلم الوصول إليها. ناهيك عن تأثير مصادر التمويل في سياق البحث، إلى جانب قوى التقليد داخل المجتمع العلمي والتي تسعى لجعل الحقل مستقرا، وثابتا.

وفي الأخير وعلى العموم، لا بد هنا من إعادة تأكيد الحقيقة التي سبقت الإشارة إليها وهي أن المنهج ليس عصا سحرية. فالقاعدة هي أن استخدام منهج ما يمكن أن يعطي نتائج هامة ومفيدة في حالة واحدة، تلك هي الاستفادة منه وتطبيقه بشكل هادف وذكي.

الفصل السابع:

توظيف المقاربات في البحث العلمي

يستلزم البحث العلمي من خلال مناهجه وتقنياته الإجابة عن تساؤلات وإشكاليات مطروحة حول مواضيع متعددة قد تتشابه أو تختلف مجالاتها، وهو ما يفرض على الباحث ضرورة الفهم وتحديد النظريات والمقاربات اللازمة التي تساهم في تحليل ظاهرة ما انطلاقا من طبيعة هذه الأخيرة. مما يعني أن هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة الموضوع واختيار المقاربة النظرية، فليس كل المقاربات مناسبة لكل المواضيع، فالمقاربة تتحدد نهائيا من خلال الفرضيات، حيث هذه الأخيرة توجهنا بدقة نحو المقاربة المناسبة، فضلا عن خصائص عينة الدراسة وميدانها.

وعلى هذا الأساس لا يمكن اختيار المقاربات بطريقة جزافية، أو أن ننطلق من مقاربات متناقضة في التحليل إلا إذا تعمدنا المقارنة بين المقاربات، وسوى ذلك يقع الباحث في مشكلة منهجية وتقديم الفكرة ثم مناقضتها دون شعور منه، ثم إنه من الضروري المعرفة الجيدة والاطلاع الواسع على كل مقاربة ومعرفة هذه المفاهيم ومدلولاتها الحقيقية من أجل استعمالها الصحيح.

وفي مرحلة لاحقة يكون للباحث القدرة على إحداث الانسجام بين مفاهيمها في أثناء التحليل، بحيث لا تبدو شاذة بل متناسقة ومتكاملة، وإذا نجح الباحث في هذه المرحلة فهذا يعني أنه أنجز تحليلا خاصا به لا يمتلكه أي من الباحثين.

ومن الخطوات الأساسية القيام أولا بحصر المفاهيم الخاصة بكل مقاربة ومعرفة معناها الأصلي كما ورد في مصادرها وعند روادها، ثم ثانيا استعمالها استعمالا صحيحا وفي مكانها المناسب، وذلك حتى لا ينحرف التحليل، ومن المهم إذا التمييز الدقيق بين الكثير من المفاهيم المتشابهة، كالتمييز بين العقلي والعقلاني وبين مثالية ماكس فيبر والمثالية لدى الفلاسفة، وبين التنظيم والمنظمة، وبين البيروقراطية والتسيب الإداري، وبين الشرعية والمشروعية،...[1]

[1]ناصر قاسيمي، **التحليل السوسيولوجي نماذج تطبيقة**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص:126-129.

1-تعريف المقاربة:

يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقى من خلالها الأسئلة والبيانات الملائمة " كما يستخدم المدخل للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات أو استبعادها من نطاق البحث، ويمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية، ومنها السياسية.

وعليه فالاقتراب يستخدم كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتراب يحمل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه، ما يوجب على الباحث الذي يتبع اقترابا معينا سبق لغيره استخدامه التعامل معه بحذر والعمل على اختباره واكتشاف خلفياته.

والاقتراحات فيها العام الذي يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها، ويتناول عددا كبيرا من الظواهر: مثل الاقتراب السلوكي، والبنائي الوظيفي، واقتراب تحليل النظم، وهناك اقترابات خاصة تتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة حيث يمكن تناولها عبر ثلاث اقترابات وهي: اقتراب المناصب، اقتراب السمعة واقتراب صنع القرار.[1]

2-أنواع المقاربات:

2-1-المقاربةالقانونية:

يرجع البعض بداية ظهور هذا الاقتراب إلى سنة 1887 حيث ظهرت المقالة الشهيرة لـ "ودرو ولسون" حيث اعتبرت أصل الاقتراب القانوني ومنبعه، وأنها الميدان الدراسي الوحيد والتنفيذ المفصل للقانون العام.[2]

ويركز هذا الاقتراب في دراسته على الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية وعلى الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو انفلاته من ضوابطها.

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص:14-15.

[2] أحمد صقر عاشور، **الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن**، بيروت: دار النهضة العربية، 1979، ص:36.

وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل الحقوق الواجبات والالتزام والمسؤولية، كما يركز على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها والتصديق عليها.[1]

ويركز هذا الاقتراب في دراسته على الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية وعلى الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو انفلاته من ضوابطها.

وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل الحقوق الواجبات والالتزام والمسؤولية، كما يركز على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها والتصديق عليها[2] .

ويستخدم هذا الاقتراب في مجال العلوم السياسية من خلال وصف الظاهرة السياسية ومدى التزامها بالقانون ، وينحصر بشكل أساسي في قيام دولة القانون وهذا يعني وجود دستوري يضبط و يحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاث :

التشريعية،التنفيذية،القضائية،ويفصلبينهاوكذاضمانحقوقالمواطنينمنجهةوتحديدواجباتهمتجاهالدولةمنجهةأخرى [3]،و بالتالي فإن تحليل الظواهر السياسية وفق هذا المنظور يرتبط إلى حد كبير بمدى تطبيق القانون والخضوع له.

فعلا لا يمكن إغفال دور الاقتراب القانوني في تفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها بشكل عام، ولكن هذا لا يكفي حيث إن تلك الظواهر موجودة في محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية مما يكسبها المرونة والتأثر بتلك التفاعلات، وهذا على خلاف الثبات والجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون، كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة و النفوذ في المجتمع.

---

[1] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات، 1980، ص: 22.

[2] – كمال ،المنوفي ، **نظريات النظم السياسية** ، الكويت : وكالة المطبوعات 1980 ، ص: 22 -

[3] : سعيد،بوشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسية القارنة**،الجزء الأول،ط، 6 الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2004،ص: 151.

2-2- الاقتراب المؤسسي:

مر الاقتراب المؤسسي بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي السياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين كالطبقات الاجتماعية، والقوة السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بروز الحركة السلوكية، والمرحلة الثانية التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، حيث كانت أولى بوادرها في الستينيات على يد العالم السياسي "صمويل هنتغتون" في كتابه الشهير " النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة "، ولكن المؤسسة الحديثة ظهرت بشكل جلي في الثمانينيات.[1]

ويعتمد اقتراب المؤسسة الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث مجموعة من العناصر وهي:

- الهدف من تكوينها، هل تأسست من أجل تحقيق غرض عام أم مكاسب خاصة.
- مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة.
- تجنيد الأعضاء في المؤسسة.
- الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.
- هياكل المؤسسة وأبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.
- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.
- اختصاصات المؤسسة وثقلها / التنظيم الداخلي.
- الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.
- التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها.[2]

من جهة أخرى نجد الدارسين وعلى رأسهم المفكر" صامويل هنتنغتون " اهتموا بدراسة المؤسسية ومستوياتها؛ حيث يرى أن المؤسسات تكون مستقرة وذات قيمة، وتمثل نماذج متواترة للسلوك، والمؤسسية هي العملية التي تحرز بمقتضاها المنظمة أو الإجراء قيمة واستقرارا، وحسبه أن مستوى المؤسسية ودرجته اختلف من تنظيم لآخر ويمكن تحديد ذلك من خلال الشكل الآتي:

---

[1] محمد شلبي،**مرجع سابق**، ص:119.

[2] د. نور الدين التقاوي ، محمد المنصوري، "**علم السياسة: محاولة في التقريب النظري**"، ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بتاريخ 18-02-2018 https://democraticac.de/?p=47055

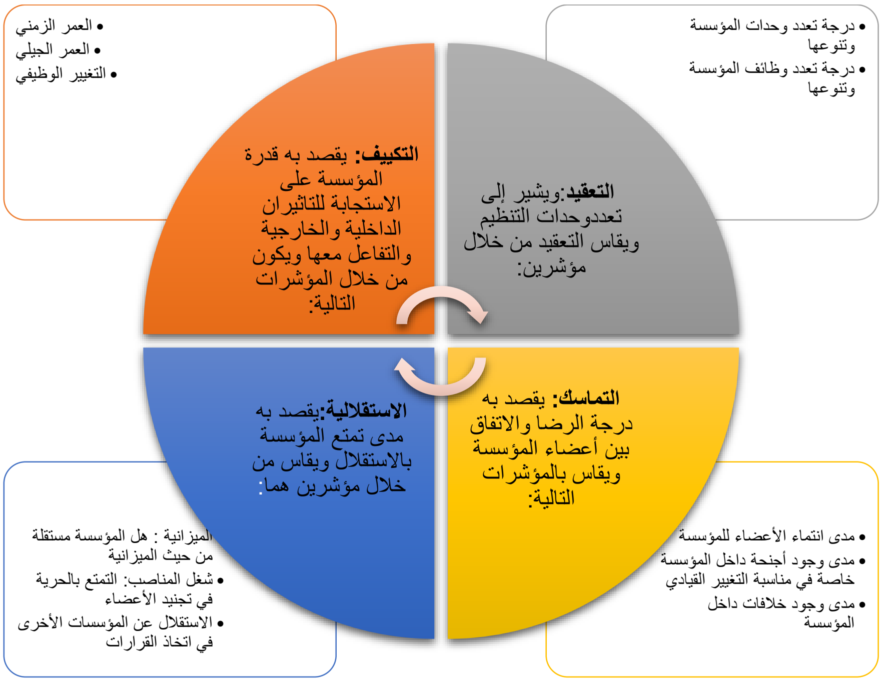

(شكل يوضح معايير قياس مستوى المؤسسية أو البناء المؤسسي)

ويوضح " هنتنغتون" ذلك بأن مؤسسية القضاة يفترض عليها التحرك على ثلاثة محاور وهي:

- ضمان استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- الإنصاف وخضوع القضاة للمساءلة.
- دعم الموارد والإصلاح الهيكلي والتبسيط.

وتتوقف مؤسسية الهيئة القضائية على مدى الاستقلال السياسي وحماية القضاة من التلاعب أو الترويع وتعزيز النزاهة من خلال خضوعهم للمساءلة أمام الرأي العام ومن خلال أدوات الاتصال الجماهير، وتوفير دخل ملائم للقاضي.

فالمؤسسية تمكن المجتمع من تحقيق المصلحة العامة والحفاظ عليها ؛ لأنها تعني وجود مؤسسات سياسية قادرة على تحديد معنى المصلحة العامة وجوهرها، أما في المجتمعات التي لا تتوافر فيها مثل تلك المؤسسات الفعالة فإن كل فرد أو زعيم يسعى لتحقيق أهدافه الضيقة وقصيرة الأجل دون اعتبار للمصلحة العامة.[1]

وتأسيسا على ما سبق فإن الاقتراب المؤسسي يهدف إلى تجنب القيود والحدود التي ارتبطت بالمنهج القانوني الذي يركز على الجانب الشكلي في دراسته للظواهر كالدولة والدساتير والسلطات، دون إعطاء أهمية

[1]Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**, New haven:YaleUniv, Press,1968,p:54.

لمؤسسات الدولة وتفاعلاتها مع الأبنية الخارجية، ومن هذا المنطلق أولى الاقتراب المؤسسي أهمية لدراسة الدولة وباقي المؤسسات وفق إطار متكامل يتضمن دراسة السلوك والأبنية والمؤسسات والقيم ...أي الاعتماد على تحليل متعدد الجوانب والأبعاد نظرا لتعقد الظاهرة الاجتماعية وتشابكها.

2-3-اقتراب الطبقة الاجتماعية:

وظف الاقتراب الطبقي في تحليل التطور التاريخي والظواهر الاجتماعية المختلفة وتفسيرها، واعتبر محرك التفاعل الاجتماعي بجميع أبعاده: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، وقد واجه رواد هذا الاقتراب انتقادات بشأن مفهوم الطبقة الاجتماعية، من حيث الخلفية الفكرية والفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم الطبقة لدى الاتجاه الماركسي الذي شحن مضمون الطبقة بمضمون مغاير للمضامين الليبرالية.[1]

إذ بالرغم من اتفاق الباحثين حول المعنى العام للطبقات، إلا أن هناك اختلافا يتعلق بالتفاصيل الخاصة بها، حيث نجد من يعد الطبقات عبارة عن مجموعة مواقع بنائية تتحدد وتعرف من خلال العلاقات الاجتماعية داخل أسواق العمل، مما يعني أن هناك تعددا في معايير تصنيف الطبقات، فهذه الأخيرة تتسع وتضيق وفق عدد المعايير والتصنيفات كمعيار الدخل، الوظيفة، اللهجة، الإقامة، الثقافة، ...إلخ.

ينطلق هذا الاقتراب من التحليل المادي للتاريخ، حيث يرى رواده أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية،أي تتعلق بالبناء العلوي(الطبقة الحاكمة) ،إلا إذا فهمنا البناء الأسفل(الطبقة الكادحة –البروليتاريا) ، وهو بذلك يركز أو يؤكد دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، و ما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي و احتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية، وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد و تنشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية[2] .

وعليه فأنصار الاقتراب الطبقي يعدون الطبقة هي الوحدة الأساسية لتحليل الظواهر الاجتماعية، ومن خلالها يمكن تفسير علاقات الصراع السياسي أو الحراك الاجتماعي، وكذا فهم الحياة السياسية وما يحدث داخلها من تفاعلات.

لكن ما يؤخذ عليه هذا الاقتراب وهو أنه بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله إلا أنه لا يمكن تعميمه على كل الظواهر وفي كل المجتمعات، بل تنطبق فقط على المجتمعات الغربية حيث أجرى دراسته. كما أن هذا الاقتراب يركز على الصراع بين الطبقات القائمة على أساس اقتصادي و يغفل الأنواع

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 181.

[2] : السيدعبدالحليم، زيات،**التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي** ، الجزء الأول ، مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2012 ، ص:164 .

الأخرى من الصراع، كما أن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة فيه مبالغة و ما هو إلا إلهام للساخطين الموجد ينفي قاع البناء الاجتماعي بأن ثمة إمكانية لارتقائه إلى طبقة عليا

2-4-اقتراب التبعية:

اقتراب التبعية أو نظرية التبعية هو عبارة عن استكمال للتوجه الماركسي في تفسير الظواهر خاصة المتعلقة بالصراعات والتفاعلات الدولية ذات الصلة بالتخلف، و التقدم في العالم وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع موجود داخل النسق الدولي، حيث يركز اقتراب التبعية في تحليله على العوامل الخارجية للدولة التابعة، حيث سلوك هذه الأخيرة يأتي انعكاسا للعوامل الدولية السائدة وتجسيدا لرغبة الدول الرأسمالية ، ووفقا لنظرية التبعية لم يعد مبدأ سيادة الدول قادرا على الصمود أمام النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية الكبرى.[1]

وقد كانت بداية هذه المدرسة في أمريكا اللاتينية حيث ارتبطت بأعمال اللجنة الاقتصادية، وفي بداية الستينيات ظهرت مدرسة التبعية بقوة لاسيما بعد استقلال عدد كبير من الدول في العالم ومن منظري هذه المدرسة نذكر:

Dos Santos , Raul Prebish ,Arthur Lewis , Pierre Jalet , Samir Amin

كما ينطلق اقترب التبعية في التحليل من مسلمات مفادها وجود علاقة ترابط وتكامل مابين الحقول المعرفية من خلال دراسة ظاهرة التنمية ببعديها السياسي والاقتصادي وعدم الفصل بينهما، كما يوجد بعد دولي للتنمية والتخلف، حيث اعتبر رواد اقتراب التبعية تخلف الدول مسؤولية النظام الرأسمالي وذلك على عكس الافتراض الذي كان يعتقد أن التخلف يرجع لأسباب وأوضاع داخلية للدول.

وعلى هذا الأساس يعتمد اقتراب التبعية في التحليل على النظام العالمي، فالدولة حسبه لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وجود وضع دولي يتميز بالهيمنة والقوة.

ومن ثم يفترض على الباحث في إطار تحليله لظاهرة التخلف والتبعية إعطاء أهمية للعامل الخارجي وتداعياته على الوضع الداخلي للدول، دون أن يعني ذلك إغفال البيئة الداخلية وما تحمله من تفاعلات وتناقضات وصراعات مابين صانعي القرار داخل الدولة.

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق** ، ص:190-192.

2-5-اقتراب الجماعة:

أحدث اقترب الجماعة تحولا كبيرا في منظور علم السياسة، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلى العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة السكونية إلى ديناميكيات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة إلى الجماعة وبذلك وسع من مجال علم السياسة.

وقد جاء اقتراب الجماعة بديلا عن الاقتراب المعيارية وفي الوقت ذاته رد على الاقتراب الطبقي، كما أولى اهتماما للجماعات وتجاهل الأفراد، لكون السلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة التي تضبط سلوك أعضائها وفق مرجعية معينة، ومصلحة واحدة، فالجماعة هي نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها.

وينصب اهتمام اقتراب الجماعة على دراسة سلوك الجماعات وتأثيراتها المختلفة سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أوغير أفرادها، أو تأثير الجماعات في النظام السياسي وخصوصا في عملية صنع القرار.[1]

فاقتراب الجماعة يرى أن دور الأجهزة التنفيذية والحكومية محدود أمام قوة الجماعات المصلحية والضاغطة حين تكون لديها الإمكانات والموارد فتوظفها للتأثير في الرأي العام، أو لفرض مطالبها عبر كل الوسائل المشروعة، ومن ثم تصبح السياسات والقرارات متغيرا تابعا لما تفرزه وتفعله الجماعة الضاغطة.[2]

وعلى صعيد التحليل دور اقتراب الجماعة وأهميته في الدراسات السياسية بالتحديد والدراسات الاجتماعية بشكل عام، يرى البروفيسور محمد شلبي " أن اقتراب الجماعة أضفى طابعا ديناميكيا على الدراسات السياسية حيث نقلها من مجرد الاهتمام بالأطر الهيكلية الرسمية والدستورية، ومن الدراسات المعيارية إلى دراسة العمليات والنشاطات المختلفة ، وكذلك الاهتمام الأمبريقي محل المعياري، حيث تفيد الجماعة في معرفة السلوك والتوجهات لبعض الجماعات وتفسيرها، ولها دور في عملية التنشئة السياسية لأعضائها، وكذا معرفة الأسس التي تقوم عليها النظم السياسية، حيث هناك بعض دول العالم الثالث تؤسس الأنظمة السياسية فيها على الأسس الإثنية.كما أن مفهوم الجماعة يصلح موضوعا للمقارنة مابين الدول والأنظمة، كما تؤثر الجماعة في المشاركة السياسية من حيث زيادة الولاء للجماعة أو مساندة مرشح معين.[3]

---

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**،ص:195-196.

[2] عامر خضير ، الكبيسي،**السياسات العامة مدخل لتطوير الحكومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، 124-125.

[3] محمد شلبي،**مرجع سابق**، ص: 198.

وعليه فالجماعة هي وحدة التحليل لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها، غير أنه ينبغي على الباحث الانتباه إلى أن الجماعة ورغم أهميتها في التحليل لا يمكن أن تدرس بمعزل عن الإطار العام الذي تعمل فيه والذي يتمثل على وجه الخصوص في الدولة وما يرتبط بها من مؤسسات وقوانين، فالجماعة ملزمة أن تسير مثلما ينص عليه الدستور و وفق البنى القيمية والثقافية للمجتمع وإلا صنفت في خانة التطرف.

2-6-اقتراب الصفوة أو النخبة:

تعرف النخبة بأنها فئة من الأفراد محدودي العدد قد لا تتجاوز 2 من المئة، يمسكون بمصادر الثروة والسلطة في المجتمع، وهو ما يؤهلهم لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وفق ما يتماشى مع مصالحهم ويضمن نفوذهم، فهم الحكام الفعليون وإن لم تعرف أو تعلن أسماؤهم.[1]

وقد استخدم أنصار هذه النظرية استخداما إيديولوجيا قادهم إلى تبرير النظم التمثيلية في القرن التاسع عشر، ودافعوا على الطبقة المتوسطة، واعتبروا النخبة وسيطرتها حتمية اجتماعية، وتختلف اقتراب النخبة عن اقتراب الطبقة لكونه يفترض وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد تنتج من خلال وصول أكثر الناس قدرة وموهبة إلى أعلى السلم الاجتماعي. كما يدعو رواد اقتراب النخبة إلى التسليم والقبول بانقسام المجتمع إلى فئتين، نخبة حاكمة قليلة العدد، وفئة محكومة واسعة العدد، وهذا الانقسام مابين الأقلية والأكثرية هو سمة ملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية، حيث أكد كل من " باريتو " و"موسكا" أن حكم الصفوة أمر لابد منه وأن سيطرة القلة المنظمة على الأكثرية غير المنظمة أمر ضروري لا مفر منه.

وبالفعل فإن الجهود التي بذلها سيكولوجيون مثل " كورتليفين "و "لبيبوايتا "في دراسة ظاهرة القيادة لفتت النظر إلى الجو الاجتماعي الذي تكون عليه مختلف أنماط القيادة الديمقراطية و الديكتاتورية و الفوضوية .[2]

وعليه فالخليفة الإيديولوجية للنخب السياسية لدول العالم الثالث التي اكتسبتها من الدول الغربية لا تتماشى مع العقائد والظروف لدى المجتمعات النامية الصفوة السياسية(القيادة) في دول العالم الثالث فهي مثلما عرفها الدكتور السيد عبد الحليم الزيات بأنها جلها تتألف عادة من عناصر مثقفة مغربة ،وعلى درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود إبان فترة الاستعمار، وما إن وليت أمور بلادها، واحتلت مواقع القوة فيها حتى أخذت تناصر و تدعو إلى عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع،

[1]عامر خضير، الكبيسي،**مرجع سابق**، ص: 125-126.

وهي بذلك تظهر كشخصيات كاريزماتية مما يسهل عليها جلب الجماهير حول مشاريعها، المعارضة،كما أنها تعمل على الحفاظ على الأبنية و المؤسسات الموجودة التي تكرس بقاءها[1].

والتساؤل المطروح هو كيف يوضح الباحث اقتراب الصفوة أو النخبة في فهم الظاهرة الاجتماعية وتحليل العملية السياسية على وجه التحديد ؟.

في البداية لابد من إلمام الباحث بموضوع النخبة من حيث معرفة أنواع النخبة وتقسيماتها، فهناك عدة اعتبارات ومعايير لتصنيف النخب، فاستنادا لمجال تخصص أو نشاط النخب نجد: نخبة سياسية، نخبة اقتصادية، نخبة عسكرية، نخبة ثقافية ...، ووفق معيار الحكم والسلطة نجد هناك نخبا حاكمة وأخرى مضادة أو معارضة ...، وغيرها، وهذا يفيد الباحث في تحليل النخبة انطلاقا من المعيار الذي أسست عليه ومن ثم يمكن دراسة أهدافها وتوجهاتها وأثر كل ذلك في العملية السياسية أو أي عملية أخرى مرتبطة بمجالها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن توظيف اقتراب النخبة في التحليل يمكن الباحث من التعرف على الخلفيات أو هوية أعضاء النخبة، من خلال البحث عن الخلفية الاجتماعية، والعرقية، والطبقية أو الدينية أو الإقليمية أو المهنية والتعليمية،... فتلك الخلفيات وغيرها تمكن الباحث من الوصول إلى مؤشرات ذات دلالة وعلاقة بتفسير قرارات النخبة وتوجهاتها وأثر ذلك في المجتمع والدولة خصوصا إذا كانت النخبة تملك السلطة والقوة والنفوذ، حيث إن قراراتها يمكن أن يكون لها صدى حتى على المستوى الدولي.

ورغم أهمية اقتراب النخبة في التحليل، إلا أن الباحث يحتاج إلى توظيف اقترابات أخرى لأجل فهم النخبة ذاتها، ومن ثم معرفة تأثيرها، كالاقتراب القانوني واقتراب الجماعة، واقتراب الاتصال...وغيرها، خصوصا في ظل صعوبة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالنخبة وتحديد أعضائها.

2-7- الاقتراب النظامي – الوظيفي:

توجد علاقة وثيقة وتشابه كبير بين المدخلين، النظامي والبنيوي الوظيفي،في تحليلهما للعملية السياسية، حيث كلاهما اعتمد على دراسة النظام السياسي وتحليله.

ومن رواد هذا المدخلنذكر: "بارسونس تلكوت " " Talcot Parsons "، "ليفي ماريون"" Levy Marion "، " دفيداستون" " D.Easton " " غابريالألموند " " G.Almond " "دفيدأبتر" "D.Apter ".

[1] السيد عبد الحليم،الزيات،**مرجع سابق**،ص: 71-72 .

[2] محمد عشوي،**أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**،الجزائر :المؤسسةالوطنيةللكتاب، 1992 ،ص:159.

ولكن الفضل الكبير يعود للمفكر " دفيد استون" الذي عمل على تطوير اقتراب النظم عبر مراحل،وكانت البداية عام 1953 حيث نشر كتابه " النظام السياسيpolitical System"، وأتبع ذلك بمقالة شهرية عام 1956 التي أسهمت في توضيح أفكاره، ثم تلاها كتابه"تحليل النظم السياسية Analysis Of Political Life" عام 1965، وقد كان ذلك الكتاب أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته والمفاهيم التي استخدمها.[1]

ومن بين المفاهيم التي استعان بها " استون" وجل رواد هذا الاقتراب نذكر: المدخلات– التحويل – العلبة السوداء– المخرجات –التغذية العكسية ، والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطها لخارجي أخذ و عطاء،من أجل تحقيق الاستمرار و الاستقرار،ويتم ذلك من خلال قدراته و وظائفه [2].

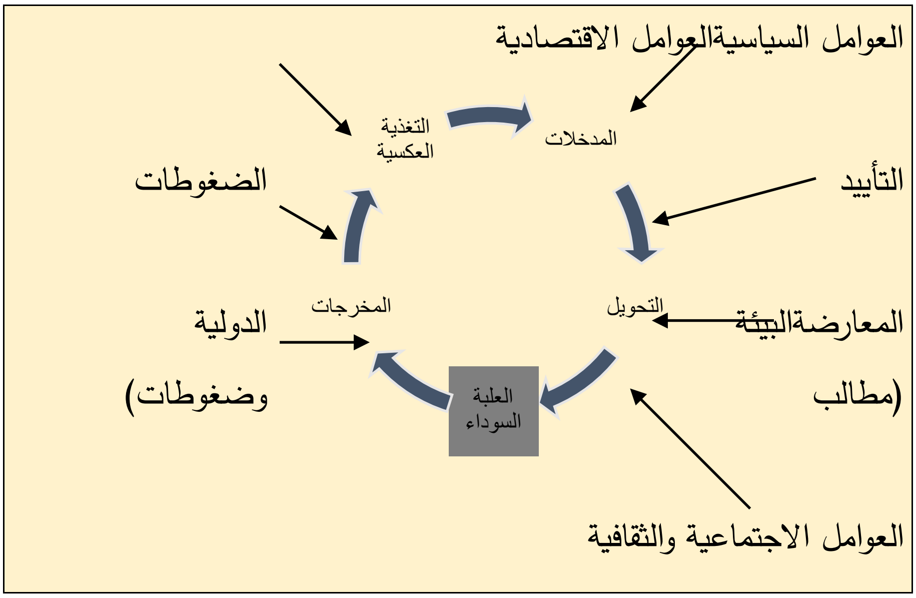

شكل يوضح عمليات تفاعل النسق السياسي

مع ضرورة انتباه الباحث أن تلك العمليات لا تتم بشكل مغلق، وإنما ضمن نسق مفتوح يتفاعل مع البيئتين الداخلية والخارجية، فانطلاقا من الشكل الموضح أعلاه والذي يوضح ديناميكية العملية السياسية للنظام السياسي، فقد شبه المفكر "دفيد استون" النسق السياسي بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية وبيولوجية واجتماعية وسيكولوجية، ويتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية من خلال فتحتي المدخلات

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص:130-131.

[2] Bertrand ,Badie, **le développement Politique**, 5 ed, paris (n.p) , 1998, p:43-49.

والمخرجات وما تحمله التغذية العكسية من ردود أفعال مؤيدة أو معارضة لقرارات النظام السياسي أو مخرجاته.

من ناحية أخرى تبرز أهمية الاقتراب النظمي –الوظيفي في معرفة مدى قدرة الأنظمة السياسية على الرد على المطالب والتصدي للضغوطات وحل مختلف المشاكل التي يمكن أن تواجهها سواء من البيئة الداخلية أوالخارجية وهو ما يعبر عنه بقدرات النظام السياسي، فعلى أساس تلك القدرات ومدى الاستجابة لها يمكن تصنيف الأنظمة السياسة إلى أنظمة متخلفة أو أنظمة تابعة أو أنظمة ناجحة ومقارنتها.

قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر في كيفية أدائه لوظائفه، وتساعده في الوقت ذاته على قياس كفاءته وفعاليته في التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، وفي ضوء تلك القدرات يمكن للباحث أن يتنبأ باحتمالات التغيير التي يواجهها النظام السياسي.

ولقد حدد المفكر " غبريال الموند " مجموعة من القدرات السياسية وهي تختلف وتتفاوت من حيث الكفاءة والفاعلية من نظام سياسي لآخر ومن وقت لآخر.[1]

القدرة الاستخراجية :تشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به و المتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية وهذا يتوقف بطبيعة الحال على حجم الموارد البشرية و المادية و المعنوية(التأييد) التي يتمتع بها النظام السياسي.

القدرة التنظيمية : وهي تعني مدى نجاح النظام السياسي في التنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرة النظام السياسي على التغلغل في بيئة الدولة، وفرض نفوذه و هيبته وذلك يعني عمل النظام السياسي ونشاطه على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء .

–**القدرة التوزيعية** :تعني توزيع القيم و الموارد و المنافع...بين الأفراد والجماعات ويمكن قياس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة.

––**القدرة الرمزية**:تتمثل هذه القدرة فيما تمثله الصفو ة الحاكمة من تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير و استمرار ولائه للنظام.

–**القدرة الاستجابية** وهي قدرة النظام السياسي على الرد على الطلبات الآتية من البيئة الداخلية أو الخارجية.

واجه هذا المدخل مجموعة من الانتقادات وهي أن هذا المدخل ركز على وظائف النظام السياسي وأهمل أو

[1] السيد عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق الذكر**، ص: 206.

أغفل عملية التغيير، أو كيفية حدوثه وبذلك يمكن اعتباره إطارا نظريا أكثر منه إطارا أو نموذجا تجريبيا ،وبذلك أصبح المدخل غاية في حد ذاته وأغفل البيانات والواقع.

وبالرغم من الإضافة التي جاء بها رواد الاقتراب النسقي والوظيفي إلا أنهم تجاهلوا دور النخبة في عملية التحليل.

2-8-اقتراب الاتصال: الاتصال بمفهوم عام يشير إلى انتقال المعلومات والحقائق والأفكار والآراء، كما يشير إلى العملية أو الطريقة التي تنقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث العلاقات المتضمنة فيه، بمعنى النسق الاجتماعي قد يكون مجرد علاقة ثنائية بين شخصين أو جماعة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي وحتى مجتمع إنساني.[1]

فالاتصال عملية يتم بمقتضاها تفاعل بين مرسل ومرسل إليه أو مستقبل ورسالة وتغذية استرجاعية وفق مضامين اجتماعية معينة، ومن خلاله يتم نقل الأفكار والمعلومات والمنبهات بين الأفراد عن قضية ما أو واقع معين.[2]

ولما كانت العملية السياسية تمثل أحد أبعاد العملية الاجتماعية، فمن الضروري أن يكون للاتصال دور بارز ومؤثر في العملية السياسية حيث يستلزم نمطا خاصا في نقل المعلومات والتوجهات السياسية وهو ما يصطلح عليه بالاتصال السياسي الذي هو عبارة عن مضمون سياسي مباشر أو غير مباشر ينساب من خلال الوسائل الجماهيرية، ويقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب، ويعبر عن أهداف ذات مضمون سياسي، تتعلق بالبيئة السياسة وتؤثر في الحكومة والرأي العام.

مما سبق تبرز أهمية اقتراب الاتصال في الظاهرة الاجتماعية والسياسة، حيث يمكن فهم المجتمع أو النظام من خلال دراسة الرسائل الاتصالية، وعملية انتقال المعلومات ... وعلى أساس ذلك يمكن تصنيف الأنظمة من حيث الديمقراطية والشمولية حيث يتسع نطاق الاتصال وقنواته تبعا لدرجة الحرية الموجودة في الأنظمة. وقد اقترح بعض الباحثين مجموعة من المتغيرات للمقارنة بين الأنظمة التي تعكس طبيعة نمط الاتصال السائد في الأنظمة وهي:

- تجانس المعلومات السياسية وانسيابها.
- حجم المعلومات السياسية واتجاه تدفقها.

[1] منال طلعت محمود،**مدخل لعلم الاتصال**، مصر : د.د.ن، 2002، ص: 18-19.

[2] محمد علي فرح،**صناعة الواقع: الإعلام وضبط المجتمع**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014،ص: 215.

ويعد عالم السياسة الأمريكي " كارل دويتشKarel Deutsch" أول من استخدم اقتراب الاتصال في التحليل السياسي، وقد وردت أفكاره في مجموعة من المقالات والمؤلفات من أبرزها كتابه "العصب الحكومي" وكتابه " السياسة والحكم: كيف يقرر الناس مصيرهم".

ويعتقد "دويتش" أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار،وهذه تستدعيه لقراءتها وتحليلها والاستجابة لها، وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صورة رسائل بنقلها إلى مراكز اتخاذ القرار، هذه الأخيرة تحلل الرسائل وتفك الرموز ومن ثم تصدر قرارا وترسله إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ الإجراءات اللازمة، وتلك القرارات والأفعال التنفيذية بدورها تثير ردود أفعال مختلفة في شكل تغذية استرجاعية تتلقاها من جديد أجهزة الاستقبال لتحولها إلى مراكز القرار.[1]

ويمكن اختصار العملية الاتصالية وتفاعل عناصرها من خلال النموذج التالي:

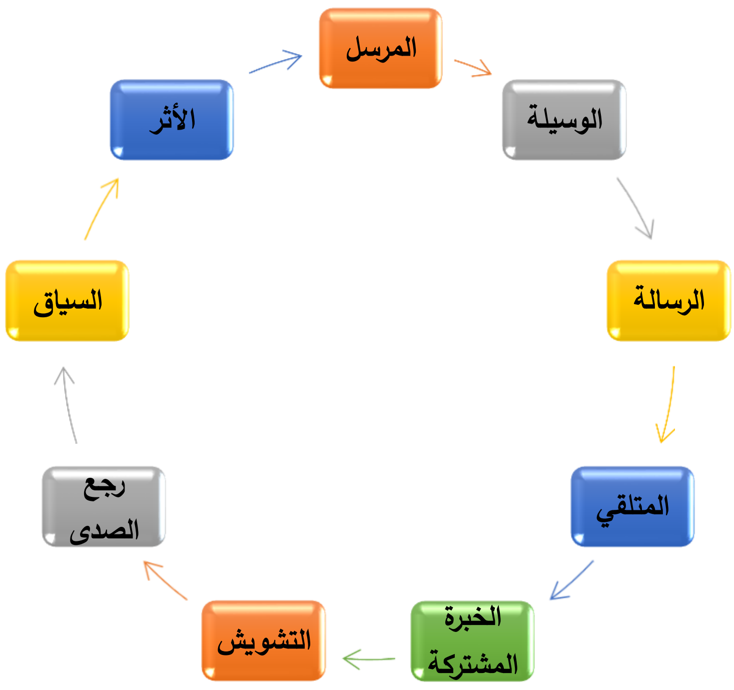

فالنموذج يشير إلى عملية التفاعل ما بين عناصر الاتصال السياسي وعلى الباحث تفكيك كل عنصر وتحليله على حدة من خلال فك رموز الرسالة وفهم محتواها جيدا، حيث تساهم الخبرة المشتركة ما بين المرسل والمستقبل في زيادة فرص نجاح الاتصال ويحدث العكس في حالة تباعد الخبرة الحياتية ما بين المرسل والمستقبل، كما قد يتعرض الاتصال إلى تشويش بقصد أو بغير قصد مما يعرقل وصول الرسالة

[1] محمد شلبي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص: 148-149

وبالتالي التأثير في الاتصال مما يخلق بؤرا للتوتر والصراع ما بين المرسل والمستقبل، ويظهر نجاح الاتصال أو فشله من خلال مرحلة رجع الصدى، فقد يكون هذا الأخير إيجابيا وبالتالي نجاح الاتصال ووصول الرسالة أو يكون سلبيا مما يفرض على المرسل تعديلا في شكل الرسالة أو محتواها، كما يمكن أن يكون فوريا أو مؤجلا، بالإضافة إلى أثر السياق العام الذي يكون فيه الاتصال ويتمثل في البيئة الاتصالية والعوامل المحيطة بها.

وعليه فإن عناصر العملية الاتصالية تعتبر مؤشرات لفهم طبيعة الأنظمة السياسية ومقارنتها، خصوصا في ظل الثورة التكنولوجية الحالية التي فتحت مجالات واسعة للاتصال فلم يعد هذا الأخير محصورا في يد الجهات الرسمية فحسب، وإنما توسع نطاقه إلى الجماهير الواسعة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (réseau sociaux) التي برزت تداعياتها وأثرها في الكثير من القضايا الدولية والوطنية، عبر فضاءات افتراضية (facbook,twitter,instagram...)مشكلة من خلالها ما أطلق عليه بالرأي العام الإليكتروني، وفي ظل كل ذلك يفترض على الدولة أن تتكيف مع متغيرات العملية الاتصالية من خلال العمل على فهم توجهات الرأي العام الحديث وفق وظيفة اتصالية حديثة قائمة على تطور العلاقة النفسية بين الدولة والمواطن في المجتمع المعاصر، وفهم سياسة العمل الاتصالي في أدوارها الأربعة (التكامل القومي، الترابط الحضاري، المساندة في السياسة الخارجية، التصدي للغزو المعنوي) وكل تلك الأدوار متكاملة، كما يجب على الدولة أن تدع شخصية الفرد تتكون وتتكامل بحرية ودون قيود شرط أن لا يمس ذلك أمنها واستقرار.[1]

2-9- الاقتراب البيئي المقارن:

تداركا لنقائص الواردة في المداخل السابقة و المتمثلة خاصة في إغفال العامل البيئي حيث يقول المفكر "وليام سيفن"williamsiffin " **لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بين بيئة الولايات المتحدة(الإدارية) وتلك التي تخص الدول الأخرى**.[2]فقد أكد أصحاب هذا الاقتراب ضرورة مراعاة العوامل البيئية الخاصة بكل دولة عند صناعة أي سياسة.

ومن رواده نذكر :" دوايت" "dwight" "waldo " والاسساير" "wallace sayre"

[1]فتحتيحسين عامر،**الرأي العام الإليكتروني**، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2012، ص 139.

[2] : تارفيل هيدي،**الإدارة العامة منظور مقارن**،(تر :محمد قاسم القريوتي)،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1983،ص: 16.

" herbert" kaufmanهربترت كوفمان...و غيرهم من الباحثين أعضاء لجنة المقارنة و يعد المفكر الأمريكي F.Riggs "رائد المدخل وصاحب عدة كتابات منها إيكولوجية الإدارة " 1961 " الإدارة في الدولة النامية،نظرية المجتمع المنشوري "و لقد أكد أن دراسة الإيكولوجية الإدارية لا تعني مجرد الاهتمام بذكر العوامل الجغرافية والاجتماعية أو دراستها... ،بل يجب ربط هذه العوامل بالمؤسسات الإدارية والسياسية و توضيح أثرها فيها ، ولقد استخدم "F.Riggs " خمسة أبعاد لتحليل خصائص كل مجتمع و هي :البنية الاقتصادية ،البنية الاجتماعية، النظام السياسي،النظام العقدي نظام الاتصالات.

وعلى أساس هذه الأبعاد السابقة يمكن التمييز بين المجتمعات التقليدية (الزراعية)و المجتمعات[1]. الحديثة(الصناعية)

وعليه فإن فريدريجر f.Riggs من خلال دراسته حاول أن يدمج بين أفكار غابريال ألموند "G.Almond"،ودعا إلى ضرورة النظر للإدارة العامة كنظام يتلقى مدخلات من البيئة التي يوجد فيها ثم يحولها إلى نتائج أو مخرجات في صورة خدمات وسلع، وخلال عملية التحويل تكون هناك عمليات وسطية تتداخل أجهزة الحكومة كالتخطيط وأخذ عن " لوسيانH.W.Pye " فكرة المساواة و القدرة و التمايز حيث يرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها و ينتفعوا بثمار عملهم[2].

كما نجد العلامة " عبد الرحمن ابن خلدون(1332-1406) أولى اهتماما كبير بتأثير بيئة المنظمة من خلال دراسته لسلوك البشر من أهل البدو و الحضر و أثر المناخ في تصرفاتهم،كما دعا إلى ضرورة مراعاة المحيط البيئي الذي يعمل فيه السياسي حيث قال:"والسياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما في الخارج و ما يلحقها من الأحوال و يتبعها فإنها خفية، ولعل أن يكون فيها ما يمنع من إلحاقها بشبه أو مثال[3].

و عليه فإن النظام السياسي يعمل في بيئة داخلية وأخرى خارجية يؤثر و يتأثر بها ، و هذا يفترض مراعاة الظروف المحيطة به.

وفي هذا الإطار فقد دعا المرحوم "أ.د. منصور بن لرنب" إلى ضرورة تبني الدراسات "اقتراب عبر حضاري " ، بمعنى الاستفادة من كل الاقترابات على اختلاف حضارتها (إسلامية أو غربية) وتوظيفها في تحليل الظاهرة الاجتماعية شرط تفادي الوقوع في التوجهات الأيدلوجية التي تحملها بعض الاقترابات الغربية .

---

[1] **المرجع نفسه الآنفالذكر**، ص:23 .

[2] : محمد ناصر ، مهنا،**النظرية السياسية و العالم الثالث**،ط3 ،مصر :المكتب الجامعي الحديث، 2001 ، ص:200- 201 .

[3] : عبد الرحمن ، ابن خلدون، " **مقدمة ابن خلدون** "،بيروت : دارالفكر، 2004 ،ص:614 -615.

2-10-اقتراب الدولة والمجتمع:

إن الدولة لا تفهم إلا في سياق تاريخي مثلما يرى "دونريودوقابر" فحسبه إذا كانت الدولة تتمتع بفكرة مقبولة بصورة عامة ولكنها مبهمة، فالتاريخ يمنح كل دولة أسلوبا وكيانا خاصين بها[1].وهو الرأي نفسه الذي أكده"هارولد لا سكي" الذي يرى أن طابع الدولة الحديثة هو النتيجة المترتبة عن تاريخها،إذ يتعذر فهم هذا الطابع إلا في ضوء هذا التاريخ، ويضيف أن طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة كان نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية التي كان أهمها فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، وهذا ما استدعى وجود هيئة تنظيمية تتولى مطالب المجتمع، وبالتالي ظهرت الدولة مبرزة تفوقها على كل الهيئات التي عرفها المجتمع، لها سلطة وضع القوانين وإلزام احترامها وهذا لامتلاكها القوة والقدرة على فرض إرادتها على جميع الأفراد.[2]

وعليه فإن مدلول الدولة انصرف في الماضي إلى الهيئة أو الجماعة باعتبارها مجتمعا سياسيا يقوم على أساس التفرقة بين الحكام والمحكومين، بمعنى أن سلطة الدولة هي مجرد سلطة فعلية يتمتع بها الحكام وتنتهي باختفاء أشخاصهم مثلما كان يحدث في العصور الوسطى وفي الإمبراطوريات الشرقية القديمة كمصر وفارس.

وقد حدث ذلك حتى في أوربا مثلما هو واضح في قول "لويس الرابع عشر"< الدولة هي أنا، <L'EtatC'estmoi في إشارة إلى ارتباط السلطة بشخص الملك. إلا أن المعنى الحديث للدولة يقوم على فكرة فصل السلطة عن الشخص الذي يمارسها أي التفريق بين شخصية الدولة كوجود مستقل وبين حكامها، ولقد كانت الثورة الفرنسية عام1789 هي بداية التحول نحو المفهوم الحديث للدولة حيث قضت على الملكية المطلقة التي كانت سائدة من قبل، وعملت على الفصل بين شخص الحاكم والدولة.[3]

وإن هذا التطور التاريخي لظاهرة الدولة زاد من صعوبة تحديد مجال خصب، وذلك لما تتسم به من غموض وتعقيد وتنوع وسرعة التغيير في الوقت ذاته؛ ذلك لأنها ليست هيئة تجمدت عبر التاريخ،بل هي ظاهرة مرنة مازالت إلى يومنا هذا في حالة من التطور ،فمن دولة المدينة إلى الدولة القومية مرورا إلى الدولة العالمية فالدولة الافتراضية.

[1]دونريودوقابر،**الدولة**(تر: سموحيفوق العادة)، بيروت، منشورات عويدات،1970، ص:15.

[2] احمد علي محمد ، علي عبد المعطي، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2004،ص: 259.

[3] احمد علي محمد ، علي عبد المعطي، **المرجع السابق الذكر**،ص: 25.

وإن فهم طبيعة دور الدولة وتحديد علاقتها بالمجتمع كان محور اهتمام الكثير من المفكرين من خلال توظيف اقتراب الدولة والمجتمع،ويعد المفكر **جول ميجدال Joel S. Migdal** – المؤسس الرئيس لهذا الاقتراب حتى إنَّه يعد أبا الاقتراب، وقد نشر مجدال العديد من الدراسات أهمها (الدولة في المجتمع: 2001)، (المجتمعات القوية والدولة الضعيفة: 1988)، (المجتمع الفلسطيني والسياسة: 1980)، (الفلاحين والسياسة والثورة: 1974) وغيرها، والتي حاول خلالها التأصيل لهذا الاقتراب وتطبيقه على حالات مختلفة.

وقد قدَّم **جول مجدال** عددا من الدراسات النظرية التي حاول خلالها تقديم رؤية نظرية وتاريخية جديدة حول طبيعة العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية المختلفة وأنماطها، وقد بدأ دراسته بطرح مجموعة من التساؤلات الكبرى حول: ما هي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومتى وكيف أصبحت الدولة قادرة على تأسيس سلطة سياسية قوية؟ ومتى نجحت في الاستئثار بوظيفة الضبط الاجتماعي داخل المجتمع؟ وكيف تؤثر أنماط النظم السياسية سواء ديمقراطية أو سلطوية في التحكم في المجتمع وسلوك أفراده؟ وما هي طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى؟ وهل يمكن أن تتواءم معاً؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات شرع مجدال في نقد المفاهيم التقليدية الخاصة بكل من الدولة والمجتمع ثم حاول تقديم اقتراب جديد يوضح الأنماط والروابط المختلفة بين الدولة والقوى الاجتماعية الأخرى، وقد دعم نتائجه بمجموعة من الحجج التاريخية والأمبريقية وخاصة في دول العالم الثالث؛ نظراً لأنَّ أشكال التفاعلات بين الدولة والقوى الاجتماعية فيها تكون أوضح منها في الدول المتقدمة.

ويرى **مجدال** أنَّه كي تتسنى لنا دراسة هذه العلاقة فإنه لابد في البداية من تحليل الدولة عبر تفكيكها إلى مستوياتها المختلفة، والتي يمكن إجمالها في أربعة مستويات أساسية وترتيبها من أسفل إلى أعلى على النحو الآتي:

أ– **الخنادق: (Trenches)**ويشمل هذا المستوى المسؤولين البيروقراطيين عن تنفيذ قرارات الدولة وأوامرها بشكل مباشر في مواجهة المقاومة المجتمعية المحتملة، ومنهم على سبيل المثال رجال الشرطة وموظفو الضرائب .

ب– **المكاتب الميدانية: (The dispersed Field Offices)**أي المكاتب المحلية التي تقوم بصياغة سياسات الدولة وتنفيذها على المستوى المحلي كالمحاكم ووحدات الجيش والشرطة.

ج- المكاتب المركزية للوكالة: (The Agency's Central Offices)وهي المسؤولة عن صياغة السياسات القومية في العاصمة وغالبا ما تتكون من قيادات سياسية عليا، وهم الأكثر عرضة للتأثير من قبل جماعات المصالح والقوى الاجتماعية الأخرى.

د- المناصب القيادية: (The Commanding Heights)وتشمل الشريحة العليا في مؤسسات الدولة وتخضع أيضا لضغوط سواء من القوى الداخلية أو الخارجية التي تسعى إلى التأثير في عملية صنع القرار وتوجيهها في صالحها.

وتتضمن هذه الهيراركية في داخلها أشكالاً للضغط - خلافاً للضغوط المجتمعية والدولية الأخرى - تأخذ نمطا اتجاهيا من الطبقات العليا إلى الطبقات الأدنى، ومن ثم فإن تغيير القيادة وتوجهها من شأنه التدخل بالتأثير في استجابة المؤسسات للقضايا والأزمات التي تواجهها الدولة، وكذلك السياق الذي يتم العمل بداخله، وحجم الضغوط الواقعة عليها من جانب القوى الاجتماعية ووزنهم النسبي في المجتمع.

يذهب **مجدال** إلى التأكيد من استحالة فهم مفاهيم الدولة والمجتمع في العالم المعاصر دون التعرف على حقيقة الراوبط والتفاعلات بينهما، ويؤكد أن أشكال النضالات والتكيف في روابط العلاقة بين عناصر الدولة وباقي القوى الاجتماعية أنتجت عددا من المخرجات التي يمكن تقسيمها إلى أربعة مخرجات رئيسة:

أ- التحول الكامل/الكلي: (Total Transformation)وهنا تسعى الدولة إلى اختراق المجتمع بهدف قهر القوى الاجتماعية المحلية وفرض سيطرتها الكاملة، وفي هذه الحالة يتحدد نجاح الدولة وفق قدرتها على تأثيرها في كيفية تعريف الشعب لأنفسهم، وتلجأ إلى استخدام بعض الوسائل مثل الهجرة الجبرية، إحلال السكان المحليين بمستوطنين أجانب، الانتشار الواسع لاستخدام العنف وغيرها من الوسائل والأدوات التي تعمل على تدمير سيطرة القوى الاجتماعية المحلية، ويعد الأنموذج الصيني مثالا على هذه الحالة.

ب- قيام الدولة على وجود القوى الاجتماعية: (State Incorporation of Existing Social)في هذا النوع تسعى الدولة إلى خلق مساحات جديدة تمكنها من تواجد بعض القوى الاجتماعية والمنظمات المدنية لتشكيل نمط جديد من السيطرة، إلا أن هذه المساحة تؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشرعية، وتقدم البرازيل أنموذجاً صالحاً لهذه الحالة.

ج- إدماج القوى الاجتماعية الموجودة في الدولة: (Existing Social Forces' Incorporation)في هذا النوع تتواجد عناصر الدولة عبر سيطرة القوى الاجتماعية لكن دون إحداث تغييرات راديكالية في نمط السيطرة، أو نجد في بعض الحالات أنحضور الدولة الجديدة قد يخلق نمطا جديدا من السيطرة تتصاعد خلاله القوى الاجتماعية من غير الدولة إلى أعلى.

د- فشل الدولة في الاندماج في المساحات المحلية: (Dis-engagement of The State in The Local Arena) يظهر هذا الفشل في التأثير الضعيف للدولة في المجتمع، ومن جانب آخر يظل تأثير القوى الاجتماعية مقيدا على الدولة، إلا أن هذا النمط – كالتحول الكامل- ينظر إليه كأنموذج مثالي نادر حدوثه في الواقع.

ومن ناحية أخرى، ظهرت محاولات من جانب بعض المفكرين لطرح مفهوم المجتمع المدني واستخدامه في دراسة الروابط بين الدولة والقوى الاجتماعية، حيث يرون أنه مصطلح ملائم للتعبير عن المصالح المتناثرة في المجتمع، حيث إنه يفترض وجود توافق قيمي أو اتساق بين القوى الاجتماعية، بما يمكنه من التعبير عن مصالح مختلفة. إلا أن مجدال انتقد هذا المفهوم نظراً لافتراضه حدوث اتساق في الأفكار الرئيسة بين القوى الاجتماعية وهو ما يصعب تحقيقه في الواقع.

الأنموذج الرباعي لمجدال للعلاقة بين الدولة والمجتمع:

قام مجدال إزاء هذه الآراء والاستنتاجات التي توصل إليها بصياغة أنموذج رباعي يعكس أنماط التفاعل بين الدولة من جانب والقوى الاجتماعية من جانب آخر، وقد اعتمد في صياغته على معياري القوة والضعف، ويتخذ هذا الأنموذج الأشكال التالية من العلاقات:

- نمط الدولة القوية والمجتمع القوي.
- نمط الدولة القوية والمجتمع الضعيف.
- نمط الدولة الضعيفة والمجتمع القوي.
- نمط الدولة الضعيفة والمجتمع الضعيف.

وقد اعتمد مجدال في قياسه لمدى قوة الدولة أو ضعفهاعلى أساس قدرتها على ممارسة عملية الضبط الاجتماعي، ومن ثم فإن الدولة القوية هي الدولة القادرة على التحكم في المجتمع عبر سيطرتها على القوى الاجتماعية –أي إنها علاقة هرمية تكون فيها الدولة في رأس الهرم وتسيطر على باقي مراكز القوة في المجتمع- والعكس.

إلا أنه أدرك بعد ذلك أن الضبط الاجتماعي ليس المعيار الوحيد لقوة الدولة، وهو ما أكدته تجارب عدد من الدول في أوربا الشرقية، لذا جاء كتابه الثاني (الدولة في المجتمع) أكثر تطوراً، حيث يرى أن قوة الدولة تتحدد وفق قدرتها على الدمج والمزج بين عناصر القوة المختلفة: الداخلية والخارجية، ومن ثم

قدرتها على إدارة التنويعات والانقسامات الاجتماعية، وبالتالي أكد أن النمطين الأول والأخير بمثابة أنماط متطرفة من الصعب تحقيقها كلياً في الواقع العملي.[1]

نخلص في الأخير إلى ضرورة توظيف المقاربات في الدراسات الأكاديمية، فهي التي توجه الباحث وترشد تحليله ضمن نسق فكري منطقي وعقلاني، حيث يتمكن الباحث بتوظيف المقاربات من الحصول على نتائج نظرية وتطبيقية عن مختلف الفعل الاجتماعي، كما تعبر عن خلاصة تجارب متراكمة لا يمكن تجاوزها و تجاهلها، وهي تختصر الكثير من الجهد والوقت الذي يمكن استغراقه في فهم الكثير من أشكال الفعل الاجتماعي.[2]

وجدير بالذكر أن نتائج الدراسات في العلوم الاجتماعية ليست دقيقة، وذلك لارتباطها بمتغيرات شديدة التغيير والمرونة متعلقة بالخصائص البشرية والطبيعية والتاريخية ....وهو ما يجعل نتائجها نسبية ومتغيرة أيضا حسب المكان والزمان، علاوة على أثر إيديولوجية رواد الاقترابات حيث جل تلك الاقترابات تحمل في طياتها توجهات إديولوجية حاول روادها الترويج لها من خلال قوالب نظرية ودراسات تطبيقية، وفي هذا الصدد ينبغي على الباحث الانتباه عند توظيف تلك المقاربات.

---

[1] الموسوعة السياسية، **اقتراب الدولة في المجتمع**...political-encyclopedia.org/dictionary،بتاريخ 22-05-2019.

[2] ناصر قاسيمي،**مرجع سابق**، ص: 125-126.

الفصل الثامن:

صعوبات تحليل الظواهر الاجتماعية

إن العلوم الاجتماعية تواجه العديد من المصاعب في دراسة الظواهر المقترنة بها خاصة مع التسارع على مستوى التغيرات التي تطرأ على المجتمعات وعلى مختلف المستويات، فالتحدي الذي يواجهه البحث العلمي في هذا الحقل هو دراسة كل هذه التغيرات وتحليلها، فللمجتمع حركيته وديناميكيته التي يصعب معها الإحاطة به وجعل نتائج دراسته تتمتع بالدقة اللازمة، فتطرح هنا إشكالية قدرة الأدوات العلمية والمنهجية على الإلمام بالواقع المجتمعي، ومن خلال هذا العنصر الموالي نتطرق إلى الطبيعة الخاصة بالعلوم الاجتماعية ومسألة محدودية نتائجها في تحقيق نتائج مستقرة وصياغة قوانين تاريخية.

1- البحث العلمي بين العلوم الطبيعية والاجتماعية:

تختلف العلوم باختلاف طبيعة مواضيعها، وهنا يتجلى الاختلاف بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، فموضوع العلوم الطبيعية هو الطبيعة وهدفها الأساس هو البحث عن الثابت،أما العلوم الإنسانية فموضوعها الإنسان والسلوك الإنساني، وفي العلوم الطبيعية تفسر الظواهر تفسيرا كميا محكما، ويكون هذا التفسير بصيغة رياضية،أما العلوم الاجتماعية فإنها تحاول فهم تطور الظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال التفسير الكيفي.

وعند النظر إلى تاريخ البحث العلمي نجد أنه في البداية اعتبرت الفلسفة الوعاء الشامل لكل العلوم حيث تصب فيها كل التساؤلات عن الكون والإنسان قبل أن تتطور العلوم وتتنوع وتنفصل على بعضها إلى حد ما، هذا الانفصال النابع من قلب الفلسفة التي ينقسم منها العلم بشقيه الطبيعي والإنساني والتي تنتمي في مجملها من الناحية الإبستمولوجية والمنهجية لجذع مشترك وهو الفلسفة أم العلوم.

ثم جاءت مرحلة تجاوز الفلسفة، حيث كان التحول المعرفي الذي حول العلم من مجال الميتافيزيقا والوهم إلى التواضع والعلم الواقعي، ويرجع ذلك إلى تطور المعرفة البشرية في العلوم الطبيعية أولا،ثم ظهور العلوم الإنسانية وتطورها، وبالتالي إعادة النظر في مفهوم العلم نفسه ليصبح أكثر سعة وأكثر مرونة.

وكان كونت أول من قدم تقسيما مفصلا وشاملا للعلوم فقسمها إلى علوم نظرية وعلوم تطبيقيةأوعملية وذلك كما يلي[1]:

- **العلوم العملية**: موضوعها تأثير الإنسان في الطبيعة، ونجد فيها كلا من الهندسة بأنواعها وكذا الطب.
- **العلوم النظرية**: وتنقسم إلى مجردة وعينية.
  - ✓ **المجردة**: والتي تهدف إلى كشف القوانين التي تتحكم في مختلف أنواع الظواهر.
  - ✓ **العينية**: وهي وصفية تنحصر في تطبيق القوانين على مختلف الظواهر الموجودة.

وعلى هذا الأساس ميز كونت بين ستة علوم مجردة أساسية تبدأ بالرياضيات ثم الفلك، علم الطبيعة(الفيزياء والميكانيك)، الكيمياء، علم الأحياء، وأخيرا علم الاجتماع، والذي عده علما شاملا على اعتبار أن موضوعه هو الإنسان.

وبالتالي كانت هذه بداية الفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية التي على كثرتها تنقسم عادة إلى أربعة أقسام كبرى أساسية:

- **علم النفس**:والذي يدرس الإنسان ككائن مفرد ويبحث في أفكاره وانفعالاته.
- **علم التاريخ**: والذي يدرس الماضي والحوادث الماضية في مواقف تاريخية مختلفة.
- **علم الاجتماع**:والذي يدرس الجماعة البشرية من خلال العنصر الاجتماعي وليس الفردي.
- **علم القانون**: وهو العلم الذي يسعى إلى دراسة القانون والوقائع والعلاقات العامة.

وبالطبع فإن كل قسم من هذه الأقسام يضم علوما مختلفة.

ومع كل ذلك فإن فهم هذا العالم بظواهره المختلفة وبشكل شامل يحتاج إلى البحث العلمي بشقيه الطبيعي والإنساني، حيث إن فهم العالم يستوجب فهم الإنسان وفهم الطبيعة معا، وذلك من خلال الترابط بين الإنسان والمادة، بين الطبيعة والمجتمع، وهكذا تستعير العلوم مختلف التقنيات من بعضها حتى يتكامل هذا الفهم، حيث إن أهم ما يميز تطور العلم الحديث هو عملية التمايز المتواصل التي تتم فيه والتي ينجم عنها تكون فروع علوم وتخصصات علمية جديدة تنمي علاقات تبادل وترابط داخلي يشد كل العلوم بعضها إلى بعض، ويدخل في عملية التمايز صفة الترتيب والانتظام، حيث تبحث العلوم المختلفة جوانب متعددة، ويفضي تطور هذه العلوم إلى التقارب والتكامل بين الفروع المختلفة، فتمايز العلوم يقابله تكاملها وترابطها.

---

[1]بول موي، **المنطق و فلسفة العلوم**، (ترجمة:فؤادزكرياء)، الكويت: دار العروبة، 1981، ص: 82.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث في العلوم الطبيعية يدرس ظواهر تبدي درجة من الثبات رغم تغيرها وبالتالي يمكنه أن يصف التغييرات في هذه الظواهر ولا يحتاج إلى كشف جوهر أو البحث عن ظواهر متشابهة لكي يحصل على نتيجة ما، أما العالم الاجتماعي فالظواهر التي يهتم بها متغيرة فلا وجود لكيانات ثابتة ودائمة في المجال الاجتماعي، فهي متغيرة ضمن سيرورة تاريخية، فدراسة الحكومة مثلا لا تتماثل في الأقطار المختلفة وفي الفترات الزمنية المختلفة.

أما جوهر الاختلاف بين العلوم الطبيعية والاجتماعية فهو التجريب الذي يمكن من الاطلاع على الظواهر ووصفها وتصنيفها وتحليلها، ويساعد على توحيد الأفكار وإظهار أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر المختلفة وتقديم التعريفات والمفاهيم المضبوطة، ويعتمد المنهج التجريبي على الاستقراء العلمي الذي يقوم على دراسة حالة واحدة واستقراء الأوجه التي تظهر فيها وتحليل العناصر التي تتألف منها، وبالتالي الوصول إلى قوانين الطبيعة التي تفسر مختلف الظواهر المحيطة التي يتم الوصول إليها عن طريق التجربة، كما يعتمد المنهج العلمي على الملاحظة والاستنتاجات التي تنطلق من الفرضية ثم تركيب العناصر وتحليلها للوصول إلى صياغة قانون عام يعمم على كل الظواهر المشابهة.

إلى جانب هذا تتميز العلوم الطبيعية بتميز كل علم على حدة بمبادئه الخاصة التي ينفرد بها كمبدإ أرخميدس في الكيمياء و مبدإ اويلر في الرياضيات، و كذا مبدأ نيوتن في الفيزياء وغيرها التي تم التوصل إليها عن طريق التجربة التي اتحدت مع العقل في تحقيقها بعد اقتباسها من العالم المحسوس.

وإذا انتقلنا إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية فإن المنهج التجريبي فيها أكثر تعقيدا وصعوبة، والحقيقة أن هذه الصعوبة تتعلق أساسا بالأطر المنهجية التي تقوم عليها العلوم الإنسانية والاجتماعية والذي يجعل إمكانية التجريب على الإنسان الذي هو موضوع هذه العلوم صعبا للغاية، حيث يكون إخضاع الأفراد إلى التجربة وتغيير الظروف بكل حرية أمرا مستحيلا، ولا يمكن الاعتماد على الملاحظة والتحليل للحصول على نتائج مماثلة الدقة مثل تلك التي تحققها التجربة العلمية التي حققت نتائج جيدة في العلوم الطبيعية، باعتبار أن الأمور المتماثلة تحدث في الظروف المتماثلة، لكن هذا ما يصعب تطبيقه في العلوم الاجتماعية حيث إن الظروف المتماثلة لا تتحقق إلا في حدود الفترة التاريخية الواحدة.

إضافة إلى إشكالية أساسية تتعلق بطبيعة العلوم الاجتماعية الإنسانية وهي إشكالية الفصل بين الذات والموضوع؛ هذا لأن الإنسان في الوقت نفسه هو الباحث وموضوع البحث في هذه العلوم وبالتالي فإن الإنسان هو الذي يلاحظ ذاته،وهذا ما لا تواجهه العلوم الطبيعية التي يكون الباحث فيها خارج الظواهر ويدرسها بكل موضوعية في حين أن العلوم الاجتماعية ترتبط بأحكام منبثقة من خلفية الباحث وتصوراته وكذا قيمه وأفكاره

و فلسفته الخاصة، وهذا ما لا يكون له أثر في العلوم الطبيعية التي لا تعد فيها الخلفيات الشخصية والانفعالات أثرافي الأحكام والنتائج التي يتوصل إليها الباحثون.

وعلى الصعيد النظري تتصف العلوم الإنسانية بأنها أكثر تعقيدا وتشعبا من العلوم الطبيعية؛ لذلك يسهل فيها التأويلات، فالعلوم الطبيعية تدرس مادة أقل تعقيدا، ويمكن تبسيطها أكثر عن طريق العزل التجريبي، أما في علم الاجتماع فهناك تعقيدات بشكل أكبر ناجمة عن موضوع الدراسة بحد ذاته والظروف المتغيرة المحيطة به، إضافة إلى استحالة العزل والقيام بالتجربة، كما أن الحياة الاجتماعية تتميز بالتعقيدات الكبيرة مما يصعب معه التنبؤ وإصدار الأحكام والقوانين.

وهنا يؤكد "كارل مانهايم" الباحث في علم اجتماع المعرفة ضرورة تقبل كون المفاهيم تختلف من فئة اجتماعية إلى أخرى، فمفهوم الفقر عند الفقير ليس هو نفسه عند الغني مثلا، ومن هنا أبرز مانهايم أهمية الدراسات الاجتماعية " المنظورية " أي تلك المتبعة لمنظور معين، والتي تؤسس للبحث عن الظواهر من زوايا مختلفة حتى لا تحبس الحقيقة في الإيديولوجيا، غير أن فحص التاريخ يؤكد علاقة العلم بما ليس علما، فالعلم إنتاج يستثمر اجتماعيا كجميع الاستثمارات، بل هو أخطر استثمار على الإطلاق.[1]

وعموما فإن كلا من العلوم الطبيعية والإنسانية تسعى بشكل أولي وأساس إلى التفسير وجعل الظواهر معقولة ومفهومة وإزالة الغموض والتناقض عنها، ومع ذلك تبقى كل العلوم بما فيها العلوم الطبيعية تقريبية، فهي في الأخير مرتبطة بالمنطق والمنطق في الأخير مرتبط بالإنسان الذي يحدد طبيعة الروابط بين الظواهر، فالإنسان هو الذي يفسر العلوم الطبيعية التي تتسع باستمرار وتحتاج إلى التعرف عليها باستمرار على نحو عقلي ومادي.

فمثلا نجد تصنيف كارل هامبل للعلوم الذي لا ينطلق من التصنيف المعتاد، بل من تصنيف آخر معياره مبدأ التحقق المنطقي، فيقسم هامبل العلوم إلى **علوم صورية(نظرية)**؛ وتشمل المنطق والرياضيات، و**علوم تجريبية** هي الفيزياء والعلوم الإنسانية، من هذا المنطلق تدرج العلوم الإنسانية والاجتماعية في الخانة نفسها مع الفيزياء[2]. والذي يجمع العلمين الذين يبدوان متباعدين هو التجريب بالمعنى الإيجابي والعام لهذه الكلمة، حيث لا يمكن فهم الفيزياء، خصوصا الكلاسيكية، إلا في إطار الملاحظة والتجريب، وهو المعنى نفسه المعطى بالنسبة للعلوم الاجتماعية التي أدركت أهمية الاقتراب من الحقائق الاجتماعية التي تستحق أن تكون قابلة للملاحظة والقياس والتكميم.

---

[1] معتوق فريدريك، **تطور علم اجتماع المعرفة**، بيروت: دار الطليعة، 1982،ص ص: 153-157.

[2] Hempel Carl, **Elément d'épistémologie**, Armand Colain, 1991, P:11.

وهكذا تتضح العلاقة الوطيدة بين المجالين المعرفين، والتي لا تتوقف فقط عند التجربة في كلا المجالين، بل تتجاوز ذلك إلى الاعتماد على الآليات المعرفية الذهنية نفسهامثل: الملاحظة وبناء الفرضيات وصياغة المفاهيم والقوانين والنظريات، وهي نفسها التي نجدها في أي إرادة للمعرفة مرتبطة بالوقائع الموضوعية.

وبصفة عامة فإن ما يجمع العلوم الطبيعية بالإنسانية هو التصورات الكلية التي تبقى مطلوبة في ميدان العلوم الطبيعية كما العلوم الإنسانية والاجتماعية، فلا يكفي تجزيء الأشياء لنفهمها حيث إن إعادة تشكيل الأجزاء وتركيبها لتشكل الواقع يمكن من فهمها بشكل أحسن.

وأخيرا لا يمكن أن ننسى أن العلم ظاهرة سوسيولوجية مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى، فنجد دوركايم يرجع جميع العمليات الذهنية إلى الجماعة وليس إلى الفرد انطلاقا من أن تصور الكون وفهمهمبني على البنية القبلية عند الإنسان البدائي، واليوم نرى علاقة العلم الوطيدة في إنتاجه وتقدمه بالمؤسسات التي تتبناه وتنظمه وتدبره، فالعلم بفروعه المختلفة ومنها الطبيعية يمكن أن ينحرف عن مساره ويكون مصدرا أساسا للقوة، كما أنه يمكن أن يكون منبع الدكتاتوريات، لكنه صحيح أيضا أن العلم يصعب أن يتطور في المجتمعات غير العلمية، ومن هنا تبرز أهمية الثقافة العلمية والتفكير العلمي تمهيدا للإنتاج العلمي المحول للمسارات التاريخية والاجتماعية للدول.

2- صعوبات البحث في العلوم والاجتماعية:

تتعدد الدراسات العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية من الوصف والعرض إلى التحليل والنقد ونهاية باقتراح الحلول والتنبؤ بالمستقبل، لكن الأهم هو أن تتسم البحوث بالفائدة العلمية والعملية والاهتمام بالدقة العلمية في طرح القضايا وبلورة التصورات، فقد ينظر البعض إلى البحوث العلمية التي تجرى في مجال العلوم الطبيعية أو المادية على أنها البحوث الأكثر أهمية وفائدة بالنسبة للمجتمع نظرا لما تتمتع به من دقة وما بإمكانها أن تقدمه من نتائج واضحة وملموسة في الوقت الذي تبدو فيه البحوث الإنسانية والاجتماعية على درجة أقل من الأهمية بسبب عدم وضوح نتائجها وصعوبة التأكد من دقتها.

فالعلوم الطبيعية تطورت إلى مرحلة أبعد بكثير من تطور العلوم الاجتماعية، كما أنها تختلف عن العلوم الاجتماعية من حيث المنهج العلمي المستخدم في الدراسات والبحوث،في حين تعتمد العلوم الطبيعية على الطريقة العملية المحسوسة القائمة على التجريب والاستقراء والقياس والتطبيق للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، تعتمد العلوم الاجتماعية على الدراسات المسحية والملاحظة والتفسير والتحليل والوصول إلى نتائج نسبية هي عرضة للتغيير والنقد من فترة إلى أخرى.

لكن في الواقع أن الإنسان هو الهدف النهائي لكل أنواع البحوث، فالعلوم الطبيعية تساهم في تقدم الحضارة المادية الأمر الذي يترتب عليه خلق بيئة جديدة ومتطورة،وهنا يكون دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في مساعدة هذا الإنسان على التكيف مع ما يستجد في هذه البيئة وكيفية التعايش معها والمشاكل المستحدثة فيها، وهذا ما له الأهمية البالغة في الإجابة عن مختلف التساؤلات التي يطرحها هذا الإنسان،ما يساعده على فهم واقعه والتكيف معه، فيعد كل من الإنسان والمجتمع المحور وصميم موضوع العلوم الاجتماعية في حين كانت الظواهر والأشياء موضوع العلوم الطبيعية.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعية لم تصل إلى التعميمات التي وصلت إليها العلوم الطبيعية،كما أن المنهج العلمي المطبق في العلوم الاجتماعية يختلف بعض الشيء عن ذلك المطبق في العلوم الطبيعية خاصة من حيث النتائج والدقة التي تتميز بها،وذلك بسبب الاختلاف في المشاكل والظواهر في الميدانين والصعوبات التي تواجهها، فبالرغم من استخدام المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية إلا أنها لا تصل إلى مستوى الدقة في العلوم الطبيعية، فالتعميمات التي نصل إليها في العلوم الطبيعية لا يمكن أن تصل إليها العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وإذا أردنا تحديد أهم محددات استخدام المنهج العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية فإننا نلخصها فيما يلي:

–تعقد قضايا ومواضيع العلوم الاجتماعية: فالباحثون في العلوم الاجتماعية يتعاملون مع موضوعات تتعلق بالإنسان وسلوكه من خلال دراسته كفرد أو كمجموعة أفراد لمحاولة تفاعله داخل هذه المجموعة البشرية وكذا تفاعل المجموعات فيما بينها، وسلوك الإنسان واختياراته وكذا سلوك الجماعات هي ظواهر غاية في التعقيد وتتغير باستمرار فلا يمكن التكهن بها وبالتالي لا يمكن الوصول إلى نتائج نهائية بشأنها، فهي دائما قبلة للتغير كما تحتمل دوما نسبة معينة من الخطأ.

–صعوبة إعدادالتجربة:

يستطيع علماء الطبيعة وبكل سهولة عمل التجارب في المخابر واستخدام مختلف الموادالتي توصل إلى تجارب معينة، حيث يمكن إعادة التجربة في أية لحظة،وباستخدام المواد نفسهاللتأكد من النتائج نفسها، لكن الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية يجدون الصعوبات الكبيرة في اختيار العينات وإعداد التجارب التي من الصعب إعادتها الأشخاص أنفسهمبالظروف نفسهاوحتى إن تحقق ذلك قد نصل إلى نتائج مختلفة.

فيعد استخدام المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية والاجتماعية من أصعب المناهج مع أنه المنهج الذي استطاعت العلوم الطبيعية من خلاله الوصول إلى التطور الذي هي عليه، وكذلك يعد استخدام هذا

المنهج هو الطفرة التي ميزت البحوث الاجتماعية المعاصرة عن التقليدية وجعلها تبدو أكثر دقة منها وساهم في التطور الذي هي عليه العلوم الاجتماعية، فهي مجبرة على تطوير استخدام هذا المنهج في ميدان دراستها رغم الصعوبات التي يكتنفها؛ لأنه السبيل الوحيد لتطويرها[1].

وعدم القدرة على استعمال الطريقة المخبرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ناتج أساسا عن صعوبة وضع الظواهر الاجتماعية تحت ظروف الضبط والرقابة كما هو الحال في العلوم الطبيعية، فالباحث في العلوم الاجتماعية يدرس ويلاحظ الظاهرة قيد الدراسة في العالم الخارجي وينتظر حدوث التغييرات، فمن الصعب الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة الاجتماعية والإنسانية مثل المادة التاريخية التي لا يمكن أن تخضع للتجريب، فلابد من الاعتماد على أقوالالآخرينوشهاداتهموملاحظاتهم؛لأن الباحث هنا لا يتمكن من الاتصال المباشر بالمادة التاريخية.

–صعوبة الملاحظة:

تعتمد التفسيرات المقدمة في الدراسات الاجتماعية على الملاحظة التي تكون في الغالب مقتصرة على جزء من الظاهرة وليس كلها، إضافة إلى أن الدوافع والقيم والاتجاهات وغيرها من السلوكات الضمنية لا يمكن ملاحظتها ولا يمكن أن تخضع للفحص، وإلى جانب كل ذلك فإن القيم الشخصية للباحث ودوافعه تؤثر بدرجة ما في تقييم نتائج الدراسة، وبالتالي يصعب معها تحقيق شرط الموضوعية.

–صعوبة إيجاد التجانس في الظواهر الاجتماعية:

تتميز الظواهر الاجتماعية عن بعضها، وبالتالي لكل ظاهرة منفردة خصائصها غير المتكررة والوصول إلى التعميمات حول الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني هوغاية في التعقيد، ولو بدت الظواهر متشابهة فإن التجانس التام غير موجود، فالوصول إلى صياغة التعميمات والقوانين العامة هو من الصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

–صعوبة ضبط متغيرات الدراسة:

تعتبر عملية ضبط متغيرات البحث والدراسة في العلوم الاجتماعية والإنسانية أصعب بكثير من العلوم الطبيعية التي يسهل فيها تحديد المتغيرات وتحديد العلاقة بينها و كل ذلك في ظروف تتسم بالوضوح والثبات،

[1]– صلاح الدين شاروخ، **منهجية البحث العلمي**، عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، (د.ت.ن)، ص: 53.

بينما في العلوم الاجتماعية يصعب تحديد المتغيرات في ظروف أقل دقة وأقل ثباتا كما يصعب التحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرات المختلفة.[1]

–صعوبة تحديد المصطلحات والمفاهيم:

يختلف تحديد المفاهيم في العلوم الاجتماعية عنه في العلوم الطبيعية التي تتميز بمفاهيم مضبوطة بينما تتميز في العلوم الاجتماعية بالمرونة والغموض وتتعدد استعمالاتها في آن واحد، في حين هي في العلوم الطبيعية أكثر دقة وثباتا وهذا يعود إلى طبيعة المواضيع الاجتماعية كما ذكرنا سابقا إضافة إلىاختلاف الفهم والتحليل ووجهة نظر كل باحث في تحديده للمفاهيم والمصطلحات حول الظواهر المختلفة.

–صعوبة القياس:

يعد استخدام المقاييس والمؤشرات في العلوم الإنسانية والاجتماعية أصعب بكثير من العلوم الطبيعية و ذلك لارتباطها بسلوك ونشاط الإنسان فمن الصعب تحديد المؤشرات وكذا المقاييس المناسبة لكل موضوع، ومن ثم التوصل بناء عليها إلى نتائج نهائية وذلك بتقديم التفسيرات والتحاليل المناسبة؛ حيث يمكن أن يقع العديد من الباحثين في الخطأ نتيجة تقديم تفسيرات خاطئة للمعطيات التي تحصلوا عليها بناء على استخدام مؤشرات مناسبة.

–صعوبة تحقيق الموضوعية:

إن الابتعاد عن التحيز والميولات والآراء الشخصية يعد أيضا من صعوبات العلوم الاجتماعية، فتحقيق الموضوعية التامة بعيدا عن الميولات والعواطف الشخصية يعد صعبا وهذا مالا تواجهه العلوم الطبيعية التي تتعامل مع المادة، فمواضيع العلوم الاجتماعية تهتم بالإنسان الذي هو عنصر فعال في الجماعة وله أهداف وغايات يصبو إلى الوصول إليها وبالتالي تتأثر مادة العلوم الاجتماعية والإنسانية بإرادة هذا الإنسان.

وهنا تنتفي الموضوعية بتغليب طابع النزعة الذاتية والميولات الشخصية على البحوث الاجتماعية والإنسانية، حيث يتأثر الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الظاهرة الإنسانية فيغير من طبيعتها ويفهمها فهما خاصا يختلف عن باحث آخر وبالتالي نجد اختلاف النتائج باختلاف الباحث وبنفس المعطيات ويجعل هذا إمكانية التعميم متعذرة.[2]

[1]–احمد إبراهيم الشلبي، **الدراسات الاجتماعية بين النظرية و التطبيق**، القاهرة :المركز المصري للكتاب، 1998،ص: 123.

[2]Pierre Bourdieu, **Questions de sociologie**, CERES Edition, 1984, p: 121.

فالباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية يتمركز حول ذاته أي إنه يقدم رؤيته للظاهرة الإنسانية المدروسة انطلاقا مما يحمله في ذاته من مشاعر وأفكار ومعتقدات ترتبط بالتزامه بمواقف فلسفية أو مذاهب إيديولوجية أو عقائدية، وهذا ما يجعل الباحث يسقط تصوراته الذاتية على الظاهرة ويجعل الموضوعية أمرا غاية في الصعوبة.

-إصدار الأحكام المرتجلة والعشوائية:

إن الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية ونتيجة لغياب الكثير من الأدلة والبراهين القاطعة لحل مشكلة معينة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تاريخية أم نفسية يلجا إلى إصدار أحكام عشوائية ومرتجلة وهذا ما يؤثر كذلك في الموضوعية العلمية والتي بدورها تؤثر في مصداقية البحث العلمي.

-صعوبة التعميم:

إن من أهم الصعوبات التي تواجهها العلوم الإنسانية والاجتماعية تتمثل في صعوبة الوصول إلى النتائج الدقيقة وهذا يعود إلى طبيعة المشكلات التي يواجهها الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ويتجلى ذلك في صعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة لظاهرة متغيرة باستمرار وغير مستقرة.

كما أن النظريات التي يتم التوصل إليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى نسبية ولا تتسم بالدقة العلمية مثل مثيلاتها في العلوم الطبيعية التي تتعامل مع مواد جامدة وثابتة يسهل إجراء التجارب عليها وتكرارها وبالتالي الوصول إلى قوانين ثابتة غير قابلة للتشكيك وبالتالي الخروج بنتائج دقيقة ومؤكدة ترقى إلى مستوى القوانين التي يمكن تعميمها.

أما في مجال العلوم الاجتماعية والتي مجال بحثها الإنسان فإنه من الصعب إعداد الدراسة المخبرية كما أنه من الصعب تحقيق أعلى درجات الضبط والوصول بالتالي إلىالقوانين، فتحديد الأسباب المؤدية إلى نشوء الظواهر مثلا قد لا يمكن حصره فقد يصل الباحث إلى تحديد بعض الأسباب لكن دون أن يتمكن من الوقوف على كل الأسباب لأنها متعددة، غامضة ومتشابكة.[1]

إضافة إلىأن المكونات الشخصية والتراثية والثقافية هي أساسية بالنسبة لدراسة الظاهرة الإنسانية وهي مكونات بالغة التنوع، فتعدد الثقافات والشخصيات الإنسانية وكذا الوعي والإدراك والذاكرة تميز الظاهرة الإنسانية في حين أننا نجد الظاهرة الطبيعية تتميز بغياب المكون الشخصي أو الثقافي أو التراثي فهي مجردة من الزمان والمكان كما أنها مجردة من الوعي والإرادة والذاكرة.

[1]-احمد إبراهيم الشلبي ، **المرجعالسابق الذكر** ، ص: 160.

3- كيفية تذليل صعوبات البحث في العلوم الاجتماعية:

إن طريق البحث العلمي شاق ويتطلب الكثير من التفاني والصبر والبحث عن الحلول للمشاكل والعقبات التي تواجه الباحث خاصة مع تعقد العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن نتحكم فيها بالتزام القوانين والقواعد المنهجية والتي تساعد على تذليل الصعوبات وتحري الدقة، ومن بين هذه القواعد المنهجية ما يلي:

- الالتزام بقانون السببية:

حيث إنه ما من حادثة تقع إلا ولها أسباب طبيعية أدت إلى وقوعها، والمقصود بالأسباب الطبيعية كل ما تعلق بحالة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية، فمثلا يربط ابن خلدون بين حركة التاريخ وما يفرزه العمران البشري من أحوال فيقول:(التاريخ خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو العمران وما يعرض لطبيعته من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات...)، وبالتالي على الدارس أن يسعى إلى البحث في أسباب الظواهر وعللها وتحديدها ليصل إلى النتائج الدقيقة بعد ذلك.

-الالتزام بالمنطق والعقلانية:

حيث إن الباحث وأثناء تقصي الأخبار والمعلومات عليه أن يلتزم المنطق في تمييز المناسب منها فما كان من الأخبار معقولا ندخله في دائرة الممكن، وما كان غير معقول أدخلناه دائرة المستحيل وقوعه، ومن هذا المبدأ يمكن لنا التمييز بين الأخبار الصحيحة والأخبار الخاطئة بشكل عقلاني، خاصة عند دراسة الوقائع التاريخية مثلا وهي وقائع ماضية وليس لنا سوى المادة التاريخية التي تساعدنا على البحث فيها والتي أحيانا لا يمكننا تقصي مدى صحتها.

-قانون التطور والاختلاف:

إن الحضارة البشرية في تطور مستمر، وأحوال الناس في تغير وتنوع، فرغم التشابه الذي يمكن أن يكون بين الظواهر الاجتماعية المختلفة فإن تغير الأعراض والمظاهر كتغير الشخصيات والوسائل لا يغير العلل وقوانينها، فالوقائع لا تتكرر بذاتها بل بكيفيات مختلفة، وعلى الباحث أن يكتشف هذه الكيفيات في كل مرة ويحددها.

-نقد المصادر العلمية المختلفة:

حيث يتم تناول الظواهر المختلفة ودراستهابناء على الآثار والوثائق المختلفة وكذا الدراسات السابقة في الموضوع والتي لابد للباحث من تقصيها والبحث عنها من مصادرها المختلفة وتعريضها للتفحص و النقد، وهذا أساسي للتأكد من صحة المادة العلمية التي يبنى عليها البحث.[1]

-مبدأ الترابط و التأثير:

إن الظواهر الاجتماعية في ترابط يؤثر بعضها في البعض ويفسر بعضها بعضا، مثل الأسرة والتي هي مرآة المجتمع، وبينهما تأثير متبادل، كما أنها تمتاز بأنها حادثة تاريخية، أي إنها تعبر عن لحظة من لحظات تاريخ الاجتماع البشري، وهذا الربط بين الظواهر الاجتماعية المختلفة أدى بالدراسات الاجتماعية إلى التقدم في مجال العلم والموضوعية، بعدما كانت عبارة عن تصورات، وهذا ما أوصل دوركايم إلى اعتبار نطاق الظواهر الاجتماعية أوسع مما يعتقد، حيث يقول: (ما من حادثة إنسانية إلا ويمكن أن نطلق عليها اسم ظاهرة اجتماعية)، كما اعتبر دوركايم: أن الظاهرة الاجتماعية مثلها مثل بقية الظواهر القابلة للدراسة وفق المنهج التجريبي من أجل صياغة القانون، وفي هذا قال: (يجب أن نعالج الظواهر على أنها أشياء)، أي بنفس المنهج الذي يدرس به عالم الفيزياء الحادثة الطبيعية، خاصة قواعد الاستقراء التي مكنت علماء الاجتماع من اعتماد المقارنة بين الحالات واستنتاج القوانين.

-تطوير استخدام المنهج التجريبي و تكييفه حسب خصوصية الظاهرة الاجتماعية:

إن تطور العلوم الطبيعية والتجريبية ساعد العلوم الإنسانية والاجتماعية في البحث من أجل تطوير نفسها، وذلك خاصة من خلال الاعتماد المتزايد على المنهج التجريبي، ولكن بتكييفه حسب خصوصيات كل ظاهرة اجتماعية، وهذا من شأنه أن يغني العلوم الإنسانية والاجتماعية ويدفع بها إلى توخي الدقة، لأن جميع الصعوبات تتمثل في طبيعة الظاهرة الإنسانية باعتبارها ظاهرة معقدة، متغيرة وأن الإنسان يكون هو الدارس والمدروس في الوقت نفسه.[2]

-الابتعاد عن الذاتية والتحيز:

إن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بمختلف مجالاتها لا بد أن يهتم بأن تتميز دراسته بكونها دراسة علمية للظواهر قصد التنبؤ بها وتوجيهها والتحكم فيها، فالدراسة الموضوعية ممكنة شريطة أن يتحرر

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات،**مرجع سابق الذكر**،2001.

[2] عبد المومن بن صغير، الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية، **مجلة جيل للعلوم الإنسانية و الاجتماعية**، العدد الأول،2013، ص:25.

الباحث من كل التصورات السابقة عن الظاهرة، وذلك من خلال دراسة الظواهر اعتمادا على المنهج العلمي السليم للكشف عن القوانين والعلاقات القائمة بين الظواهر التي يجب أن ينظر إليها باعتبارها أشياء ووقائع مادية توجد في استقلال عن وعي الأفراد، فالأهمية تكمن في محاولة صياغة قواعد علمية، تمكن من تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية والتي تبدأ بالنظر إلى الظاهرة الاجتماعية باعتبارها شيئا له وجوده المستقل عن الوجود الفردي، وبالتالي يمكننا ملاحظتها ودراستها دراسة علمية وموضوعية، شريطة أن يتمكن الباحث من تحقيق القطيعة مع تصوراته وأفكاره المسبقة عن الموضوع المدروس ضمانا للموضوعية. وذلك من خلال استعانة الباحث بالتقنيات المنهجية التي تتيح له جمع المعطيات التي يحتاجها في دراسته.

إضافة إلى تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال البحث عن الأسباب وراء وجود هذه الظاهرة ومدى التأثير الذي تلعبه هذه الأسباب، فطريق البرهان في العلوم الإنسانية والاجتماعية، هو طريق المقارنة والملاحظة، وبالتالي فتحقيق موضوعية الظاهرة الإنسانية والاجتماعية أمرممكن.

وعموما وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية إلا أنه لا يمكن إنكار ما لهذه العلوم من أهمية بالغة تستلزم الاهتمام بتطويرها نظرا للدور والتأثير الذي تلعبه هذه العلوم التي لها أهمية بالغة ومكانة هامة بين العلوم الأخرى وهذا ما يمكن تلخيصه في العناصر التالية:

- تعتبر الدراسات الاجتماعية والإنسانية منبع التعلم الاجتماعي والتربية الاجتماعية والتي يتمكن من خلالها الفرد من دخول الحياة الاجتماعية وفهم عادات المجتمعات وتقاليدها، واكتساب الثقافات المختلفة.
- تساعد الباحث من خلال دراسة الماضي البعيد والقريب وفهم الحاضر وكذا تحديد مدى تأثير الماضي في تشكيل الحاضر، والسعي إلى الاستفادة من الماضي والحاضر معا في استشراف المستقبل.
- تساعد العلوم الاجتماعية والإنسانية على المزيد من الاهتمام بمختلف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحاضرة، وبالتالي تعزز الاتجاه نحو المشاركة الواعية في ما يواجه المجتمع من مشكلات وتحديات.
- تساعد على فهم الضوابط الاجتماعية والسياسية من خلال التعرض لدراسة النظم الحكومية وقوانين الهيئات والمؤسسات الاجتماعية، واكتشاف أوجه القصور فيها ومحاولة تقديم مختلف الحلول لتطويرها و بالتالي المساهمة في تحسين الحياة العامة.

- تساعد الدراسات الاجتماعية والإنسانية الواعية والملتزمة بالأطر المنهجية على تنمية قدرة الباحثين على النقد والتحليل والمقارنة ووزن الأدلة واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام الإيجابية بعيدا عن التعصب والتحيز، مما يكون له الأثر الإيجابي البالغ في تطور البحث العلمي بشكل عام.

إضافة إلى العديد من الفوائد العلمية والعملية الأخرى التي يمكن للعلوم الاجتماعية تقديمها للبحث العلمي وللحضارة الإنسانية عموما نظرا لثراء مواضيعها واتساع الحدود التي يمكن أن تصل إليها شرط الالتزام بالأطر والقواعد المنهجية والعمل الدائم والمتواصل على تطويرها وتكييفها مع طبيعة الدراسات الاجتماعية.

4-العلم واحتياج المجتمع الحديث لمسايرة التطورات العلمية:

إن وظيفة العلم أساسا هي تحقيق سعادة الإنسان في الكون من جهة وتحقيق الطموح اللامتناهي للباحث من جهة أخرى، كما يجب أن يكون العلم وسيلة وليس غاية في حد ذاته، وأن السعادة لن تحقق بغياب الضمير الروحي للعلم، والمعرفة العلمية والتكنولوجية هي إرث إنساني وحضاري للبشرية جمعاء،وفي هذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي " فرنسواهرابليز"(العلم بغير ضمير ليس إلا خراب الروح)، وقد دعا العديد من الباحثين والنشطاء في مؤتمري "الأرض" بريو دي جانيرو ومؤتمر " التنمية الاجتماعية" والعديد من المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية، إلى توظيف العلم والتكنولوجيا لصالح الإنسان والأرض والمحيط العام. وهو ما أكده العديد من المفكرين في أبحاثهم وأطروحاتهم العلمية من بينهم المفكر " البار جاكاردA.Jacquard" ومعه نخبة من أبرز علماء الغرب المعاصرين في كتابهم " العلميون يتكلمون"، حيث أكدوا –كل حسب تخصصه– بأن العلم في حد ذاته لا يكفي إذا لم تكن هناك كوابح أخلاقية ودينية وفلسفية للحد من اللاسياسة في العلم ...التي ستؤدي إلى الخراب والإفلاس والتيه وتدمير الكون[1]، وبالتالي يفترض على العلم ألا يساير المجتمعات في تطوراتها فحسب وإنما يجب توجيهها و حمايتها من شتى جوانبها القيمية والمادية والمعنوية.

وعلى صعيد آخر ينبغي للبحث العلمي مسايرة التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع في شتى المجالات الاقتصادية السياسية والاجتماعية ...التي أفرزت ظواهر اجتماعية معقدة و أثارت إشكاليات مغايرة تستدعي استحداث أطروحات ومقاربات فكرية جديدة لفهمها وتحليلها، ويأتي ذلك في سياق ما يعرف بظاهرة " **التحول الما بعد حداثي**"، التي قدمت نقدا لجميع المشاريع النظرية التي قدمت أوصافا كلية للوجود

[1]منصور بن لرنب، " أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي؟"،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، العدد 01، شتاء 2001-2002، ص:199-202.

الإنساني، بما في ذلك النظريتين الليبرالية والاشتراكية اللتين زعمتا القدرة على تصوير اتجاه مستقبل المجتمع بتحليل الحالة الإنسانية الماضية والحاضرة ...غير أن التصور "الما بعد حداثي" أثار الشك الذي تحمله الدراسات الإنسانية لتلك التيارات من خلال انحياز أصاحبها لمصالحهم...ومن ثم فإن العلم ربط بمشروع الحداثة الغربية وبصراعات محلية حول الطبقة أو الوضع الاجتماعي...، في حين أن خطاب المعرفة العلمية يجب أن يعطي تصورات معيارية موضوعية عن الظواهر محل الدراسة[1]، ويرى " ستيفن سيدمان Steven Seidman" أن ما بعد الحداثة تؤكد الطابع العلمي والأخلاقي للعلم، وترى أن أنظمة المعرفة متورطة في صراعات متعددة ومتباينة تدور حول العرق، العقل ...بغية تشكيل البشرية.[2]

وعليه ينبغي أن يتحلى العلم بالموضوعية في تشخيص الظواهر ومعالجتها، وأنلا يكون العلم في ذاته وسيلة لخلق صراعات على الصعيدين الوطني والدولي وقد لاحظنا ذلك في أطروحات العديد من مفكري الغرب.

---

[1]كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة العولمة والسياسة والسلطة**، (تر: حيدر حاج إسماعيل) بيروت : مركز دراسات الوحدةالعربية، 2013، ص:16-17.

[2]Steven, Seidman, **The End of Sociological Theory by StevenSeidman**,in The Postmodern Turn, New Perspectives on Social Theory, Cambridge University,1994,p:125-126.

الخاتمة:

ليس هناك تقدم في أي جانب من جوانب المعرفة، إلا عن طريق البحث. فالبحث هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح ظاهرة وتفسيرها وفهم أسبابها وآليات معالجتها. وما يجعل العلم علما هو اتباع منهج بحث علمي في استقصاء صحة هذه المعلومة، بحيث تجعل من مقولاته قابلة للإثبات والنفي.

لذا جاء هذا الكتاب ليقدم للقارئ المتخصص، عرضا شاملا للجوانب الأكثر دلالة في منهجية العلوم الاجتماعية المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية. فالعلوم الاجتماعية مثلها مثل باقي العلوم تحاول استخدام المنهج العلمي في دراستها من أجل الوصول إلى نتائج يعتد بها.

حيث تعددت وتنوعت المناهج بتعدد التخصصات العلمية وتنوع مجالات البحث، إلا أن ما يعاب على هذا التعدد هو عدم وجود معايير علمية لتصنيف المنهج وطرق توظيفها. فرغم تعدد مناهج البحث وتنوعها ظهرت هنالك فوضى عارمة خلال العقود الماضية جعلتنا نفتقد بشكل كبير حاليا لمعلم منهجي. فالأمر يتعلق بعلم المنهجية، وما يدور في فلكها من تقنيات وأدوات وأنواع...

لذا جاء هذا الكتاب خصيصا لتنوير الباحث وإعطائه بعض التوجيهات وكذا من أجل تبيان الترابط بين مواضيع البحث والمناهج الملائمة لكل بحث.

ففي هذا الكتاب متابعة منهجية في البحث العلمي. دراسة متينة تلقي الضوء على التناقض الموجود على الساحة العلمية والمنهجية، وتحاول إعطاء بعض الحلول وتنوير الباحث بطريقة صحيحة وبالضوابط العلمية الواجب اتباعها للقيام بالبحوث الاكاديمية، فلذا صمم هذا الكتاب ليكون مرجعا للباحثين في العلوم الاجتماعية بجميع التخصصات.

هذا فيما يخص المنهجية بصفة عامة، أما فيما يخص تقنيات التوثيق العلمي، فكل باحث سوف يجد ظلته في هذا الكتاب. إذ هو لا يلزم الباحث أن يطبق تقنية من تقنيات البحث العلمي، لأن الباحث حر في اتباع مدرسة التي يميل اليها دون الأخرى. لذا هذا الكتاب هو يعرض كل التقنيات وما على الباحث إلا انتقاء احداها دون سواها، لكن عند انتقاءها لابد على الباحث أن يتقيد بها من أول ورقة في بحثه إلى غاية الانتهاء من تحرير البحث، ولا يمكن ان يتنقل بين التقنيات في بحث واحد.

فمن دون هذه التقنيات وأدوات البحث العلمي يصعب دراسة الظواهر والوصول إلى نتائج رشيدة وصحيحة.

الأستاذة

د. ليندة لطاد

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1. التير، مصطفى عمر، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1986.
2. البهي، السيد فؤاد، عبد الرحمان سعد،**علم النفس الإجتماعي رؤية معاصرة**،القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.
3. الجوهري بن حماد، إسماعيل،**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**.
4. الغزوي، سليم وآخرون، **المدخل لعلم الاجتماع**، الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2006.
5. الغريب، عبد الكريم محمد، **البحث العلمي، التصميم، المنهج والإجراء**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
6. العكش، فوزي عبد الله،**البحث العلمي، المناهج والإجراءات**، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة العين الحديثة، 1986.
7. المنوفي، كمال، **نظريات النظم السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات 1980.
8. الكبيسي، عامر خضير،**السياسات العامة مدخل لتطوير الحكومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008 .
9. الراشدي، بشير صالح،**مناهج البحث التربوي**، الكويت: دار الكتاب الحديث، 2000.
10. الشلبي،أحمد إبراهيم،**الدراسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: المركز المصري للكتاب، 1998.
11. الغريب، محمد عبد الكريم،**البحث العلمي، التصميم، المنهج والإجراء**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
12. العسكري، عبود عبد الله،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط2،دمشق:دار النمير، 2004.

13. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الطبعة، **العربية تصنيف ديوي العشري: الطبعة المختصرة لنظام ديوي العشري**، الكويت: شركة المكتبات الكويتية، 1984.

14. الجرجاني، الشريف علي بن محمد،**التعريفات**، ط1، مصر: المطبعة الخيرية المنشأة بجميلية، 1976.

15. العنكبي، طه حميد حسن، نرجس حسين زائر العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**،ط1،العراق: مكتبة مؤمن قريش، 2015.

16. النافع، عبد اللطيف،**التوثيق والاقتباس تبعا لطريقة جمعية علم النفس الأمريكية**، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

17. الخضيري، محسن احمد، محمد، عبد الغني، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1999.

18. الهادي، محمد محمد،**أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995.

19. الزبيدي، السيد مرتضى،**تاج العروس من جوهر القاموس**.

20. الخوالدة، محمد محمود،**أسس بناء المناهج التربوية**، عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2007.

21. الصعب، حسن،**مقدمة لدراسة علم السياسة**، بيروت: دار العلم للملايين، د.س.ن.

22. أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (ترجمة: صحراوي بوزيد)،الجزائر: ط2 منقحة، دار القصبة للنشر، 2006.

23. أبو المعاطي، علي ماهر،**الاتجاهات الحديثة في البحوث الكمية والكيفية ودراسة الخدمة الاجتماعية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2014.

24. إسطفان، مراد وآخرون، **دليل صياغة الأطروحات والرسائل الجامعية العربية: الأخلاقيات، التنظيم والاستشهاد المرجعي**، ط6، بيروت: شبكة المعلومات العربية التربوية شمعة، 2018.

25. إبراهيم، مروان عبد المجيد،**أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000.

26. أحمدي، ناهد حمدي،**مناهج البحث في علوم المكتبات**، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1989.

27. أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم،**كتابة البحث العلمي صياغة جديدة**، الرياض: مكتبة الرشد، 2002.

28. أحمد راشدي، نعيمة،**تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه، أسسه، استخداماته**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987.

29. ابن خلدون، عبد الرحمن، " **مقدمة ابن خلدون**"، بيروت:دار الفكر،2004.

30. أونيل، باتريك هـ.،**مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل الجبيلي، دمشق: دار الفرقد.

31. أونيل، مايك، "المدخل إلى علم الاجتماع"، **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، (ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد)، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،2002.

32. بن منظور، محمد بن مكرم،**لسان العرب**، طبعة منقحة،الجزء 12، بيروت: دار الصادر، 1986.

33. بوحوش، عمار والذنيبات، محمد محمود،**مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، ط1، الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع،1989.

34. بدوي، محمد طه،**المنهج في علم السياسة**، القاهرة: منشورات كلية التجارة، 1979.

35. بدوي، أحمد زكي،**معجم المصطلحات الاجتماعية**، لبنان: مكتبة لبنان.

36. بدر، أحمد، **أصول البحث ومناهجه**، الكويت: دار المطبوعات، 1982.

37. بودون، ريمون،**مناهج علم الإجتماع**، (ترجمة: شبئون الحاج هالة) ط1، بيروت: منشورات عويدات، 1972.

38. دويدري، رجاء وحيد، البحث العلمي: **أساسياته النظرية وممارسته العلمية**، دار الفكر، 2006.

39. بدر، أحمد،**أصول البحث العلمي ومناهجه**، الكويت: وكالة المطبوعات، 1991.

40. بوحوش، عمار،**دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**،ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د.س.

41. بوشعير، سعيد،**القانون الدستوري والنظم السياسية القارنة**، الجزء الأول، ط6، الجزائر:ديوان المطبوعاتالجامعية، 2004.

42. بدوي، محمد،**المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية**، تونس: دار الطباعة والنشر، بدون تاريخ.

43. بدوي، عبد الرحمان،**مناهج البحث العلمي**، ط3،الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.

44. بختي، إبراهيم،**الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال)**، ط4، جامعة قاصدي مرباح، مخبر الجامعة،2015.

45. تارفيل، هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**،(تر:محمد قاسم القريوتي)،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1983.

46. جواد، الطاهر،**منهج البحث الأدبي**، العراق: مطبعة العاني، 1970.

47. جوفر، روبرت وأليستار، إدوارد،**المعجم الحديث للتحليل السياسي**، (ترجمة: سمير عبد الرحيم الحيلي)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

48. جبارة، عطية جبارة، **علم الاجتماع والإعلام**، الأردن: دار الوفاء، 2001.

49. جندلي، عبد الناصر،**تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

50. محمد، علي محمد، وعلي، عبد المعطي، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، مصر: دار المعرفة الجامعية،2004.

51. حامد، خالد،**كيف تكتب بحثا جامعيا**، الجزائر: دار ريحانة، دون ذكر تاريخ النشر.

52. حلمي، عبد القادر،**مدخل إلى الإحصاء**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

53. حسين، عامر فتحي، **الرأي العام الإليكتروني**، مصر: دار النشر للجامعات، 2012.

54. خليل، عمر معنى،**نظريات في علم الاجتماع**، الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.

55. خسارة، ممدوح محمد،**علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية**، ط1، مصر:دار الفكر،2008.

56. دويدي، رجاء وحيد،**البحث العلمي سياسته النظرية وممارساته العلمية**، دمشق: دار الفكر، 2000.

57. دونريودو، جاك قابر، **الدولة** (تر: سموحي فوق العادة)،لبنان: منشورات عويدات،1970.

58. ربحي مصطفى، عليان، عثمان محمد، غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

59. روزان، تالفر،**مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، (تر: أنيس فريحة)، بيروت: مؤسسة فركلين للطباعة والنشر، 1961.

60. زواتي، رشيد،**تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**،الجزائر: دار هومة، 2008.

61. زياد، عمر محمد،**البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، بدون سنة.

62. زيدان، محمود،**الاستقراء والمنهج العلمي**، ط4، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1980.

63. زيات السيد،عبدالحليم،**التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2012.

64. سركز العجيلي، عصمان ومطير عياد، سعيد،**البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، ط1، الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

65. سعيد عاشور، نادية،**منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.

66. شاروخ، صلاح الدين،**منهجية البحث العلمي**، عنابة،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

67. شفيق، محمد،**البحث العلمي: خطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985.

68. شلبي، محمد،**المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الإقترابات والأدوات**،الجزائر: دار قرطبة،1997.

69. طلعت، محمود منال،**مدخل لعلم الاتصال**، مصر: د.ن، 2002.

70. صابر، فاطمة عوض،ميرقت، علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

71. عثمان، حسن عثمان،**المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية**، بدون طبعة. الجزائر: منشورات الشهاب، 1998.

72. عبيدات، محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، ط2، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999.

73. عمر، محمد زيان،**البحث العلمي: مناهجه تقنياته**، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

74. عيشي، نادية وآخرون،**منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**،الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.

75. عليان، ربحي مصطفى،**البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه وإجراءاته**، الأردن: بيت الأفكار الدولية، (د.س.ن).
76. علي، شتا السيد،**نظرية علم الاجتماع**، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
77. عبد الكريم، سلامة أحمد،**الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999.
78. علبي، عاطف،**المنهج المقارن**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
79. عاشور، أحمد صقر، **الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن**: بيروت: دار النهضة العربية، 1979.
80. علي، فرح محمد، **صناعة الواقع: الإعلام وضبط المجتمع**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات،2014.
81. عشوي، محمد،**أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.
82. عوابدي، عمار،**مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
83. عليان، ربحي مصطفى، عثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي**، ط4، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.
84. عصار، خير الله،**محاضرات في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
85. عاقل، فاخر،**أسس البحث العلمي**، بيروت: دار العلم للملايين، 1979.
86. عبيدات، ذوقان وآخرون،**البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
87. عبد العزيز، أبو راضي فتحي،**مبادئ الإحصاء الاجتماعي**، مصر: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة.
88. غريب، محمد سيد أحمد،**الإحصاءوالقياس**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989.
89. غرافيتز، مادلين،**مناهج العلوم الاجتماعية**،(ترجمة: سام عمار)، دمشق:1993.
90. قنديلجي، عامر إبراهيم،**البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، ط1، عمان: دار اليازوري العلمية، 1999.

91. قباري، محمد إسماعيل، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، الإسكندرية: منشأة المعارف،1981.
92. قاسيمي، ناصر،**التحليل السوسيولوجي نماذج تطبيقية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
93. كابلوف، تيودور،**البحث السوسيولوجي**، ترجمة: نجاة عياش، بيروت:دار الفكر الجديد، 1979.
94. كيران، جازيه،**محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
95. لبشري، حورية، علي، مراح، **الشامل في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: دار هومة، 2018.
96. مصباح، عامر،**منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
97. مركز البحوث والتطوير الدولي،**إحداث التغيير بتوطين المعلوماتية دليل لتوطين البرمجيات الحرة المفتوحة**،(ترجمة خالد حسيني)، المصدر فريدن، 2001.
98. مجمع اللغة العربية،**معجم الوسيط**.
99. محمد، حسن إحسان،**الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**، ط2، بيروت: دار الطليعة، 1986.
100. محمد، علي محمد،**تاريخ علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،مصر، 1989.
101. مذكور، إبراهيم،**معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1975.
102. محمد أماني، موسى،**التحليل الإحصائي للبيانات**، القاهرة:مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث آلية الهندسة،2007.
103. محمد عساف، عبد المعطي وآخرون، **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.
104. مروان، عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، الأردن: مؤسسة الوراق، 2000.
105. معن، خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، ط2، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
106. مهنا، محمد نصر،**النظرية السياسية والعالم الثالث**،ط3، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
107. مهنا، محمد نصر،**علوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات**، د م ن: دار عطوة للطباعة، 2005.

108. موي، بول،**المنطق و فلسفة العلوم**، (ترجمة: فؤاد زكرياء)، الكويت: دار العروبة، 1981.

109. معتوق، فريدريك، **تطور علم اجتماع المعرفة**، لبنان: دار الطليعة، 1982.

110. ناجي، عبد النور، **منهجية البحث السياسي**، ط1، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

111. نصر، محمد عاطف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002.

112. ناش، كيت،**السوسيولوجيا السياسية المعاصرة العولمة والسياسة والسلطة**، (تر: حيدر حاج إسماعيل) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

ب- قائمة المقالات:

1. إبرير، بشير،(علم المصطلح و آثاره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب)،**مجلة التواصل**، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 25، مارس 2010.

2. بوشيخي، الشاهد،(نحو التصور الحضاري الشامل للمسألة المصطلحية)،**مجلة التسامح**، العدد 4، 2000.

3. بن صغير، عبد المومن،(الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية)،**مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد الأول،2013.

4. بن لرنب، منصور،(أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي)، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، العدد 01، شتاء 2001-2002.

5. **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

6. **وزارة التربية الوطنية**، (منهجية البحث)، الجزائر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، 2005.

ج-قائمة المراجع الالكترونية:

1. www.democraticac.de
2. www.qu.edu.iq
3. www.ar.wikipedia.org
4. www.mawdoo3.com

5. www.weziwezi.com
6. www.maghress.com
7. www.encyclopedia.org
8. www.libguides.qu.edu.qa
9. www.islamhouse.com
10. www.mobt3ath.com.
11. www.daie.com
12. www.citefast.com
13. www.hal.archives-ouvertes.fr

ثانيا- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Angers, Maurice, **Initiation pratique à la méthodologie**, Alger: Casbah Université, 2ème, 1997.
2. Cabanis, André et al,**Méthodologie de la recherche en droit international, géopolitique et relations internationales**, Agence Universitaire de la Francophonie, 2010.
3. Boudan, Raymond, **Les Méthodes en Sociologie,** Paris:Coll. P.V.F. éd.1988.
4. Belleau, Pierre, **La méthode historique,**Montréal,Canada: Cégepde maison neuve, 1989.
5. Bertrand,Badie, **le développement Politique**., 5 ed, Paris (n.p), 1998.
6. Bourdieu, Pierre, **Questions de sociologie**, CERES Edition, 1984.
7. Beaud,**l'art de la thèse,comment préparer et rédiger une thèse de doctorat,de magister,ou un mémoire de fin de licence**,guides approches, Alger : Casbah édition ,1999.
8. Gagno, Yves-C., **L'étude de Cas Comme Méthode de Recherche**,2e édition, Montréal,Canada:Presses de l'Université du Québec,2012.
9. Grawitz, Madeline,**Méthodes des sciences Sociales**, Paris : ed–Dollaz .K, 1974.
10. Hempel, Carl, **Elément d'épistémologie**, Armand Colain, 1991.

11. Huntington, Samuel, **Political Order in Changing Societies**, New Haven:YaleUniv.Press,1968.
12. Quivy, Raymond et Campenhoudt, Luc Van, **Manuel de recherche en sciences sociales,** Paris: Ed Dunod.
13. Seidman, Steven, **the End of Sociological Theory by StevenSeidman**, inthe Postmodern Turn : New Perspectives on Social Theory, Cambridge University, 1994.
14. ZihisireModeste, Muke,**La recherche en sciences sociales et humaines: guide pratique, méthodologie et cas concrets**, Paris:l'harmattan, 2011.
15. Zellal, Nacira, **Guide de Méthodologie de la recherche post-graduée,**Alger: Office des publications universitaires.